

فليس المراد إلا التنبيه والتحذير لمن كان له قلب أو ألقى
السمع وهو شهيد ، ثقف ق ق ق ج ز الذاريات:55
عمران: ٨ .

واعلم أن ما حررناه وقررناه ، من أن كثيراً مما يفعله
المعتقدون في الأموات يكون شركاً ، قد يخفى على كثير
من أهل العلم ، وذلك لا لكونه خفياً في نفسه بل لإطباق
الجمهور على هذا الأمر، وكونه قد شاب عليه الكبير
وشب الصغير، وهو يرى ذلك ويسمعه ، ولا يرى ولا يسمع
من ينكره، بل ربما يسمع من يرغب فيه ، ويندب الناس
إليه .⁽¹⁾

¹) فلا يخفى أن الغلو في القبور والأضرحة ، بشتى صوره وأنواعه قد عمّ وطم في غالب البلاد، وتلبس بهذه المظاهر الشركية وطرائقها الكثير من الناس، وصارت هذه القبور مزارات و مشاهد يقصدها الناس، ويشدون إليها الرحال من سائر أقطار الدنيا؛ و يقدمون إليها النذور والنحائر ، وسدنة هذه الأضرحة ودعاة الضلالة يزيتون الشرك والخرافات للعامة، بشتى أنواع الدعاوى والشبهات، ويأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله تعالى و الله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام لا في الحجاز ولا اليمن ولا الشام ولا العراق ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب ، ولم يكن قد أحدث مشهد لا على قبر نبي ولا صاحب ولا أحد من أهل البيت ولا صالح أصلاً ؛ بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك ، وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة وكثر فيهم الزنادقة المُلبِّسون على المسلمين وفشت فيهم كلمة أهل البدع وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة ؛ فإنه إذ ذاك ظهرت القرامطة العبيدية القداحية في أرض المغرب ثم جاءوا بعد ذلك إلى أرض مصر » انظر: مجموع الفتاوى (27/466).

[تلاعب سدنة الأضرحة والشياطين في عقول القبوريين

و بيان سبب تمسكهم في اعتقادهم بالأموات ⁽¹⁾

وينضم إلى ذلك ما يظهره الشيطان للناس ، من قضاء حوائج من قصد بعض الأموات الذين لهم شهرة ، وللعامّة فيهم اعتقاد. ⁽²⁾

وربما يقف جماعة من المحتالين على قبر، ويجلبون الناس بأكاذيب يحكونها عن ذلك الميت ، ليستجلبوا منهم النذور، ويستدروا منهم الأرزاق، ويقتنصوا النحائر، ويستخرجوا من عوام الناس ، ما يعود عليهم ، وعلى من يعولونه ، ويجعلوا ذلك مكسبا ومعاشا. ⁽³⁾

وربما يهولون على الزائر لذلك الميت ، بتهويلات ، ويجملون قبره بما يعظم في عين الواصلين إليه ،

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح .

⁽²⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « وهكذا كثير من أهل البدع والضلال والشرك المنتسبين إلى هذه الأمة ، فإن أحدهم يدعو ويستغيث بشيخه الذي يعظمه وهو ميت ، ويرى ذلك الشخص قد أتاه في الهواء ودفع عنه بعض ما يكره، أو كلمه ببعض ما سأله عنه، وهو لا يعرف أن تلك شياطين تصورت على صورته لتضله وتضل أتباعه فتحسن لهم الإشراف بالله ودعاء غير الله »

انظر: مجموع الفتاوى (456-17/457). باختصار.

⁽³⁾ وقد أمعن عباد القبور في أكل أموال الناس بالباطل ، وارتكبوا أنواع الأكاذيب ، وتفننوا في الدجل والخرافات في سبيل نهب أموال العامة و ممتلكاتهم. والله المستعان.

ويوقدون في مشهده الشموع ، ويوقدون فيه الأطياب ، ويجعلون لزيارته مواسم مخصوصة ، يجتمع فيها الجمع الجم ، فينبهر الزائر، ويرى ما يملأ عينه وسمعه ، من ضجيج الخلق وازدحامهم ، وتكالبهم على القرب من الميت ، والتمسح بأحجار قبره وأعواده ، والاستغاثة به ، والالتجاء إليه ، وسؤاله قضاء الحاجات، ونجاح الطلبات، مع خضوعهم واستكانتهم ، وتقريبهم له نفائس الأموال ونحرهم أصناف النحائر.⁽¹⁾

فمجموع [20 / أ] هذه الأمور، مع تطاول الأزمنة ، وانقراض القرن بعد القرن ، يظن الإنسان في مبادئ عمره ، وأوائل أيامه أن ذلك من أعظم القربات وأفضل الطاعات .

ثم لا ينفعه ما تعلمه من العلم بعد ذلك، بل يذهل عن كل حجة شرعية تدل على أن هذا هو الشرك بعينه . وإذا سمع من يقول ذلك ، أنكره ، ونبا عنه سمعه ، وضاق به ذرعه ، لأنه يبعد كل البعد أن ينقل ذهنه دفعة واحدة، في وقت واحد ، عن شيء يعتقده من أعظم الطاعات إلى كونه من أقبح المقيحات، وأكبر المحرمات ، مع كونه قد درج عليه الأسلاف، ودب فيه الأخلاق، وتعاودته العصور، وتناوبته الدهور، وهكذا كل

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :«....حدثني بعض أصحابنا، أنه ظهر بشاطئ الفرات رجلان، وكان أحدهما قد اتخذ قبراً تجبى إليه أموال ممن يزوره وينذر له من الضلال. فعمد الآخر إلى = = قبر وزعم أنه رأى في المنام أنه قبر عبد الرحمن بن عوف، وجعل فيه من أنواع الطيب ما ظهرت له رائحة عظيمة»(مجموع الفتاوى (27/459).

استمرت هذه الحيلة والكيد والعمل الخبيث عند أهل الدجل والخرافات ،حتى أضحي استمرار تقديس القبور والأضرحة ضماناً لاستمرار تدفق مورد رزق مهم لكثير من فئات المنتفعين بترويج هذا الداء.و على رأس هؤلاء المنتفعين :سدنة الأضرحة وخدمها والقائمون عليها، والله المستعان.

شيء يقلد الناس فيه أسلافهم ويحكمون العادات المستمرة .

وبهذه الذريعة الشيطانية ، والوسيلة الطاغوتية ⁽¹⁾، بقي المشرك من الجاهلية على شركه ، واليهودي على يهوديته ، والنصراني على نصرانيته ، والمبتدع على بدعته .

وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، وتبدلت الأمة بكثير المسائل الشرعية غيرها ، وألفوا ذلك وتمرنوا عليه نفوسهم ، وقبلته قلوبهم وأنسوا إليه ، حتى لو أراد من يتصدى للإرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية، التي تبدلوا بها غيرها ، لنفروا عن ذلك ،

⁽¹⁾ الطاغوت : صيغة مبالغة مأخوذة من الطغيان ، وهي التجاوز والإرتفاع والزيادة، ومنه طغى الماء ، أي زاد. جمعه طواغيت. انظر: تاج العروس (22/540) والمعجم الوسيط (2/557).

وأما في الاصطلاح : فقد اختلفت عبارات السلف في تعريفه، و أحسن وأجمع من عرفه هو ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى ، حيث قال: «هو كل ما تجاوز العبد به حده من معبود أو متبوع أو مطاع». انظر: إعلام الموقعين (1/50) و تيسير العزيز الحميد (ص 327-328) و فتح المجيد (ص 296-297). =

= ومن تعريف ابن القيم رحمه الله تعالى تؤخذ أنواع الطواغيت، وأنها ثلاثة أنواع :

- 0 طواغيت العبادة: وهو يشمل كل من عبد من دون الله وهو راض ويشمل من دعا الناس إلى عبادة نفسه ، ويشمل الشيطان أيضاً ، ويشمل الأصنام .
- 0 طواغيت الأتباع ، ويشمل العلماء والعباد ، علماء السوء والعباد المنحرفين .
- 0 طواغيت الطاعة ، وهو يشمل الأمراء ورؤساء العشائر يحللون ويحرمون من دون الله ، ويشمل الكهان والسحرة والحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله والمشرعين.

ولم تقبله طباعهم ، ونالوا ذلك المرشد بكل مكروه ، ومزقوا عرضه بكل لسان ، وهذا كثير موجود في كل فرقة من الفرق، لا ينكره إلا من هو منهم في غفلة.

[أكبر بلية أصيب بها المسلمون هي

فتنة التقليد] ⁽¹⁾

وانظر إن كنت ممن يعتبر ما ابتليت به هذه الأمة من التقليد للأموات في دين الله حتى صارت كل طائفة تعمل في جميع مسائل الدين بقول عالم من علماء المسلمين ، ولا تقبل قول غيره ، ولا يرضى به . وليتها وقفت عند عدم القبول والرضا، لكنها تجاوزت ذلك إلى الحط على سائر علماء المسلمين، والوضع من شأنهم ، وتضليلهم ، وتبديعهم ، والتنفير عنهم . ثم تجاوزوا ذلك إلى التفسيق والتكفير، ثم زاد الشر، حتى صار أهل كل مذهب كأهل ملة مستقلة ، لهم نبي مستقل، وهو ذلك العالم الذي قلده ، فليس الشرع إلا ما قال به دون غيره . وبالغوا وغلّوا ، فجعلوا قوله مقدما على قول الله ورسوله ، وهل بعد هذه الفتنة و المحنة شيء [حق] ⁽²⁾ الفتن والمحن .

فإن أنكرت هذا ، فهؤلاء المقلدون على ظهر البسيطة ، قد ملأوا الأقطار الإسلامية ، فاعمد إلى أهل كل مذهب، وانظر إلى مسألة من مسائل مذهبهم ، هي مخالفة لكتاب الله ، أو لسنة رسوله ، ثم أرشدهم إلى الرجوع عنها إلى ما قاله الله ، ورسوله ، وانظر بماذا يجيبونك ؟ فما أظنك تنجو من شرهم ، ولا تأمن من مضرتهن ، وقد يستحلون لذلك دمك ، ومالك ، وأورعهم يستحل عرضك وعقوبتك . وهذا يكفيك ، وإن كان لك فطرة سليمة ، وفكرة مستقيمة.

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

⁽²⁾ و في الدر النضيد (ص 373) « من » .

فانظر كيف خُصُّوا بعض علماء المسلمين واقتدوا بهم في مسائل الدين ، ورفضوا الباقين ، بل جاوزوا هذا إلى أن الإجماع ينعقد بأربعة من علماء هذه الأمة ، وأن الحجة [20 / ب] قائمة بهم ، مع أن في عصر كل واحد منهم ، من هو أكثر علما منه ، فضلا عن العصر المتقدم على عصره ، والعصر المتأخر عن عصره ، وهذا يعرفه ، كل من يعرف أحوال الناس .

ثم تجاوزوا في ذلك إلى أنه لا اجتهاد لغيرهم ، بل هو مقصور عليهم ، فكأن هذه الشريعة كانت لهم ، لا حظ لغيرهم فيها ، ولم يتفضل الله على عباده بما تفضل عليهم .

وكل عاقل يعلم أن هذه المزايا التي جعلوها لهؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى ، إن كانت باعتبار كثرة علمهم ، وزيادة على علم غيرهم ، فهذا مدفوع عند كل من له اطلاع على أحوالهم وأحوال غيرهم ، فإن في أتباع كل واحد منهم ، من هو أعلم منه ، لا ينكر هذا إلا مكابر أو جاهل ، فكيف بمن لم يكن من أتباعهم من المعاصرين لهم والمتقدمين عليهم ، والمتأخرين عنهم ؟ !

وإن كانت تلك المزايا بكثرة الورع والعبادة فالأمر كما تقدم ، فإن في معاصريهم ، والمتقدمين عليهم ، والمتأخرين عنهم من هو أكثر عبادة وورعا منهم ، لا ينكر هذا إلا من لا يعرف تراجم الناس بكتب التواريخ .

وإن كانت تلك المزايا بتقدم عصورهم فالصحابه رضي الله عنهم والتابعون ، أقدم منهم عصرا بلا خلاف ، وهم أحق بهذه المزايا ممن بعدهم لحديث "خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم" .⁽¹⁾

وإن كانت تلك المزايا لأمر عقلي ، فما هو؟ أو لأمر

⁽¹⁾ أخرجه البخاري في صحيحه ، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (2/171 برقم : 2651) و مسلم في صحيحه ، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (1110 برقم : 2533).

شرعي ، فأين هو؟
ولا ننكر أن الله قد جعلهم بمحل من العلم والورع ،
وصلاية الدين ، وأنهم من أهل السبق في الفضائل
والفواضل، ولكن الشأن في المتعصب لهم من أتباعهم
[القائلين] ⁽¹⁾ إنه لا يجوز تقليد غيرهم ، ولا
يعتد [بخلافهم] ⁽²⁾ إن خالف ، ولا يجوز لأحد من علماء
المسلمين أن يخرج عن تقليدهم، وإن كان عارفا بكتاب
الله وسنة رسوله، قادرا على العمل بما فيهما متمكنا من
استخراج المسائل الشرعية منهما .

فلم يكن مقصودنا إلا التعجب لمن كان له عقل صحيح ،
وفكر رجيح ، وتهوين الأمر عليه فيما نحن بصدده من
الكلام على ما يفعله المعتقدون للأموات، وأنه لا يفتر
العاقل بالكثرة. وطول المهلة مع الغفلة، فإن ذلك لو كان
دليلا على الحق، لكان ما زعمه المقلدون المذكورون
حقا، ولكان ما يفعله المعتقدون للأموات حقا. وهذا عارض
من القول، أوردناه للتمثيل، ولم يكن من مقصودنا .

[رجوع إلى التنديد والتشنيع

بالقبورين] ⁽³⁾

والذي نحن بصدده ، هو أنه إذا خفي على بعض أهل العلم
ما ذكرناه وقررناه ، في حكم المعتقدين للأموات لسبب
من أسباب الخفاء التي قدمنا ذكرها ولم يتعقل ما سقناه

⁽¹⁾ و في جميع النسخ « القائل » ولعل الصواب ما أثبتته ليطابق ما قبله.

⁽²⁾ و في جميع النسخ « بخلافه » ولعل الصواب ما أثبتته ليطابق ما قبله و ما بعده.

⁽³⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

من الحجج البرهانية القرآنية والعقلية ، فينبغي [أن تسأله
[(1) ما هو الشرك؟.

فإن قال : هو أن تتخذ مع الله إلها آخر كما كانت
الجاهلية تتخذ الأصنام آلهة مع الله سبحانه . قيل له :
وماذا كانت الجاهلية تصنعه لهذه الأصنام ، التي اتخذوها
حتى صاروا مشركين؟

فإن قال : كانوا يعظمونها ، ويقربون لها ، ويستغيثون
بها ، وينادونها عند الحاجات ، وينحرون لها النحائر [21 /
أ] ونحو ذلك من الأفعال الداخلة في مسمى العبادة ،
فقل له : لأي شيء كانوا يفعلون لها ذلك؟

فإن قال : لكونها الخالقة الرازقة ، أو المحيية ، أو المميتة
، فاقراً عليه ما قدمنا لك من البراهين القرآنية ،
المصرحة بأنهم مقرون بأن الله الخالق الرازق المحيي
المميت (2) ، وأنهم إنما عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى (3) ،
وقالوا : هم شفعاؤهم عند الله (4) ولم يعبدوها لغير ذلك ،
فإنه سيوافقك ولا محالة إن كان يعتقد أن كلام الله حق .

وبعد أن يوافقك ، أوضح له أن المعتقدين في القبور قد
فعلوا هذه الأفعال أو بعضها على الصفة التي قررناها و
كررتها في هذه الرسالة ، فإنه إن بقي فيه بقية من
(1) وفي الدر النضيد (ص 375) « أن نسأله ».

(2) كقوله تعالى : (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ) (العنكبوت :
61) وقوله : (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ
اللَّهُ) (لقمان : 25) و قوله : (وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (الزخرف : 9).

(3) كما قال تعالى : (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا
لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) (الزمر : 3).

(4) كما قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ
وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) (يونس : 18).

إنصاف , وبارقة من علم , وحصّة من عقل , فهو لا
محالة يوافقك وتنجلي عنه الغمرة , وتنقشع عن قلبه
سحائب الغفلة , ويعترف بأنه كان في حجاب عن معنى
التوحيد , الذي جاءت به السنة والكتاب .
فإن زاغ عن الحق , وكابر , وجادل , فإن جاءك في
مكابرته ومجادلته بشيء من الشبه

[illegible]

(1) في جميع النسخ «لم ندفع» المثبت من الدر النضيد (ص 376).

(²) ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ، المثبت من الدر
النضيد (ص 376).

ومن جملة الشبه التي عرضت لبعض أهل العلم , ما جزم به السيد العلامة «محمد بن إسماعيل الأمير»⁽¹⁾, رحمه الله تعالى في شرحه لأبياته التي يقول في أولها :

رجعت عن النَّظْمِ الذي قُلْتُ في النَّجْدِي⁽²⁾

فإنه قال : إن كفر هؤلاء المعتقدين للأمموات, هو من

⁽¹⁾ هو محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني, المعروف بالأمير, الإمام الكبير المجتهد المطلق, صاحب التصانيف, ولد ليلة الجمعة نصف جمادى الآخرة سنة 1099 هـ بكحلان, ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة 1107 هـ وأخذ عن علمائها, ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها, وعلماء المدينة, وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء, وتظهر بالاجتهاد وعمل بالأدلة ونفر عن التقليد وزيف مالا دليل عليه من الآراء الفقهية, وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن , وتجمع العوام لقتله مرة بعد أخرى, وحفظه الله من كيدهم ومكرهم وكفاه شرهم , وتوفي رحمه الله سنة 1182 هـ في يوم الثلاثاء ثالث شهر شعبان.

انظر: البدر الطالع (2/127-133) والأعلام (6/38) و معجم المؤلفين (9/56).

⁽²⁾ إن القصيدة المنسوبة المبدوءة بـ (رجعت عن النظم الذي قلت في النجدي...) إلى الشيخ محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله تعالى ليست في التحقيق له, وإنما هي لغيره, كما حقق ذلك الشيخ العلامة سليمان بن سحمان رحمه الله في كتابه (تبرئة الشيخين من تزوير أهل الكذب والمين) حيث جزم فيه بأن القصيدة وشرحها كلاهما مكذوب موضوع على الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني.

قال في أولها: «وذلك أن اعتراضه على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى بذلك اعتراض جاهل يتمعلم يسان عنه كلام الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني لعلو قدره, وعظم فضله وإمامته, وتمازى رغبته في اتباع السنة وذم البدع وأهلها,

زنا ، ومن سرق، ⁽¹⁾ ومن أتى امرأة حائضا أو امرأة في دبرها ⁽²⁾ ، أو أتى كاهنا ، أو عرافا ⁽³⁾ ، أو قال لأخيه : يا كافر. ⁽⁴⁾

قال : فهذه الأنواع من الكفر، وإن أطلقها الشارع على فعل هذه الكبائر، فإنه لا يخرج به العبد عن الإيمان ، ويفارق به الملة ، وباح به دمه وماله وأهله ، كما ظنه من

أسماع قومه قوله : { يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } ، { أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ } ، { أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا } وهذه الذي تضمنه قول "لا إله إلا الله". فإنما دعت الرسل أممها إلى قول هذه الكلمة واعتقاد معناها، لا مجرد قولها باللسان. ومعناها : هو أفراد الله بالإلهية والعبادة، والنفي لما يعبد من دونه والبراءة منه. وهذا الأصل لا مزية فيما تضمنه، ولا شك فيه وفي أنه لا يتم إيمان أحد حتى يعلمه ويحققه.

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر : "أن التوحيد الذي دعتهم إليه الرسل من أولهم وهو نوح عليه السلام إلى آخرهم وهو محمد صلى الله عليه وسلم، هو توحيد العبادة، ولذا تقول لهم الرسل { أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ } ، { اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } . وقد كان المشركون منهم من يعبد الملائكة ويناديهم عند الشدائد ومنهم من يعبد أحجارا ويهتف بها عند الشدائد، فبعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم يدعوهم إلى عبادة الله وحده وبأن يفردوه بالعبادة كما أفردوه بالربوبية، أي بربوبيته للسموات والأرض وأن يفردوه بمعنى ومؤدى كلمة " لا إله إلا الله " معتقدين لمعناها عاملين بمقتضاها وأن لا يدعوا مع الله أحدا. وقال تعالى { لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ } " (12-13). وقال رحمه الله في موضع آخر : " أن من اعتقد في شجر أو حجر أو قبر أو ملك أو جني أو حي أو ميت أنه ينفع أو يضر أو أنه يقرب إلى الله أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا، بمجرد التشفع به والتوسل إلى الرب تعالى، إلا ما ورد في حديث فيه مقال، في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك، فإنه قد أشرك مع الله غيره، واعتقد ما لا يحل اعتقاده، كما اعتقد المشركون في الأوثان، فضلا عما ينذر بماله وولده لميت أو حي أو يطلب من ذلك الميت ما لا يطلب إلا من الله تعالى من الحاجات، من عافية مريضه أو قدوم غائبه أو نيله لأي مطلب من المطالب، فإن هذا

لم يفرق بين الكافرين ، ولم يميز بين الأمرين .
وذكر ما عقده البخاري في صحيحه من «كتاب الإيمان»
في [باب: كفران العشير و⁽¹⁾]
كفر دون كفر،⁽²⁾ وما قاله العلامة «ابن القيم»⁽³⁾ أن
الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة ، من الكفر العملي⁽⁴⁾.

هو الشرك بعينه الذي كان ويكون عليه عباد الأصنام.
والنذر بالمال على الميت ونحوه والنحر على القبر والتوسل به
وطلب الحاجات منه هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنما
كانوا يفعلونه لما يسمونه وثنا وصنما، وفعله القبوريون لما
يسمونه وليا وقبرا ومشهدا، والأسماء لا أثر لها ولا تغير المعاني،
ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإن من شرب الخمر وسماها
ماء، ما شرب إلا خمرا وعقابه عقاب شارب الخمر، ولعله يزيد
عقابه للتدليس والكذب في التسمية." (ص 18). و الكتاب من
أوله إلى آخره دعوة إلى توحيد العبادة ، والتحذير من الشرك و
أسبابه خاصة فيما يتعلق بالقبور والمشاهد. راجع الكتاب
ضرورة.

⁽¹⁾ و في نسخة «ق» - تارك لحج - .

⁽¹⁾ كما جاء في صحيح البخاري ، باب: النهي بغير إذن صاحبه (2/136 برقم : 2475) و مسلم في صحيحه ، باب: بيان نقصان
الإيمان بالمعاصي و نفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي
كمالها (ص 45 برقم : 57) كلاهما عن أبي هريرة ؓ . و لفظ
البخاري: « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي صلى
الله عليه و سلم (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا
يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو
مؤمن ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها
وهو مؤمن ».

⁽²⁾ كما جاء في قوله ؓ : « من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو
كاها فقد كفر بما أنزل على محمد » أخرجه الترمذي في
سننه , باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض (1/242 برقم :

(135) وابن ماجة في السنن, باب: النهي عن إتيان الحائض (1/209 برقم : 639) كلاهما من حديث أبي هريرة ؓ. و الحديث صححه الألباني في سنن ابن ماجة (ص 123 برقم : 639).

⁽³⁾ يشير إلى قوله ؓ : «من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه و سلم » رواه الإمام أحمد في مسنده (15/331) وقال محققه: «حديث حسن».

⁽⁴⁾ قال النبي ؓ : «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما » رواه البخاري في صحيحه, باب: مَنْ كَفَّرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهُوَ كَمَا قَالَ (4/26 برقم : 6103) و مسلم في صحيحه , باب: ~ ~ بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر (ص 47 برقم : 60) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. ⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ, المثبت من الدر النضيد (ص 379).

⁽²⁾ انظر: صحيح البخاري , كتاب الإيمان , باب: كفران العشير و كفر بعد كفر فيه (1/15 برقم : 29).

⁽³⁾ هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي شمس الدين ابن قيم الجوزية الحنبلي العلامة الكبير المجتهد المطلق المصنف المشهور ولد سنة 691 هـ , برع في جميع العلوم وفاق الأقران واشتهر في الآفاق وتبحر في معرفة مذاهب السلف, تتلمذ لشيخ الاسلام ابن تيمية وغلب عليه حبه , وهو الذي هذب كتبه, ونشر علمه, وسجن معه في قلعة دمشق, وأهين وعذب بسببه, وطيف به على جمل مضروبا بالعصى. وأطلق بعد موت ابن تيمية رحمهما الله تعالى . وكان حسن الخلق, محبوبا عند الناس, أغري بحب الكتب, فجمع منها

[بيان أنواع الكفر] ⁽¹⁾

وتحقيقه أن الكفر كفر عمل، وكفر جحود وعناد.

فكفر الجحود [21 / ب] أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله ، جحودا وعنادا . فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه .
وأما كفر العمل فهو نوعان :
نوع يضاد الإيمان و نوع لا يضاد .
ثم نقل عن ابن القيم كلاما في هذا المعنى ⁽²⁾ ، ثم قال السيد المذكور:

قلت ، ومن هذا - يعني الكفر العملي - من يدعو الأولياء ، ويهتف بهم عند الشدائد ، ويطوف بقبورهم ، ويقبل (جدرانها) ⁽³⁾ ، وينذر لها شيئا من ماله ، فإنه كفر عملي ، لا اعتقادي ، فإنه مؤمن بالله ، وبرسوله ، وبالיום الآخر.

لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ينفعون ويشفعون ويضرون ، فاعتقدوا ذلك كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام .
لكن هؤلاء مثبتون التوحيد لله ، لا يجعلون الأولياء آلهة كما قاله الكفار، إنكارا على رسول ﷺ ، لما دعاهم إلى عدا عظيم، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا. وتوفي رحمه الله تعالى في دمشق سنة 751 هـ .
انظر: البداية والنهاية (14/270) والبدر الطالع (2/137) والدرر الكامنة (400-403) والأعلام (6/56).
⁽⁴⁾ انظر: كتاب الصلاة و حكم تاركها (ص 53 و ما بعدها).

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

⁽²⁾ انظر: (ص 55) من المصدر السابق.

⁽³⁾ في الأصل - جداراتها - و في «هـ» - جدارانها - المثبت من باقي النسخ ومن الدر النضيد (ص 379).

كلمة التوحيد : ﷻ ﷺ ﷽ ﷾ ﷿ جِجْ جُجْ جَ : ص : هـ ، فهؤلاء جعلوا لله شركاء حقيقة ، فقالوا في التلبية : «لبيك لا شريك لك» ،

إلا [شريك] ⁽¹⁾ هو لك ، تملكه وما ملك ⁽²⁾ ، فأثبتوا
للأصنام شركة مع رب الأنام ، وإن كانت عباراتهم الضالة
قد أفادت أنه لا شريك له ، لأنه إذا كان يملكه وما ملك ،
فليس (بشريك) ⁽³⁾ له تعالى ، بل مملوك .

فعباد الأصنام ، الذين جعلوا لله أندادا ، واتخذوا من دونه
شركاء ، وتارة يقولون : شفعاء يقربونهم إلى الله زلفى .
بخلاف جهلة المسلمين ، الذين اعتقدوا في أوليائهم
النفع والضرر ، فإنهم مقرون لله بالوحدانية ، وإفراده
بالإلهية ، وصدقوا رسله .

فالذي أتوه من تعظيم الأولياء كفر عمل لا اعتقاد .
فالواجب وعظهم ، وتعريفهم جهلهم ، وزجرهم ولو
بالتعزير ، كما أمرنا بحد الزاني والشارب والسارق من
أهل الكفر العملي - إلى أن قال - :
فهذه كلها قبائح محرمة من أعمال الجاهلية ، فهو من
الكفر العملي ، وقد ثبت أن هذه الأمة تفعل أمورا من
أمور الجاهلية هي من الكفر العملي كحديث "أربع في
أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر في الأحساب ،
والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة " ،
أخرجه مسلم في صحيحه ⁽⁴⁾ من حديث أبي مالك
الأشعري ⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ وفي الدر النضيد (ص 379) ونص الحديث « شريكا ».

⁽²⁾ سبق تخريجه في (ص 293).

⁽³⁾ و في نسخة «ق» و «ج» - شريكا - .

⁽⁴⁾ أخرجه مسلم في صحيحه .باب: التشديد في النياحة (ص 376
برقم : 8336).

⁽⁵⁾ هو أبو مالك الأشعري ، مشهور بكنيته ، مختلف في اسمه ، قيل:
اسمه عمرو ، وقيل: عبيد ، قال سعيد البرذعي: سمعت أبا بكر بن

لكن دعوى أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد ، فإنه قد ذكر في هذا البحث أن كفر من اعتقد في الأولياء ، كفر عملي ، وهذا عجيب .

كيف يقول : كفر من يعتقد في الأولياء ، وسمى ذلك اعتقادا ، ثم يقول : إنه من الكفر العملي ، وهل هذا إلا التناقض البحث ، والتدافع الخالص؟ .
انظر كيف ذكر في أول البحث أن كفر من يدعو الأولياء ، ويهتف بهم عند الشدائد ، ويطوف بقبورهم ، ويقبل (جدرانها) (¹) ، وينذر لها بشيء من ماله هو كفر عملي؟! .

فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة ، وتقيل الجدارات . ونذر النذورات ، هل هو مجرد اللعب والعبث من دون اعتقاد؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون ، أم الباعث عليه الاعتقاد (في الميت) (²) ؟ .

فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد ، الذي لولاه ، لم يصدر فعل من تلك الأفعال؟! . ثم انظر كيف اعترف بعد أن حكم على هذا الكفر بأنه كفر عمل ، لا كفر اعتقاد بقوله : لكن زين له الشيطان أن هؤلاء عباد الله الصالحين ، ينفعون ، ويشفعون . فاعتقد ذلك جهلا ، كما اعتقده أهل الجاهلية في الأصنام .

فتأمل كيف حكم بأن هذا كفر اعتقاد ، ككفر أهل الجاهلية ، وأثبت الاعتقاد ، واعتذر عنهم بأنه اعتقاد جهل .

وليت شعري ، أي فائدة لكونه اعتقاد جهل؟ فإن طوائف الكفر بأسرها ، وأهل الشرك قاطبة ، إنما حملهم على الكفر ، ودفع الحق والبقاء على الباطل ، الاعتقاد جهلا .

وهل يقول قائل : إن اعتقادهم ، اعتقاد علم ؟ حتى يكون اعتقاد الجهل عذرا لإخوانهم المعتقدين [22 / ب] في

¹ في الأصل و «هـ» - جداراتها - ، المثبت من باقي النسخ و من الدرالنضيد (ص 381).

² في نسخة «ق» و «ج» - في البيت - وهو تصحيف ظاهر.

الأموات

ثم تمم الاعتذار بقوله : لكن هؤلاء مثبتون للتوحيد , إلى آخر ما ذكره . ولا يخفاك أن هذا عذر باطل .

فإن إثباتهم التوحيد ، إن كان بالسنتهم فقط ، فهم مشتركون في ذلك ، هم واليهود والنصارى ، والمشركون ، والمنافقون.

وإن كان بأفعالهم ، فقد اعتقدوا في الأموات ، ما اعتقده أهل الأصنام في أصنامهم . ثم كرر هذا المعنى في كلامه ، وجعله السبب في رفع السيف عنهم ، وهو باطل . فما ترتب عليه مثله ، باطل ، فلا تُطَوَّل برده .

بل هؤلاء القبوريون ، قد وصلوا إلى حد في اعتقادهم في
الأموات ، لم يبلغه المشركون في اعتقادهم في
أصنامهم.

وهو أن الجاهلية كانوا إذا مسهم الضر، دعوا الله وحده ،
 وإنما يدعون أصنامهم مع عدم نزول الشدائد من الأمور،
 كما حكاه الله عنهم بقوله : ﴿ بَبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ ﴾
 يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ ۖ هُمْ يَدْعُونَ أَصْنَامَهُمْ
 وَهُمْ يَعْبُدُونَ ۚ وَإِنَّا لَمَخْلُوعُونَ ۗ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ
 مَا يَمْلِكُونَ لَهُمْ شَيْئًا سَاعَةَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ لَمَّا كَانُوا فِي
 أَعْيُنِنَا ۖ ذُرِّيَّتُ النَّاسِ وَمَنْ يَلْمِزُهُمْ فِي مَعَٰلِكِهِمْ نَسُبٌ
 بِمَا يَكْفُرُونَ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَصِفُ الْكَافِرِينَ ۙ

وبقوله تعالى : ثـ طـ طـ طـ طـ طـ طـ طـ هـ هـ
هـ هـ ز الأنعام : ٤٠ ، وبقوله تعالى : ثـ طـ نـ
نـ طـ طـ طـ طـ طـ طـ طـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ
كـ كـ حـ ز الزمر : ٨ ، و بقوله تعالى : ثـ كـ گـ گـ گـ گـ گـ
گـ گـ گـ گـ ز لقمان : ٣٢ .

بـخلاف المعتقدين في الأموات ، فإنهم إذا دهمتهم الشدائد ، استغاثوا بالأموات ، ونذروا لهم النذور، وقل من يستغيث بالله سبحانه في تلك الحال ، وهذا يعلمه كل من له بحث عن أحوالهم.⁽¹⁾

⁽¹⁾ راجع : كشف الشبهات (ص 90-93) بشرح العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى.

قال العلامة شكري الآلوسي رحمه الله تعالى في بيان أن القبورية وصلوا إلى الشرك إلى حد أشركوا بالله حتى في الربوبية: «... ما يعتقده عباد القبور في معبوداتهم من

الصالحين وغيرهم، وأن لهم قدرةً على إجابة المضطر وإغاثة
الملهوف وقضاء حوائج السائلين- فهذا شرك في الربوبية، لم
يلغه شرك المشركين من أهل الجاهلية، بل هو قول غلاة
المشركين الذين يرون لآلهتهم تصرفاً وتدبيراً» نقلاً عن جهود
علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (2/1179 و ما بعده ,
فإنه نقل جمعا من أقوال أهل العلم في هذا الشأن.

[شرك القبوريين في هذا الزمان أغلظ من شرك عباد الأوثان]⁽¹⁾

ولقد أخبرني بعض من ركب البحر للحج ، أنه اضطرب اضطرابا شديدا ، فسمع من أهل السفينة من الملاحين ، وغالب الراكبين معهم ، ينادون الأموات ، ويستغيثون بهم ، ولم يسمعهم يذكرون الله قط . قال : ولقد خشيت في تلك الحال الغرق ، لما شاهدته من الشرك بالله.

وقد سمعنا عن جماعة من أهل البادية المتصلة بصنعاء⁽²⁾ ، أن كثيرا منهم ، إذا حدث له ولد ، جعل قسطا من ماله لبعض الأموات المعتقدين ، ويقول : إنه قد اشترى ولده من ذلك الميت الفلاني بكذا ، فإذا عاش حتى يبلغ سن الاستقلال ، دفع ذلك الجعل لمن يعتكف على قبر ذلك الميت من المحتالين لكسب الأموال.

وبالجملة فالسيد المذكور - رحمه الله - قد جرد النظر في بحثه السابق إلى الإقرار بالتوحيد الظاهري ، واعتبر مجرد التكلم بكلمة التوحيد فقط ، من دون نظر إلى ما ينافي ذلك من أفعال المتكلم بكلمة التوحيد، ويخالفه من اعتقاده الذي صدرت عنه تلك الأفعال المتعلقة بالأموات. وهذا الاعتبار لا ينبغي التعويل عليه ، ولا الاشتغال به.

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

⁽²⁾ صنعاء قصبة بلاد اليمن و عاصمتها ، وأحسن مدنها بناء و أصحابها هواء و أعذبتها ماء ، بناها صنعاء بن أزال بن عنبر بن عابر بن شالح ، وليس بأرض اليمن بلد أكبر من صنعاء ، ولا أقدم منها عهدا ولا أكثر ناسا ، وهو بلد بخط الإستواء بها اعتدال الهواء لا يحتاج الإنسان إلى رحلة الشتاء والصيف و تتقارب ساعات نهارها .

انظر : معجم البلدان للحموي (3/425) و معجم ما استعجم للبكري (3/843) والروض المعطار ، للحميري (ص 359).

فالله سبحانه إنما ينظر إلى القلوب ، وما صدر من الأفعال عن اعتقاد ، لا إلى مجرد الألفاظ ⁽¹⁾، وإلا لما كان فرق بين المؤمن والمنافق .

وأما ما نقله السيد المذكور _ رحمه الله _ [23 / أ] عن «ابن القيم» في أول كلامه ، من تقسيم الكفر إلى عملي ، واعتقادي ، فهو كلام صحيح ، وعليه جمهور المحققين .

ولكن لا يقول ابن القيم ولا غيره : إن الاعتقاد في الأموات على الصفة التي ذكرها ، هو من الكفر العملي . وسننقل هنا كلام ابن القيم في أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من الشرك الأكبر، كما نقل عنه السيد _ رحمه الله _ في كلامه السابق ، ثم نتبع ذلك بالنقل عن بعض أهل العلم ، فإن السائل _ كثر الله فوائده _ قد طلب ذلك في سؤاله فنقول :

[نص كلام ابن القيم في تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر] ⁽²⁾

⁽¹⁾ كما جاء في الحديث ، عن أبي هريرة ؓ ، قال: قال رسول الله ﷺ : « إن الله لا ينظر إلى صوركم، وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » رواه مسلم في صحيحه ، باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله (ص 1124 برقم : 2564).

⁽²⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح .

قال ابن القيم في شرح المنازل ⁽¹⁾ في «باب التوبة» :
وأما الشرك فهو نوعان:
(أكبر ، وأصغر) ⁽²⁾ . فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه ،
وهو أن يتخذ من دون الله ندا يحبه ، كما يحب الله ، بل
أكثرهم يحبون آلهتهم أعظم من محبة الله ، ويغضبون
لمنتقص معبودهم من المشايخ ، أعظم مما يغضبون إذا
انتقص أحدُ رب العالمين وقد شاهدنا هذا ، نحن وغيرنا
منهم جهرة.

ونرى أحدهم قد اتخذ ذكر معبوده على لسانه ، إن قام ، وإن قعد، وإن عثر. وهو لا ينكر ذلك ، ويزعم أنه باب حاجته إلى الله ، وشفيعه عنده وهكذا كان عباد الأصنام سواء . وهذا القدر هو الذي قام بقلوبهم ، وتوارثه المشركون بحسب اختلاف آلهتهم.

[illegible]

(¹) اسم الكتاب كاملا , هو: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين . لابن القيم رحمه الله تعالى. والإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يقدم في هذا الكتاب تصورا سلفيا صحيحا لمعاني فاتحة الكتاب منبها على ما تضمنته من مطالب الحق والهدى والكمال والخير , و ما فيها من الرد على جميع طوائف أهل البدع والضلال و ما تضمنته أيضا من منازل السائرين و مقامات العارفين, والكتاب غزير بالعلم والفوائد الجليلة.

والإمام الشوكاني رحمه الله تعالى نقل منه ، بإختصار وبتصرف
يسير. انظر: (1/339-346).

(²) و في نسخة « ق » و « ج » - شرك أكبر و أصغر - بزيادة كلمة شرك.

إلى الله تعالى.

وما أعز من تخلص من هذا! بل ما أعز من [لا]⁽¹⁾
يعادي من أنكره !! .

والذي قام بقلوب هؤلاء المشركين : أن آلهتهم تشفع لهم
عند الله⁽²⁾ ، وهذا غير الشرك ، وقد أنكر الله ذلك في
كتابه ، وأبطله ، وأخبر أن الشفاعة كلها له⁽³⁾.

ثم ذكر الآية التي في سورة سبأ ، وهى قوله تعالى : **ثُمَّ**
يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ
٢٢ وتكلم عليها ، ثم قال : والقرآن مملوء من أمثالها ،
ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع تحته ، ويظنه
في قوم قد خَلَوْا ولم يعقبوا وارثا.

[تحذير عمر بن الخطاب من الجهل بعقائد الجاهلية]⁽⁴⁾

و هذا هو الذي يحول بين القلب و بين فهم القرآن ، كما
قال عمر بن الخطاب : «إنما تنقض عرى الإسلام عروة
عروة ، إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية»⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين سقط من جميع النسخ ، المثبت من مدارج
السالكين ومن الدر النضيد (ص 417).

⁽²⁾ كما قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا
يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ) (يونس : 18) .

⁽³⁾ كما قال جل و علا : (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً لَهُ مُلْكُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (الزمر : 44) وقال سبحانه
:(وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (الزخرف : 86) .

⁽⁴⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

⁽⁵⁾ هذا الأثر، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في
مجموع الفتاوى انظر : (10/301) وما قاله حول الأثر. و قال
رحمه الله تعالى في درء التعارض معلقا على الأثر : « وهذا حال
كثير ممن نشأ في عافية الإسلام ، وما عرف ما يعارضه ليتبين له
فساده، فإنه لا يكون في قلبه من تعظيم الإسلام

و هذا لأنه إذا لم يعرف الشرك و ما عابه القرآن و ذمه ,
وقع فيه و أقره , وهو لا يعرف أنه الذي كان عليه
الجاهلية , فتنتقض بذلك عرى الإسلام , و يعود المعروف
منكرا و المنكر معروفا , والبدعة سنة , والسنة بدعة , و
يكفر الرجل بمحض الإيمان , و تجريد التوحيد , و يتدع
بتجريد متابعة الرسول ﷺ , و مفارقة الأهواء , والبدع و من
له [23 / ب] بصيرة و قلب , حتى يرى ذلك عيانا , و
الله المستعان , ثم قال في ذلك الكتاب -

فصل [في بيان الشرك الأصغر و

أنواعه] (1)

مثل ما في قلب من عرف الضدين « بحثت عن الأثر في كتب
الأحاديث و الآثار و لكن لم أعثر من أخرجه .
(1) ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح .

وأما الشرك الأصغر ⁽¹⁾ فكيسير الرياء ⁽²⁾ ، والحلف بغير الله ، وقول : هذا من الله ومنك ، وأنا بالله وبك ، وما لي إلا الله وأنت ، وأنا متوكل على الله وعليك ، ولولا أنت لم يكن كذا وكذا . وقد يكون هذا شركا أكبر بحسب حال قائله ومقصده .

ثم قال ابن القيم رحمه الله في ذلك الكتاب ⁽³⁾ ، بعد فراغه من ذكر الشرك الأكبر والأصغر والتعريف لهما ⁽⁴⁾ .

ومن أنواع الشرك ، سجود المرید للشيخ ، ومن أنواعه التوبة للشيخ ، فإنها شرك عظيم . ومن أنواعه : النذر لغير

⁽¹⁾ الشرك الأصغر: هو « كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة » انظر: القول السديد في مقاصد التوحيد، للشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله تعالى (ص 54) و راجع :فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (1/748).

وهذا النوع لا يخرج صاحبه من الإسلام، ولا ينفي عنه أصل الإيمان، ولكن ينافي كماله الواجب. وحكمه أنه لا يغفر لصاحبه إلا بالتوبة، وإذا مات عليه ولم يتب منه؛ فهو تحت المشيئة، وأمره إلى الله تعالى، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، ولو عذب لا يخلد في النار، وتنااله شفاعة الشافعين بإذن الله تعالى. راجع: الرد على البكري (1/301) و فتاوى اللجنة الدائمة (1/262) ومجموع فتاوى ابن باز (1/55) ومجموع فتاوى ابن العثيمين (10/605 و798).

⁽²⁾ قال النبي ﷺ : « ان أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر قالوا وما الشرك الأصغر يا رسول الله قال الرياء يقول الله عز و جل لهم يوم القيامة إذا جزی الناس بأعمالهم اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء » رواه الإمام أحمد في مسنده (39/39 برقم : 23630) من حديث محمود بن لبيد . وقال محققه : حديث حسن.

⁽³⁾ أي: مدارج السالكين.

⁽⁴⁾ هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأصح - بهما - .

الله ، والتوكل على غير الله ، والعمل لغير الله ، والإنابة والخضوع ، والذل لغير الله ، وابتغاء الرزق من عند غير الله ، وإضافة نعمه إلى غيره .
ومن أنواعه: طلب الحوائج من الموتى ، والاستغاثة بهم ، والتوجه إليهم .
وهذا أصل شرك العالم ⁽¹⁾، فإن الميت قد انقطع عمله ⁽²⁾، وهو لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ، فضلا لمن استغاث به ، أو سأل أن يشفع له إلى الله وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده ، فإن الله تعالى لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه. ⁽³⁾

والله لم يجعل سؤال غيره سببا لإذنه ، وإنما السبب [لإذنه] ⁽⁴⁾ كمال التوحيد . فجاء هذا المشرك بسبب يمنع

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « أصل الشرك إنما نشأ من القبور، فهذا لا يطلب منهم الحوائج » انظر : الرد على البكري (1 245) باختصار. وراجع: الرد على المنطقيين (ص 285-286).

و قال في مجموع الفتاوى في معرض حديثه عن أصل الشرك (17/460) « أن أصل الشرك في العالم كان من عبادة البشر الصالحين وعبادة تماثيلهم » و قال في موضع آخر (14/363) . « وأصل الشرك في بني آدم : كان من الشرك بالبشر الصالحين المعظمين . فإنهم لما ماتوا : عكفوا على قبورهم ثم صوّروا تماثيلهم ثم عبدوهم . فهذا أول شرك كان في بني » .

⁽²⁾ قال النبي ﷺ : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم في صحيحه ، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (ص 716 برقم: 1631) من حديث أبي هريرة .

⁽³⁾ كما قال سبحانه : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (البقرة : 255).

⁽⁴⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ ، المثبت من المدارج و من الدر النضيد (ص 419).

الإذن , [وهو بمنزلة من استعان في حاجته بما يمنع حصولها , وهذا حال كل مشرك] ⁽¹⁾ . والميت محتاج إلى من يدعو (له) ⁽²⁾ كما أوصانا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم , ونسأل الله لهم العافية والمغفرة. ⁽³⁾

فعكس المشركون هذا , وزاروهم زيارة العبادة [لقضاء الحوائج والاستعانة بهم] ⁽⁴⁾ , وجعلوا قبورهم أوثانا تعبد. [و سموا قصدها حجا , واتخذوا عندها الوقفة و حلق الرؤوس] ⁽⁵⁾ فجمعوا بين الشرك بالمعبود , وتغيير دينه , ومعاداة أهل التوحيد , ونسبتهم إلى التنقص بالأموات , وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك , وأولياءه الموحدين [المخلصين له]

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ , المثبت من المصدرين السابقين.

⁽²⁾ ما بين القوسين سقطت من نسخة « ق » .

⁽³⁾ كما جاء في صحيح مسلم , باب: ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها, عن سليمان بن بريدة, عن أبيه, قال : كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله للاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية » و في رواية : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأتاكم ما توعدون غدا مؤجلون وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » (ص 392 برقم : 974- 975).

⁽⁴⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ , المثبت من المدارج و من الدر النضيد (419).

⁽⁵⁾ ما بين المعكوفتين أثبتها من المصدرين السابقين.

[إجماع علماء المذاهب الأربعة على كفر من يدعو غير الله و بطلان النذور والذبائح للأضحية] ⁽¹⁾

وقال شيخ الإسلام تقي الدين في «الإقناع» ⁽²⁾ : « إن من دعا ميتا ، وإن كان من الخلفاء الراشدين ، فهو كافر ، وأن من شك في كفره فهو كافر » . [24 / أ] .
وقال أبو الوفاء بن عقيل ⁽³⁾

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح .

⁽²⁾ أظن هو كتاب الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، لشرف الدين موسى بن أحمد أبو النجا الحجاوي رحمه الله تعالى . لم أعر في هذا الكتاب على ما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، ولكن الذي وجدت في الإقناع في باب حكم المرتد قريبا من هذا المعنى ، حيث قال مؤلفه : « من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ، ويدعوهم ، ويسألهم يكفر إجماعا » و ذلك دون عزو الكلام إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى . راجع : الإقناع (4/297) وانظر : الفروع لابن المفلح (10/188) والإنصاف للمرداوي (10/246) .

و بنحوه قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (1/124) حيث قال : « فَمَنْ جَعَلَ الْمَلَائِكَةَ وَالْأَنْبِيَاءَ وَسَائِطَ يَدْعُوهُمْ وَيَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ وَيَسْأَلُهُمْ جَلْبَ الْمَنَافِعِ وَدَفْعَ الْمَصَاصِ مِثْلَ أَنْ يَسْأَلَهُمْ عُفْرَانَ الذَّنْبِ وَهَدَايَةَ الْقُلُوبِ وَتَفْرِيجَ الْكُرُوبِ وَسَدَّ الْفَاقَاتِ : فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ » .

⁽³⁾ هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي ، الظفري ، المقرئ الفقيه ، الأصولي ، الواعظ المتكلم ، أبو الوفاء ، أحد الأئمة الأعلام ، و شيخ الحنابلة ببغداد في وقته ، صاحب التصانيف ، كان يسكن الظفرية - وهي محلة بشرقي بغداد كبيرة - ، ومسجده بها مشهور ، وُلد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة في جمادى الآخرة ، و توفي بكرة الجمعة ثاني عشر

في الفنون ⁽¹⁾ : لما صعبت التكاليف على الجاهل و الطغام ، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم ، وهم - عندي - كفار بهذه الأوضاع مثل تعظيم القبور وخطاب الموتى بالحوائج وكتب الرقاع فيها : يا مولاي ، افعل لي كذا وكذا ، وإلقاء الخرق على الشجر اقتداء بمن عبد اللات و العزى . ⁽²⁾ انتهى .

وقال ابن القيم رحمه الله في إغاثة اللهفان في إنكار تعظيم القبور : « وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين إلى أن صنف بعض غلاتهم كتابا سماه « مناسك المشاهد » ⁽³⁾ ،

جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة وخمسائة الهجرية رحمه الله تعالى .

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (1/316) و سير أعلام النبلاء (19/443 والأعلام (4/313).

⁽¹⁾ و هو أكبر تصانيفه ، وهو كتاب كبير جدا ، فيه فوائد كثيرة جلية ، في الوعظ والتفسير والفقه ، و الأصول واللغة والشعر والتاريخ و غير ذلك ، قال الإمام الذهبي رحمه الله في ترجمته : أنه أزيد من 400 مجلد ، وقد طبع منه جزء في دار المشرق لبنان سنة 1969 م ، وقع لمحققه تحريفات فاضحة ، وفقد أكثره منذ أمد بعيد فيما أعلم .

⁽²⁾ لقد نقل عنه غير واحد من العلماء ، مقرين له راضين به ، منهم: الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في تلبيس إبليس (ص 354) والإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في إغاثة اللهفان (1/195) وغيرهما، راجع: تيسير العزيز الحميد (ص 187-188).

⁽³⁾ أو مناسك الزيارات ، لابن المفيد الرافضي ، أحد شيوخ الإمامية ، وهو شيخ الموسوي والطوسي الرافضيين، قبحهم الله تعالى . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن هذا الكتاب : « وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد، وهو شيخ الموسوي والطوسي، كتابا سماه مناسك

ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام ، ودخول في دين
عباد الأصنام . «⁽¹⁾ انتهى . وهذا الذي أشار إليه هو « ابن
المفيد »⁽²⁾ .

وقال في « النهر الفائق »⁽³⁾ : اعلم أن الشيخ قاسم⁽⁴⁾
قال في « شرح درر البحار »⁽⁵⁾ : « إن النذر الذي يقع من
أكثر العوام ، بأن يأتي إلى قبر بعض الصلحاء ، قائلاً : يا

المشاهد، جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت
الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وضع للناس
فلا يطاف إلا به ولا يصلى إلا إليه ولم يأمر الله إلا بحجه » انظر :
منهاج السنة (1/341) و مجموع الفتاوى (27/162) والرد على
البكري (2/560).

⁽¹⁾ انظر: إغاثة اللهفان (1/197).

⁽²⁾ هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري، يرفع
نسبه إلى قحطان، أبو عبد الله، المفيد، ويعرف بابن المعلم:
إمامي، انتهت إليه رئاسة الشيعة الرافضة في وقته، كثير
التصانيف في الأصول والكلام والفقه. ولد في عكبرا (على
عشرة فراسخ من بغداد) سنة 336 هـ ونشأ بها، وهلك ببغداد
سنة 413 هـ. انظر: تاريخ بغداد (3/231) و ميزان الاعتدال (30-4/26)
والأعلام (7/21).

⁽³⁾ النهر الفائق لمؤلفه، الشيخ عمر بن إبراهيم بن محمد الشهير
بابن نجيم المصري المتوفى سنة 1005 هـ وهو شرح كنز
الدقائق للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد ، المعروف بحافظ
الدين النسفي (ت 710 هـ) وهذا الكتاب يعتبر من أهم مراجع
الحنفية في الفقه والفتوى.

⁽⁴⁾ هو قاسم بن قطلوبغا زين الدين السوداني (نسبة إلى معتق
أبيه سودون الشيوخوني) المعروف بقاسم الحنفي عالم بفقه
الحنفية، مؤرخ، باحث، ولد في المحرم سنة 802 هـ بالقاهرة،
ومات أبوه وهو صغير فنشأ يتيماً، وحفظ القرآن، وقرأ في غالب
الفنون، وتصدر للتدريس والإفتاء قديماً وأخذ عنه الفضلاء في
فنون كثيرة، وصار المشار إليه في الحنفية، توفي بالقاهرة سنة

سيدي فلان ، إن رد غائبي ، أو عوفي مريضني ، فلك من الذهب ، أو الفضة أو الشمع ، أو الزيت كذا ، باطل إجماعاً ، لوجوه ، إلى أن قال : ومنها ظنُّ أن الميت يتصرف في الأمر ، واعتقاد هذا كفر ^(١) . انتهى .

وهذا القائل ^(٢) هو من أئمة الحنفية ، وتأمل ما أفاده من حكاية الإجماع على بطلان النذر المذكور ، وأنه كفر عنده ^(٣) ، مع ذلك الاعتقاد .

879 هـ.

انظر: البدر الطالع (2/40) و معجم المؤلفين (8/111) و الأعلام (5/180).

^(٥) درر البحار ، لمحمد القونوي ، شرحه الشيخ قاسم ، وهو كتاب في فروع الفقه الحنفي.

^(١) انظر : النهر الفائق شرح كنز الدقائق لابن النجيم (2/42).

^(٢) هو الشيخ العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي رحمه الله تعالى .

^(٣) و تبعه كثير من أئمة الحنفية المشاهير، كالإمام ابن النجيم الملقب بأبي حنيفة الثاني (ت 970 هـ) و الإمام خير الدين الرملي (ت 993 هـ) و سراج الدين عمر بن نجيم (1005 هـ) و علاء الدين الحصكفي (1088 هـ) و ابن عابدين الشامي (1252 هـ) انظر: جهود علماء الحنفية للشمس السلفي (1/448 و 3/1550).

وقال صاحب «الروض» ⁽¹⁾ : إن المسلم إذا ذبح للنبي ﷺ ، كفر. ⁽²⁾ انتهى . وهذا القائل من الشافعية .

وإذا كان الذبح لسيد الرسل ﷺ كفرا عنده ، فكيف بالذبح لساير الأموات ؟ !
وقال ابن حجر ⁽³⁾ في شرح الأربعين له : من دعا غير الله فهو كافر ، ⁽⁴⁾ انتهى .

⁽¹⁾ روض الطالب لمؤلفه ، الإمام شرف الدين إسماعيل المُقري اليميني رحمه الله تعالى ، فقد ألفه متنا ، اختصره من « روضة الطالبين » للإمام الجليل محي الدين النووي رحمه الله تعالى ، و قد اقتصر الشيخ المقري في مختصره هذا على الراجح و المعتمد في المذهب الشافعي ، ولم يورد الوجوه و الطرق والأقوال المرجوحة أو الضعيفة ، ثم شرح هذا المختصر الشيخ القاضي أبو يحيى إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى شرحا بديعا ، متاخلا مع المتن ، و أورد فيه الأدلة التي اعتمد عليها المذهب الشافعي في أحكامه و فروعه ، وسمي هذا الشرح أسنى المطالب شرح روض الطالب ، وهو كتاب يعتمد عليه في الفقه والفتوى في المذهب الشافعي ، يقع في أربعة مجلدات كبيرة من طبعة دار الكتب العلمية ، وله طبعات أخرى أيضا . راجع : مقدمة أسنى المطالب شرح روض الطالب (1/3-6).

⁽²⁾ انظر: أسنى المطالب شرح روض الطالب (1/540).

⁽³⁾ هو الإمام الفقيه أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الشافعي . سُمِّي : بـ « ابن حجر » لأن جده كان ملازما للصمت ، و لا يتكلم إلا لضرورة حاقة ، فلذلك شبهوه بحجر ملقى لا ينطق ، فقالوا : حجر ثم اشتهر بذلك .

والهيتمي : نسبة إلى محلة أبي الهيثم ، قرية من أعمال مصر الغربية . ولد فيها في رجب أواخر سنة 909 هـ و توفي في مكة سنة 974 هـ و دفن في مقبرة المعلاة .

من مؤلفاته : الفتاوى الحديثية ، و تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، و فتح المبين بشرح الأربعين .

انظر: الأعلام (1/234) و معجم المؤلفين (2/152)

وقال شيخ الإسلام تقي الدين رحمه الله تعالى في الرسالة السنة: «إن كل من غلا في نبي أو رجل صالح ، وجعل فيه نوعا من الإلهية ، مثل أن يقول : يا سيدي فلان أغثني ، أو انصرني ، أو ارزقني أو أجبرني ، وأنا في حسبك ، ونحو هذه الأقوال ، فكل هذا شرك وضلال ، يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله إنما أرسل الرسل ، وأنزل الكتب ، ليعبد وحده ، لا يجعل معه إلها آخر (1).

والذين يدعون مع الله آلهة أخرى، مثل المسيح ،
والملائكة ، والأصنام ، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق
الخلايق ، أو تنزل المطر أو تثبت النبات ، وإنما كانوا
يعبدونهم ، أو يعبدون قبورهم ، أو صورهم ، ويقولون: شك
ك ك ك ك ك ز الزمر: ٣ ، هـ هـ هـ هـ هـ هـ
ز يونس: ١٨ ، فبعث الله رسله تنهى أن يُدعى أحدٌ من
دونه ، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة.

وقال تعالى : ثُوْثُ وُؤْ وَوِ وُؤْ ﴿٥٦﴾ ﴿٥٧﴾ ﴿٥٨﴾
 يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ رُدِّدْ زالإسراء: ٥٦ - ٥٧ الآية

(4) اسم الكتاب : الفتح المبين بشرح الأربعين , بحث فيه فلم أجد الكلام المنقول. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى في هذا الشأن (28/40) : « فكل من دعا غير الله , فهو مشرك , والعيان يصدق هذا , فان المخلوقين إذا اشتكى إليهم الإنسان, فضررهم أقرب من نفعهم, والخالق جلّ جلاله وتقدّست أسماؤه ولا إله غيره إذا اشتكى إليه المخلوق , وانزل حاجته به واستغفره من ذنوبه أيّده وقوّاه وهداه وسدّ فاقته وأغناه وقربه وأقناه وحبّه واصطفاه , والمخلوق إذا انزل العبد به حاجته استرذله وازدراه ثم أعرض عنه خسر الدنيا والآخرة ».

⁽¹⁾ هكذا في النسخ , ولعل الصواب : « لا ليُجعل معه إله آخر ».

356

وذلك لأن من أكثر الأسباب لعبادة الأوثان ، كان تعظيم القبور.

ولهذا اتفق العلماء على أنه من سلم على النبي ﷺ ، عند قبره لا يتمرغ بحجرته، و لا يقبلها، لأنه إنما يكون لأركان بيت الله (1)، فلا يشبه بيت المخلوق بيت الخالق .

كل هذا [لتحقيق التوحيد] (2) ، الذي هو أصل الدين ، ورأسه الذي لا يقبل الله عملا إلا به ، ويغفر لصاحبه ، ولا يغفر لمن تركه ، كما قال تعالى : ﴿ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ كُلَّ شَيْءٍ بِحُكْمٍ عَدْلٍ ﴾ [النحل : ١٠٣] .

(1) وأما التقبيل من أركان البيت ، فلا يشرع إلا بالحجر الأسود ، والركن اليماني يستلم فقط على الصحيح، فقد بين هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواضع من كتبه : قال في اقتضاء الصراط المستقيم (ص 426): « قد ثبت باتفاق أهل العلم أن النبي ﷺ لما حج البيت لم يستلم من الأركان إلا الركنين اليمانيين، فلم يستلم الركنين الشاميين ولا غيرهما من جوانب البيت ، ولا مقام إبراهيم ولا غيره من المشاعر، وأما التقبيل فلم يقبل إلا الحجر الأسود». وقال في الفتاوى الكبرى (5/364) : «اتَّقُوا اللَّهَ لَا يُسَلِّمُ وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ يُسْتَلَّمُ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ» وقال في منهاج السنة (2/277) : «ولا يقبل على وجه الأرض شيء عبادة لله إلا الحجر الأسود ولا يتمسح إلا به وبالركن اليماني ولا يستلم الركنان الشاميان وهما من البيت فكيف غيرهما» وقال في مجموع الفتاوى : (27/79) : « ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود وقد ثبت في الصحيحين أن عمر ﷺ قال: " والله أنى لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا إني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك " » رواه البخاري (برقم : 1597) و مسلم (برقم : 1270). وانظر للمزيد : المستدرک علی مجموع الفتاوى (1/19) و دقائق التفسير (2/201) ومجموع الفتاوى (17/476 و 27/107 و 135).

(2) في جميع النسخ - تحقيق التوحيد - بدون اللام السببية ، المثبت من مجموع الفتاوى لابن تيمية و من الدر النضيد للشوكاني (ص 425).

وقال ﷻ : "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، دخل الجنة " ⁽¹⁾ و الإله: هو الذي يألهه القلب، عبادة له ، واستغاثه به ، ورجاء له ، وخشية وإجلالا « ⁽²⁾ . انتهى .

وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه [النصراني للحم]
(٥) ، وقال فيه باسم المسيح ونحوه ، كما أن ما ذبحناه
متقربين به إلى الله ، كان أزكى مما ذبحناه للحم ، وقلنا
عليه : باسم الله . فإن عبادة الله بالصلاة والنسك له ،

(²) انظر: مجموع الفتاوى (3/395 - 400) نقله الإمام الشوكاني باختصار و تصرف يسير.

(⁴) و في نسخة «ق» و «ج» - أن - بفتح الهمزة وهو خطأ، و كلمة «إن» غير موجودة في الدر النضيد (ص 426).

(⁵) ما بين المعكوفتين لا توجد في النسخ، المثبت من الاقتضاء و من الدر النضيد (ص 426).

أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور والعبادة لغير الله أعظم من الاستعانة بغير الله .

فلو ذبح لغير الله متقربا [به] ⁽¹⁾ إليه لحرم ، وإن قال فيه : باسم الله ، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة . وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن [يجتمع] ⁽²⁾ في الذبيحة [مانعان] ⁽³⁾ ، ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها من الذبح [للجن] ⁽⁴⁾ « ⁽⁵⁾ .

[بيان علة النهي عن الصلاة في المساجد التي بنيت على القبور] ⁽⁶⁾

ثم قال في موضع آخر من هذا الكتاب : « إن العلة في النهي عن الصلاة عند القبور ما يفضي إليه ذلك من الشرك ، [25 / أ] ذكر ذلك الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وغيره ، وكذلك الأئمة من

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من النسخ، المثبت من المصدرين السابقين.

⁽²⁾ و في جميع النسخ «تجتمع» المثبت من الدر النضيد (ص 426) و من الاقتضاء (259) .

⁽³⁾ وفي جميع النسخ ، « مانعات » المثبت من الاقتضاء و من الدر النضيد (ص 426).

⁽⁴⁾ ما بين المعكوفتين سقطت من جميع النسخ، المثبت من المصدرين السابقين.

⁽⁵⁾ انظر: إقتضاء الصراط المستقيم (ص 259-260).نقله باختصار و تصرف يسير.

⁽⁶⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

أصحاب أحمد ومالك، كأبي بكر الأثرم⁽¹⁾، عللوا بهذه العلة⁽²⁾. انتهى.

وكلامه في هذا الباب واسع جدا ، وكذلك كلام غيره من أهل العلم.⁽³⁾

وقد تكلم جماعة من أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم ، ومن أتباعهم رحمهم الله في هذه المسألة ، بما يشفي ويكفي⁽⁴⁾ ، ولا يتسع المقام لبسطه ، وآخر من كان

⁽¹⁾ هو الحافظ الكبير العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الإسكافي صاحب الإمام أحمد، خراساني الأصل، من حفاظ الحديث، أخذ عن الإمام أحمد وآخرين، له كتاب في علل الحديث وآخر في السنن و ناسخ الحديث و منسوخه. توفي رحمه الله تعالى سنة 261 هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (2/114) و تهذيب الكمال (1/476) والأعلام (1/205).

⁽²⁾ انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (ص 404) و كتاب الأم للشافعي (1/178) والمجموع شرح المذهب للنووي (3/157-158) وراجع : جهود علماء الحنفية، حيث ذكر صاحبه جمعا من علماء الحنفية عللوا النهي بهذه العلة (2/ 679-680).

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (21/321) تأكيدا لهذا الأمر : « وكذلك تعليل النهي عن الصلاة في المقبرة بنجاسة التراب، هو ضعيف، فإن النهي عن المقبرة مطلقا، وعن اتخاذ القبور مساجد ونحو ذلك مما يبين أن النهي لما فيه من مظنة الشرك ومشابهة المشركين». و راجع : الاقتضاء (ص 332-333) و كتاب مجانبة أهل الثبور (27-32).

و بهذا يظهر أن العلة في النهي عن الصلاة عند القبور أمران: الأول : النهي عن التشبه بالمشركون. الثاني: سد ذريعة الشرك.

⁽³⁾ راجع : مجموع الفتاوى لابن تيمية (21/321) و ما بعدها و 159/27-160 و شرح العمدة لابن تيمية (4/448-459) و 480/4-481 و إغاثة اللهفان لابن القيم (1/184-189).

⁽⁴⁾ و ممن تكلم من أهل العلم في هذه المسألة ، الشيخ العلامة زين الدين مرعي بن يوسف الكرعي رحمه الله تعالى المتوفى

منهم , نكالا على القبوريين , وعلى القبور الموضوعة على غير الصفة الشرعية مولانا الإمام المهدي العباس بن الحسين بن القاسم ⁽¹⁾ رحمه الله , فإنه بالغ في هدم المشاهد التي كانت فتنة للناس , وسببا لضلالهم , وأتى على غالبها , ونهى الناس عن الاجتماع والعكوف عليها , فهدمها.

ومن كان في عصره من أكابر العلماء [توسلوا إليه بوسائل] ⁽²⁾ , وكان ذلك هو الحامل له على نصره الدين بهدم طواغيت القبوريين .

سنة (1033 هـ) في كتابه الماتع : شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور » و كذلك كتاب « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » = للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى , وكذلك كتاب مجانية أهل الثبور المصلين في المشاهد و عند القبور , للشيخ عبد العزيز فيصل الراجحي حفظه الله تعالى , وكذلك كتاب جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية للشيخ شمس الدين السلفي الأفغاني رحمه الله تعالى .

⁽¹⁾ هو الإمام المهدي لدين الله العباس بن الإمام المنصور بالله الحسين ابن الإمام المتوكل القاسم بن محمد ولد في سنة 1131 هـ كان من خلفاء اليمن في عصره , وكان إماما فطنا ذكيا عادلا قوى التدبير عالي الهمة منقادا إلى الخير ما يلا إلى أهل العلم محبا للعدل منصفا للمظلوم سيوسا حازما مطلععا على أحوال رعيته , كان معاصرا للإمام ابن الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى , فقد قام هذا الإمام بهدم كثير من تلك المشاهد و القبور المعظمة , بتحريض جماعة من العلماء رحمهم الله تعالى , توفي في شهر رجب سنة 1189 هـ.

انظر: البدر الطالع (1/294) والأعلام (3/260).

⁽²⁾ و في الأصل و «ق» و «ج» - ترسلوا إليه برسائل - المثبت من «هـ» و من الدر النضيد (ص 433).

وبالجملة فقد سردنا من أدلة الكتاب والسنة فيما سبق ، ما لا يحتاج معه إلى الاعتضاد بقول أحد من أهل العلم ، ولكننا ذكرنا ما حَرَرناه من أقوال أهل العلم مطابقة لما طلبه السائل كَثَّرَ الله فوائده .

وبالجملة ، فإخلاص التوحيد ، هو الأمر الذي بعث الله لأجله رسله وأنزل به كتبه ، وفي هذا الإجمال ما يغني عن التفصيل ، ولو أراد رجل أن يجمع ما ورد في هذا المعنى من الكتاب والسنة ، لكان مجلدا ضخما.

[سورة الفاتحة متضمنة لإخلاص

التوحيد] ⁽¹⁾

انظر فاتحة الكتاب التي تكرر في كل صلاة مرات ، من كل فرد من الأفراد ، ويفتح بها التالي لكتاب الله ، والمتعلم له ، فإن فيها الإرشاد إلى إخلاص التوحيد في مواضع .

فمن ذلك : بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن علماء المعاني والبيان ذكروا أنه يقدر المتعلق متأخرا ، ليفيد اختصاص البداية باسمه تعالى لا باسم غيره ، وفي هذا ما لا يخفى من إخلاص التوحيد . ⁽²⁾

ومنها في قوله : **ثَـبِّحْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالْكَافَّةِ** : ٢ فإن التعريف يفيد أن الحمد مقصور على الله ، واللام في «الله» يفيد اختصاص الحمد له. ⁽³⁾

⁽¹⁾ ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

⁽²⁾ انظر: تفسير الطبري (1/114-117) و تفسير ابن كثير (1/121).

⁽³⁾ قال الإمام الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره : «ومعنى (الْحَمْدُ لِلَّهِ) : الشكر خالصا لله جل ثناؤه دون سائر ما يُعبد من دونه، ودون كلِّ ما برأ من خلقه، بما أنعم على عباده من النعم التي لا يُحصيها العدد، ولا يحيط بعددها غيره أحد» (1/135) و قال في موضع آخر : التأويل في ذلك، أنَّ جميع المحامد لله

ومقتضى هذا أنه لا حمد لغيره أصلاً، وما وقع منه لغيره ، فهو في حكم العدم ، وقد تقرر أن الحمد هو «الثناء باللسان على الجميل الاختياري لقصد التعظيم» ⁽¹⁾ فلا ثناء إلا عليه ، ولا جميل إلا منه ، ولا تعظيم إلا له . وفي هذا من إخلاص التوحيد ما ليس عليه مزيد.⁽²⁾ ومن ذلك قوله : ث ن ث ن ث ن ث ن ث الفاتحة : ع أو (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) (الفاتحة : 4) على القراءتين السبعيتين-⁽³⁾

بألوهيته وإنعامه على خلقه بما أنعم به عليهم من النعم التي لا كفاء لها في الدين والدنيا، والعاجل والآجل» (1/139). وقال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره : «والألف واللام في الحمد لاستغراق جميع أجناس الحمد، وصنوفه لله تعالى» (1/131). و انظر: أضواء البيان للعلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى (1/47) و تفسير السعدي رحمه الله تعالى (ص 708) و قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات لابن تيمية رحمه الله (ص 38-44) و طريق الهجرتين لابن القيم رحمه الله (ص 208-210).

⁽¹⁾ قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى : الحمد هو « وصف المحمود بالكمال مع المحبة والتعظيم ، قوله : (الحمد) : (أل) : قالوا : إنها للاستغراق ، يعني جميع المحامد ثابتة لله ، واللام في قوله : (لله) : قالوا : إنها للاستحقاق أو للاختصاص ، وإن شئنا قلنا : إنها للاستحقاق وللإختصاص ، للاستحقاق ، لأن الله تعالى مستحق للحمد ، وللإختصاص ، لأن المحامد كلها لا تكون إلا لله وحده فقط» شرح العقيدة السفارينية (ص 43). وراجع: تيسير العزيز الحميد (ص 212-213) و شرح التدمرية للشيخ عبد الرحمن البراك (ص 14-17).

⁽²⁾ راجع للمزيد : بدائع الفوائد لابن القيم (2/324-326) و توضيح المقاصد و تصحيح القواعد في شرح قصيدة ابن القيم لأحمد بن إبراهيم (1/16-17) و لوامع الأنوار البهية (1/27-38).

⁽³⁾ قراءة السبعة هي القراءات المشهورة التي اتفق على تواترها . انظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، و يسمى منتهى الأماني لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي

[illegible]

(ص 14).

¹ راجع: تفسير ابن كثير (1/134) و تفسير السعدي (ص 39) و أضواء البيان (1/148) و جامع الرسائل لابن تيمية (2/68-70).

364

وقد عرفت أن الاستغاثه ، والدعاء ، والتعظيم ، والذبح ،
والتقرب ، من أنواع العبادة .

ومن ذلك قوله : ث ر ث ث ث ر الفاتحة : ٥ ، فإن تقدم الضمير
ها هنا يفيد الاختصاص كما تقدم . وهو يقتضي أنه لا
يشاركه غيره في الاستعانة به ، في الأمور التي لا يقدر
عليها غيره ^(١) . فهذه خمسة مواضع في فاتحة الكتاب ،
يفيد كل منها إخلاص التوحيد ، مع أن فاتحة الكتاب ليست
إلا سبع آيات ، فما ظنك بما في سائر الكتاب العزيز ؟ !
فذكرنا لهذه الخمسة المواضع في فاتحة الكتاب ،
كالبرهان على ما ذكرناه من أن في الكتاب العزيز من

نستعين { لأن العبادة له هي المقصودة ، والاستعانة وسيلة إليها ،
والاهتمام والحزم هو أن يقدم ما هو الأهم فالأهم والله أعلم .
وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره (ص 39) : « قوله
{ إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ } أي : نخصك وحدك بالعبادة
والاستعانة ، لأن تقديم المعمول يفيد الحصر ، وهو إثبات الحكم
للمذكور ، ونفيه عما عداه . فكانه يقول : نعبدك ، ولا نعبد غيرك ،
ونستعين بك ، ولا نستعين بغيرك .
وقدم العبادة على الاستعانة ، من باب تقديم العام على الخاص ،
واهتماما بتقديم حقه تعالى على حق عبده . راجع للمزيد :
تفسير الطبري (1/162-167) و الكشاف للزمخشري (1/46) .

^(١) قال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان (1/48) : « قوله
تعالى : { إِيَّاكَ تَعْبُدُ } أشار في هذه الآية الكريمة إلى تحقيق معنى
لا إله إلا الله ؛ لأن معناها مركب من أمرين : نفي وإثبات . فالنفي :
خلع جميع المعبودات غير الله تعالى في جميع أنواع العبادات ،
والإثبات : إفراد رب السماوات والأرض وحده بجميع أنواع
العبادات على الوجه المشروع . وقد أشار إلى النفي من لا إله إلا
الله بتقديم المعمول الذي هو { إِيَّاكَ } وقد تقرر في الأصول ، في
مبحث دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة . وفي المعاني في
مبحث القصر : أن تقديم المعمول من صيغ الحصر . وأشار إلى
الإثبات منها بقوله : { تَعْبُدُ } . »

ذلك ما يطول تعداده ، وتعسر الإحاطة به .
ومما يصلح أن يكون موضعاً سادساً لتلك المواضع
الخمس في فاتحة الكتاب قوله : ث ي ي پ ث الفاتحة : ٢ ،
وقد تقرر لغة وشرعاً ، أن «العالم» ما سوى الله سبحانه
(١) .

وصيغ الحصر إذا تتبعتها من كتب المعاني ، والبيان ،
والتفسير ، والأصول [بلغت] (٢) (ثلاث عشرة) (٣) صيغة
فصاعداً (٤) ، ومن شك في هذا فليتبع «كشاف
الزمخشري» (٥) فإنه سيجد فيه ما ليس له ذكر، في كتب

(١) قال الإمام القرطبي في تفسيره بعد ما ذكر أقوال العلماء
في معنى العالم ، الأصح : هو ما قال الزجاج : (1/139) : «
العالم كل ما خلق الله في الدنيا والآخرة. لأنه شامل لكل
مخلوق و موجود ؛ دليله قوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ }
قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنتُمْ مُوقِنِينَ {
(الشعراء : 23). و قال ابن كثير : «العالم مشتق من
العلامة، لأنه علم دال على وجود ~ ~ خالقه وصانعه ووحدانيته»
تفسير ابن كثير (1/133). وراجع: أضواء البيان (1/47) و تاج
العروس (133/33-134) والمعجم الوسيط (2/624).

(٢) هكذا في النسخ ، ولعل الأصح « تبلغ » .
(٣) و في نسخة « ق » -ثلاثة عشرة - وفي « الأصل و « هـ » « ج »
- ثلاثة عشر - ولعل الصواب ما أثبتها.

(٤) من صيغ الحصر: النفي و الإثبات ، و إنما ، و تقديم المعمول أو
تقديم ما حقه التأخير، و تكرار الضمير ، و تقديم الظرف و
غيرها، و أقوى صيغ الحصر هو النفي والإثبات. راجع : تفسير
البيهقي (1/106) و تفسير البيضاوي (ص 56 و 97 و 108 و 110
و 196 و 258 و 390) و روح البيان للخلوتي (1/184 و 2/339
و 4/26 و 204) و التحبير شرح التحرير للمرداوي (6/2960)
ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي (ص 372-375).

(٥) اسم الكتاب كاملاً هو : « الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون
الأقاويل في وجوه التأويل » لأبي القاسم محمود بن عمر

المعاني والبيان ، كالقلب، فإنه جعله من مقتضيات الحصر، و لعله ذكر ذلك عند تفسيره للطاغوت ، (1) وغير ذلك مما لا يقتضي المقام بسطه.

ومع الإحاطة بصيغ الحصر المذكورة تكثر الأدلة الدالة على إخلاص التوحيد وإبطال الشرك بجميع أقسامه .
واعلم أن السائل . كثر الله فوائده . ذكر في جملة ما سأل عنه أنه لو قصد الإنسان قبر رجل من المسلمين ، مشهور بالصلاح ، ووقف لديه ، وأدى الزيارة ، وسأل الله بأسمائه الحسنی ، وبما لهذا الميت من المنزلة ، هل تكون هذه البدعة عبادة لهذا الميت، ويصدق عليه أنه قد دعا غير الله ، وأنه قد عبد غير الرحمن ، وسلب عنه اسم الإيمان ، ويصدق على هذا القبر أنه وثن من الأوثان ، ويحكم بردة ذلك الداعي ، والتفريق بينه وبين نسائه، واستباحة أمواله ، ويعامل معاملة المرتدين؟ أو يكون فاعلا معصية كبيرة أو مكروها؟

وأقول : إنا قد قدمنا في أوائل هذا الجواب أنه لا بأس بالتوسل بنبي من الأنبياء ، أو ولي من الأولياء ، أو عالم من العلماء ، وأوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه.(2)

الزمخشري. سيأتي ترجمة الزمخشري إن شاء الله. انظر على سبيل المثال: (1/636 و 2/168 و 2/654 و 3/482).

(1) قال الإمام الزمخشري في تفسيره ، عند تفسير قوله تعالى : (وَالَّذِينَ اجْتَنَّبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ) (الزمر : 17) « الطَّاغُوتُ (فعلوت من الطغيان كالملكوت والرحموت ، إلا أن فيها قلباً بتقديم اللام على العين ، أطلقت على الشيطان أو الشياطين ، لكونها مصدراً وفيها مبالغات ، وهي التسمية بالمصدر ، كأن عين الشيطان طغيان ، وأن البناء بناء مبالغة ، فإنَّ الرحموت : الرحمة الواسعة ، والملكوت : الملك المبسوط ، والقلب هو للاختصاص »الكشاف (4/122).

(2) انظر ما ذكرته سابقا حول مسألة التوسل ، و قد بينا فيه - بفضل الله و توفيقه - المشروع والممنوع من التوسل بالأدلة

فهذا الذي جاء إلى القبر زائرا ، ودعا الله وحده ، وتوسل بذلك الميت، كأن يقول : اللهم إني أسألك أن تشفيني من كذا ، وأتوسل إليك بما لهذا العبد الصالح من العبادة لك ، ولمجاهدة فيك ، والتعلم والتعليم ، خالصا لك ، فهذا لا تردد في جوازه .⁽¹⁾

لكن لأي معنى قام يمشي إلى القبر؟ فإن كان لمحض الزيارة ، ولم يعزم على الدعاء [26 / أ] والتوسل إلا بعد تجريد القصد إلى الزيارة ، فهذا ليس بممنوع⁽²⁾ فإنه إنما جاء ليزور، وقد أذن لنا رسول الله ﷺ بزيارة القبور، بحديث « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » ، وهو في الصحيح .⁽³⁾

الصحيحة الصريحة من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الصحابة ومن اقتفى أثرهم من أعلام الأئمة الذين لهم لسان صدق في الأمة .

⁽¹⁾ بل هذا الذي لا تردد في عدم جوازه ، لعدم المناسبة بين السبب والنتيجة المرجوة ولعدم ورود الدليل الصحيح الصريح في ذلك. بل يجب سد الذريعة في هذا الباب ، لأن أفعال و معتقدات الناس لا يقف عند هذا الحد الذي ذكره الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى و عفا عنه وعنه ، بل غالبا ما يجر ~ ~ صاحبه إلى الشرك الصريح والكفر البواح ، وحال عباد القبور والأضرحة في هذه الأزمان خير شاهد على هذا ، والله المستعان.

⁽²⁾ قل من تجد يزور قبور الأنبياء و الصالحين لمحض الزيارة ، كما يزور قبر من لم يشتهر بالولاية والصلاح ، بل الواقع من هؤلاء الزوار أنهم يقصدون تلك القبور والأضرحة على اعتقاد أن هناك = = بركة و مزية خاصة لا توجد في غيره من الأمكنة ، ولذلك ينبغي معالجة الأمور نظرا إلى الواقع و إلى ما هو مستقر في أذهان الناس .

⁽³⁾ سبق تخريجه في (ص 225).

وخرج لزيارة الموتى ودعا لهم ، وعلمنا كيف نقول إذا نحن زرناهم وكان يقول : « السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا بكم _ إن شاء الله _ لاحقون ، وأتاكم ما توعدون ، نسأل الله لنا ولكم العافية » ، وهو أيضا في الصحيح بالفاظ وطرق .⁽¹⁾

فلم يفعل هذا الزائر إلا ما هو مأذون له به ، ومشروع ، لكن بشرط أن لا يشد راحلته ، ولا يعزم على سفره ولا يرحل ، كما ورد تقييد الإذن بالزيارة للقبور بحديث « لا تشد الرحال إلا لثلاثة »⁽²⁾ ، وهو مقيد لمطلق الزيارة ، وقد خصص بمخصصات منها زيارة القبر الشريف النبوي المحمدي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم⁽³⁾ ،

⁽¹⁾ سبق تخريجه في (ص 135) .

⁽²⁾ يشير إلى حديث أبي هريرة ؓ الذي أخرجه البخاري في صحيحه، باب: فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (1/60 برقم: 1189) و مسلم في صحيحه ، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ~ ~ ثلاثة مساجد (ص 584 برقم: 1397). ولفظ البخاري: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ؐ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى» .

⁽³⁾ و أما شد الرحال لزيارة قبر النبي ؐ ، و قبور غيره من الأنبياء فغير جائز، بخلاف شدة لزيارة مسجده ؐ ، ثم زيارة قبره تبعاً و ليس قصداً ، وذلك لعموم النهي عن شد الرحل إلا إلى المساجد الثلاثة ، وكذلك عدم وجود دليل ينص على جواز شد الرحل لزيارة قبر النبي ؐ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا الأمر : « وأما إذا كان قصده بالسفر زيارة قبر النبي ؐ دون الصلاة في مسجده ، فهذه المسألة فيها خلاف فالذي عليه الأئمة ، وأكثر العلماء ، إن هذا غير مشروع ولا مأمور به ، لقوله ؐ " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى " متفق عليه . مجموع الفتاوى (26/27-27) .

وفي ذلك خلاف بين العلماء وهي مسألة من المسائل التي طالت ذيولها ، واشتهرت أصولها ، وامتنحت بسببها من امتحن ⁽¹⁾، وليس ذكر ذلك مهنا من مقصودنا .

وأما إذا لم يقصد مجرد الزيارة ، بل قصد المشي إلى القبر ليفعل الدعاء عنده فقط ، وجعل الزيارة تابعة لذلك ، أو مشى لمجموع الزيارة والدعاء ، فقد كان يغنيه أن يتوسل إلى الله بذلك الميت من الأعمال الصالحة ،

وقال في موضع آخر جوابا لمن سألته عن حكم زيارة القدس وزيارة قبر إبراهيم عليه السلام ؟ حيث قال: « وأما السفر إلى مجرد زيارة قبر الخليل - عليه السلام - أو غيره من مقابر الأنبياء والصالحين ومشاهدهم وآثارهم، فلم يستحبه أحد من أئمة المسلمين لا الأربعة ولا غيرهم » مجموع الفتاوى (27/20).

وقال الشيخ عبد الرحمن بن الحسن رحمه الله تعالى جوابا لمن سألته عن حكم شد الرحال إلى المكانات المشرفة للأنبياء والأولياء : « فالجواب: لا ريب أن هذا مما نهى عنه النبي ﷺ في الحديث الذي تقدم، وهو قوله: " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ". فإذا كان تبركا للمحل المزور، فهو من الشرك، لأنهم قصدوا بذلك تعظيم المزور، كقصد النبي صلى الله عليه وسلم أو الولي، لتعود بركته عليهم بزعمهم؛ وهذه حال عباد الأصنام سواء، كما فعله المشركون، باللات والعزى ومناة، فإنهم يقصدونها لحصول البركة بزيارتهم لها، وإتيانهم إليها » الدرر السنية (504-11/503).

وقد سئلا العلامة ابن باز رحمه الله تعالى ، والعلامة ابن العثيمين عن حكم السفر لزيارة قبر النبي ﷺ وغيره من الأولياء والصالحين:

فأما ابن باز رحمه الله تعالى أجاب بقوله : « لا يجوز السفر بقصد زيارة قبر النبي ﷺ أو قبر غيره من الناس في أصح قولي العلماء ؛ لقول النبي ﷺ : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » متفق عليه . ~

~ والمشروع لمن أراد زيارة قبر النبي ﷺ وهو بعيد عن المدينة أن يقصد بالسفر زيارة المسجد النبوي فتدخل زيارة القبر

من دون أن يمشي إلى قبره .
فإن قال : إنما مشيت إلى قبره لأشير إليه عند التوسل به ، فيقال له : إن الذي يعلم السر وأخفي ، ويحول بين المرء وقلبه ، ويطلع على خفيات الضمائر وتنكشف لديه مكنونات السرائر، لا يحتاج منك إلى هذه الإشارة التي زعمت أنها الحاملة لك على قصد القبر، والمشي إليه ،

الشريف وقبري أبي بكر وعمر والشهداء وأهل البقيع تبعاً لذلك « مجموع الفتاوى له (8/336).

وأجاب ابن العثيمين رحمه الله تعالى بقوله: « شد الرحال إلى زيارة القبور أياً كانت هذه القبور لا يجوز؛ لأن النبي ﷺ يقول: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى » والمقصود بهذا أنه لا تشد الرحال إلى أي مكان في الأرض لقصد العبادة بهذا الشد؛ لأن الأمكنة التي تخصص بشد الرحال هي المساجد الثلاثة فقط وما عداها من الأمكنة لا تشد إليها الرحال فقبر النبي ﷺ ، لا تشد الرحال إليه، وإنما تشد الرحال إلى مسجده فإذا وصل المسجد فإن الرجال يسن لهم زيارة قبر النبي ﷺ ، وأما النساء فلا يسن لهن زيارة قبر النبي ﷺ ، والله الموفق» مجموع فتاوى ورسائل له (2/237).

¹ () و ممن امتحن في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، حيث اتهم وامتحن عدة مرات من قبل المناوئين والمعادين له - بل من قبل المناوئين لعقيدة السلف غالباً - وكان بداية الانتقاد من قبل مناوئيه في حياته رحمه الله تعالى ، فعقدت جلسات ، وقامت مناظرات بينه وبين خصومه ، بل و ألفت الكتب في الرد على ابن تيمية رحمه الله تعالى في حياته ، مما جعله يؤلف ردوداً عليها تبين وجه الحق في المسألة ، والمسائل الملتبسة على الخصم وعلى العامة حتى يتضح الحق و يحي من حيا على البينة ، و يهلك من هلك عن بينة ، فألف - الرد على الأحنائي - و ألف - الرد على البكري - إضافة إلى كتب ورسائل أخرى تبين قوله في الموضوع.

انظر حول مناقشة هذه الدعاوى للمناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية : ، كتاب دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية ، للشيخ عبد الله الغصن حفظه الله تعالى (ص 305-369).

وقد كان يغنيك أن تذكر ذلك الميت باسمه العَلم ، أو بما يتميز به عن غيره ⁽¹⁾ ، فما أراك مشيت لهذه الإشارة ، فإن الذي تدعوه في كل مكان ، مع كل إنسان ⁽²⁾ ، بل مشيت لتسمع الميت توسلك به ، وتعطف قلبه عليك ، وتتخذ عنده يدا بقصده وزيارته والدعاء عنده ، والتوسل

⁽¹⁾ الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى ما زال يحاول أن يصحح جواز التوسل بالذوات والجاه ، وقد سبق أن حررنا بطلانه ، لا شك أن هذا العمل لو كان خيرا لسبقونا الصحابة إليه ، فلما لم يفعلوا دل ذلك على عدم جوازه ، والإمام الشوكاني رحمه الله تعالى و عفا عنا وعنه ، لم يقدم أي دليل على مشروعيته ، فإن الفرضيات والاحتمالات ليست مما تثبت بها العبادات.

⁽²⁾ قوله رحمه الله تعالى : «فإن الذي تدعوه في كل مكان ، مع كل إنسان» عبارة موهمة ، فإن قصد بذلك أنه جل و علا معنا بعلمه وإحاطته وقدرته وإطلاعه فلا يغيب من أمرنا شيء ، ولا تخفى عليه من مخلوقاته خافية في الأرض ولا في السماء ، فهذا حق ، فإنه سبحانه في السماء مستو على عرشه ، بائن من خلقه ، والخلق منه بائون ، بلا حلول ولا ممازجة ولا اختلاط ولا ملاصقة ، وهذا بإجماع الأئمة ، وإن كان الإمام الشوكاني رحمه الله يرجح ما ذهب إليه السلف الصالح في هذا الأصل.

قسم العلماء صفة المعية والقرب بتتبع النصوص والاستقراء إلى قسمين:

الأول: معية عامة : تثبت أحكامها لجميع الخلق ، بمعنى أن الله مع جميع ما خلق بعلمه وإحاطته ، يعلم ما هم عليه ، ولا تخفى عليه منهم خافية في الأرض ولا في السماء ، بل قد أحاط بكل شيء علما ، وأحصى كل شيء عددا ، ومن أدلة المعية العامة قوله تعالى : (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (الحديد : 4).

الثاني المعية الخاصة : وهذا القسم لخواص عباده تعالى الذين خصهم بالتوفيق والتأييد والإحسان والصبر وجميع الشرائع

به ، وأنت إن رجعت إلى نفسك ، وسألتها عن هذا المعنى ، فربما تقر لك به ، وتصدق الخبر.

فإن وجدت عندها هذا المعنى الدقيق ، الذي هو بالقبول منك حقيق ، فاعلم أنه قد علق بقلبك ، ما علق بقلوب عباد القبور.

ولكنك قهرت هذه النفس الخبيثة عن أن تترجم بلسانك عنها ، و تنشر ما انطوت عليه من محبة ذلك القبر، والاعتقاد فيه ، والتعظيم له ، والاستغاثة به فأنت مالك

الكريمة ، و من أدلة هذا القسم : قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ) (النحل : 128) و قوله : (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ) (البقرة : 153).

والمعية بنوعها لا تفيد المخالطة ، والممازجة الذاتية , لا شرعا ولا لغة, بل تمنع ذلك باعتبار إضافتها إلى الله تعالى , إذ لا يوجد نص صحيح , و صريح من كتاب أو سنة يشير إشارة , ولو خفية إلى أن الله تعالى في كل مكان بذاته, بل النصوص تدل دلالة واضحة على خلاف ذلك , يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في هذا المعنى : « فكل من قال : إن الله بذاته في كل مكان فهو مخالف للكتاب والسنة ؛ وإجماع سلف الأمة وأئمتها مع مخالفته لما قَطَرَ الله عليه عباده ؛ ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة . وهؤلاء يقولون أقوالا متناقضة ».مجموع الفتاوى (5/125) وانظر: الصفات الإلهية للجامي (ص 239-241). راجع لتفصيل المسألة: درء التعارض لابن تيمية (3/228-237) وبيان تلبيس الجهمية له (2/35-41) و مجموع الفتاوى له (5/190-193) والإستقامة له (1/167-169) وإجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص45-108) و الصواعق المرسله له (3/833 و ما بعدها) و (4/1293-1298) و مدارج السالكين له (2/265-267 و 3/395-402) والتحف في مذاهب السلف للشوكاني (ص 26-28) والانتقاد الرجيع لمحمد صديق حسن خان (ص64-67) و مجموع فتاوى لابن عثيمين (3/322 و354-355) و(4/34-52) و (8/142-145) و كتاب إثبات علو الله و مباينته على خلقه لحمود التويجري.

لها من هذه الحيشة مملوك لها من الحيشة التي أقامتك من مقامك ، ومشت بك إلى فوق القبر. فإن تداركت نفسك بعد هذه ، وإلا كانت المسؤولية عليك ، المتصرفة فيك ، المتلاعب بك في جميع ما تهواه ، مما قد وسوس به لها الخناس ، الذي يوسوس في صدور الناس ، من الجنة والناس .

فإن قلت : قد رجعت إلى نفسي ، [فلم نجد] ⁽¹⁾ عندها شيئاً من هذا ، [26 / ب] وفتشتها فوجدتها عافية عن ذلك الكدر ، فما أظن الحامل لك على المشي إلى القبر إلا أنك سمعت الناس يفعلون شيئاً ففعلته ، ويقولون شيئاً فقلته ، فاعلم أن هذه أول عقدة من عقود توحيدك ، وأول محنة من محن تقليدك ⁽²⁾ ، فارجع توجراً ، ولا تتقدم تنحراً ، فإن هذا التقليد الذي حملك على هذه المشية الفارغة العاطلة الباطلة ، ستحملك على أخواتها فتقف على باب الشرك أولاً ، ثم تدخل منه ثانياً ، ثم تسكن فيه وإليه ثالثاً ، وأنت في ذلك كله تقول : سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، ورأيتهم يفعلون أمراً ففعلته . ⁽³⁾

⁽¹⁾ هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : - لم أجد - .

⁽²⁾ سيأتي تعريف التقليد في باب : رد بدعات التقليد إن شاء الله تعالى .

⁽³⁾ إن تقليد الأعمى المذموم هو الذي أفسد الأديان ، وبدل الفطر، وانتكس العقول ، و ما زالت هذه الآفة العضال بأهلها حتى أوردتهم المهالك. لا شك أن الذي يأتي بالفرائض مع وقوعه في الشرك الأكبر في العبادة ، سواء كان في الدعاء أو النذر والذبايح، وذلك تقليداً لأبائه وأسلافه ، فإنه إذا سئل في قبره عن ربه و دينه ونبيه ، فسوف يقول : هاه هاه لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. فلذلك استقرت الشريعة على ذم التقليد في التوحيد والعقائد .

وإن قلت : إنك على بصيرة في عملك وعلمك ، ولست ممن ينقاد إلى هوى نفسه ، كالأول ، ولا ممن يقهرها ، ولكنه يقلد الناس كالثاني ، بل أنت صافي السر، نقي الضمير، خالص الاعتقاد، قوي اليقين ، صحيح التوحيد ، [جيد التميز] ⁽¹⁾ كامل العرفان ، عالم بالسنة والقرآن ، فلا لمراد نفسك اتبعت، ولا في هوة التقليد وقعت، فقل

قال الإمام ابن أبي العز رحمه الله تعالى في بيان ذم التقليد في شرحه على الطحاوية (ص 246-247): « فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: {وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلَوْ كَانِ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ } [البقرة 170]. ~

~ وهذه حال كثير من الناس من الذين وليدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطأ ليس هو فيه على بصيرة، بل هو من مُسَلِّمة الدار، لا مُسَلِّمة الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: من ربك ؟ قال ؟ هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته. فليتأمل اللبيب هذا المجل، ولينصح نفسه، وليقيم معه، ولينظر من أي الفريقين هو ؟ والله الموفق .»

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى في ذم التقليد و ما يؤول إليه من مفاسد عظيمة : « وقد نص رسول الله ﷺ في حديث عذاب القبر على أن المنافق أو المرتاب يقول لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فهذا التقليد مذموم في التوحيد فكيف ما دونه » الإحكام لابن حزم (6/292 و ما بعدها). ~

~ و قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى معلقا على قول النبي ﷺ : " سمعت الناس يقولون شيئا فقلته " : « وفيه : ذم التقليد في الاعتقادات ، لمعاقبة من قال : كنت أسمع الناس يقولون شيئا فقلته » فتح الباري لابن حجر (3/240).

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى جوابا لمن سأله عن التقليد المذموم : « فمن اتبع دين آبائه وأسلافه لأجل العادة

لي بالله : ما الحامل لك على التشبه بعباد القبور،
والتغريب على من كان في عداد سليمي الصدور؟

فإنه يراك الجاهل والخامل ، ومن هو عن علمك [وتميزك
(¹) عاطل ، فيفعل كفعلك ، يقتدي بك ، وليس له بصيرة
مثل بصيرتك ، ولا قوة في الدين مثل قوتك ، فيحكي
فعلك صورة ، ويخالفه حقيقة ، ويعتقد أنك لم تقصد هذا
القبر إلا لأمر، ويغتنم إبليس اللعين غربة هذا المسكين ،
الذي اقتدى بك ، واستن بسنتك ، فيستدرجه حتى يبلغ به
إلى حيث يريد .

الَّتِي تَعَوَّدَهَا وَتَرَكَ إِتْبَاعَ الْحَقِّ الَّذِي يَحِبُّ إِتْبَاعَهُ : فهذا هو الْمُقْلَدُ
الْمَذْمُومُ وهذه حال الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ؛ بَلْ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ فِي
هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ اتَّبَعُوا شِيُوخَهُمْ وَرُؤَسَاءَهُمْ فِي غَيْرِ الْحَقِّ ؛ كَمَا
قَالَ تَعَالَى : { يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا
اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ } { وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا
فَأَصْلَحْنَا السَّبِيلَ } { رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا
كَبِيرًا } { وَقَالَ تَعَالَى . { وَيَوْمَ يَعْصُ الطَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا
لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا } { يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا
خَلِيلًا } إِلَى قَوْلِهِ : { خَذُولًا } . وَقَالَ تَعَالَى : { إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ
اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ } إِلَى
قَوْلِهِ : { وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ } { وَقَالَ تَعَالَى : { وَإِذْ
يَتَخَايُونَ فِي النَّارِ يَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا
فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ } إِلَى قَوْلِهِ : { إِنَّ اللَّهَ قَدْ
حَكَمَ بَيْنَ الْعَبِيدِ } وَأَمَّا ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ مَنْ أَطَاعَ مَخْلُوقًا
فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ : كَانَ لَهُ نَصِيبٌ مِنْ هَذَا الدَّمِّ وَالْعِقَابِ « مجموع
الفتاوى (197/4-198) وراجع : تيسير العزيز الحميد (ص 57-58).

(¹) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : - التمييز - . كما في
الدر النضيد (ص 448).

(¹) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : - و تمييزك - . كما في
الدر النضيد (ص 488).

فرحم الله امرأ هرب بنفسه عن غوائل التقليد ، وأخلص عبادته للحميد المجيد . وقد ظهر بمجموع هذا التقسيم :
أَنَّ (من) ⁽¹⁾ يقصد القبر ليدعو عنده ، هو أحد ثلاثة :

إن مشى لقصد الزيارة فقط وعرض له الدعاء ولم يحصل بدعائه تغير على الغير، فذلك جائز.

وإن مشى لقصد الدعاء فقط ، أوله مع الزيارة ، وكان له من الاعتقاد ما قدمنا ⁽²⁾، فهو على خطر الوقوع في الشرك ، فضلا عن كونه عاصيا .

وإذا لم يكن له اعتقاد في الميت على الصفة التي ذكرنا ⁽³⁾، فهو عاص آثم ⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ ما بين القوسين سقط من «ق» .

⁽²⁾ أي : من محبة المقبور والاعتقاد فيه، والتعظيم له ، أو يفعله تقليدا للآباء والأسلاف.

⁽³⁾ أي : من التعظيم له والاستغاثة به.

⁽⁴⁾ يجب سد جميع الأبواب والطرق والأسباب المؤدية للتردي في الوقوع في الشرك الأكبر ، حتى لا يقع ضعف النفوس والجهلة في الشرك بالله جل و علا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيان أحكام الزيارة و مقاصدها: «فَالزَّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ " مقصودها السَّلام على الميت والدَّعَاءُ له سواء كان نبيًّا أو غير نبيٍّ . ولهذا كان الصحابة إذا زاروا النبي ﷺ يُسَلِّمُونَ عليه ويدعون له، ثم ينصرفون، ولم يكن أحد منهم يقف عند قبره ليدعو لنفسه ؛ ولهذا كَرِهَ مالِكٌ وَغَيْرُهُ ذَلِكَ وَقَالُوا : إنه من البدع المحدثَّة . ولهذا قال الفقهاء : إذا سلم المسلمُ عليه وأراد الدعاءَ لنفسه لا يَسْتَقْبِلُ الْقَبْرَ بل يستقبل القبلة ، وهذا لِقَوْلِهِ ﷻ { اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَتَبَا يُعْبَدُ } وَقَوْلِهِ ﷻ { لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا } وَقَوْلِهِ ﷻ { لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ يُحْذَرُ مَا فَعَلُوا } وَقَوْلِهِ ﷻ { إِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ فإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ } . ولهذا اتفق السلف على أنه لا يَسْتَلِمُ قَبْرًا من قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ ولا يَتَمَسَّحُ بِهِ، ولا يُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عنده ولا قَصْدُهُ للدعاء عنده أو به ؛ لأنَّ ~ هذه الأمور كانت من أسباب الشرك وعبادة الأوثان كما قال تعالى : { وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا

وهذا أقل أحواله ، وأحق ما يربحه في رأس ماله .
وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية ، والله ولي
التوفيق. (٥)

سُوءًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا } . وهذه الأمور ونحوها هي من
" الزيارة البدعية " وهي من جنس دين النصارى والمشركين
وهو أن يكون قصْدُ الزائر أن يُستجابَ دعاؤه عند القبر أو أن
يدعو الميت ويستغيث به ويطلب منه أو يُقيِّمُ به على الله في
طلب حاجاته وتفريج كُرْباته . ~ ~ فهذه كلها من البدع التي لم
يَشْرَعْها النبي ﷺ ولا فَعَلَهَا أصحابه « مجموع الفتاوى (27/30-
32) باختصار يسير.

(٥) إلى هنا كان النقل من الدر النضيد للإمام الشوكاني رحمه
الله ، فقد نقله المؤلف بطوله وبلغظه لما فيه من الفوائد الجليلة
والردود القوية على القبورية و من كان على شاكلتهم.

باب في رد بدعات التقليد⁽¹⁾

وقال تعالى: **ثُ ث ث ث ث** ٥ الفاتحة: ٥، المجيء بالنون في الفعلين، لقصد الإخبار عن سائر الموحدين.⁽²⁾

¹) التقليد في اللغة : من قلد يقلد تقليداً، وهو وضع الشيء في العنق محيطاً به ، وهناك معانٍ أخرى. ... انظر: مختار الصحاح (ص 560) و المصباح المنير (2/512) و معجم مقاييس اللغة (20-5/19) وتاج العروس (70-9/69) والمعجم الوسيط (2/754).

و في الاصطلاح: اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف التقليد , إلا أن أكثرها مقاربة المعنى , و من أمثل هذه التعاريف - في نظري - هو ما عرفه الشيخ المحقق الكمال بن الهمام في كتابه التحرير : (3/433) بقوله هو : « العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها» , فإن هذا التعريف أخرج من التقليد ما يأتي :

1- العمل بقول الله تعالى؛ لأنه عمل مبني على الحجة، وهي الأدلة الدالة على وجوب الإيمان به وبملائكته وكتبه ورسله.

2- العمل بقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ فإنه مبني على الحجة القاطعة، وهي أمر الله بإتباع رسوله والعمل بما جاء به.

3- العمل بقول أهل الإجماع؛ فإنه عمل قائم على الحجة، وهي دلالة كتاب الله تعالى، وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام- على وجوب العمل بقولهم.

4- عمل القاضي بشهادة الشهود والحكم بها؛ فإنه مبني على ما ورد في الكتاب والسنة، ودل عليه الإجماع، من وجوب الحكم بها إذا وقعت مستوفية لأركانها وشروطها.

5- عمل العامي بقول المفتي؛ فإنه مبني على حجة، وهي دلالة الإجماع على وجوب رجوع العامي إلى المفتي فيما يحتاج إليه والعمل بما يفتيه به.

6- العمل برواية الراوي؛ لأن العمل بها مبني على حجة ، وهي الأدلة الدالة على وجوب العمل بالرواية الصحيحة، كحديث: بلغوا

وفيه إشعار على التزام جماعة السنة وإطلاق العبادة والاستعانة، لقصد التعميم، ليتناول كل معبود به، ومستعان فيه، واستحسنه الزمخشري ⁽¹⁾ ⁽²⁾ . أفادت الآية الشريفة تخصيص العبادة لله، والاستعانة بالله ⁽³⁾ ، وترك التقليد، لأن التقليد العرفي المصطلح عليه ⁽⁴⁾ ،

عني ولو آية ، وحديث: ليبلغ الشاهدُ الغائبَ .

7 - العمل بقول الصحابي، إذا لم يخالفه غيره؛ لأن قوله حجة على الراجح.

والمراد بالحجة في هذا التعريف: الحجة الخاصة، وهي الدليل الخاص على الحكم الخاص، ولا يأبى التعريف إرادة الحجة بالمعنى العام. ~

~ انظر: التقليد والإفتاء للشيخ عبد العزيز الراجحي (ص 17-18) . راجع للتفصيل المراجع التالية: المستصفى لأبي حامد الغزالي (ص 370) و شرح الكوكب المنير للفتوحى (4/529 و ما بعدها) والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه للمرداوي (8/4011 و ما بعدها) و الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (2/269 و ما بعدها) و روضة الناظر (ص 382-385) و الورقات للإمام الحرمين الجويني (ص 16) و الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (2/128) و المسودة لآل تيمية (ص 850 و ما بعدها) و التعريفات للجرجاني (ص 90) و قواعد الأصول لصفي الدين الحنبلي (ص 105-106) والمجموع للنووي (1/54 و ما بعدها) و إرشاد الفحول للشوكاني (2/239 و ما بعدها) و معالم أصول الفقه للجيزاني (ص 490) .

وأما حكم التقليد فهو باختصار كالآتي: قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى : « ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله عز وجل: { فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } [النحل: 43، الأنبياء: 7]، وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه » جامع بيان العلم وفضله (2/230) .

إذا تأملت فيه، وجدته نوعاً من أنواع العبادة [27 / أ]
لغير الله ، والاستعانة بدونه سبحانه وتعالى ، لكونه إتباعاً
للهوى، ومن اتبع هواه، فقد اتخذها معبوداً له .⁽¹⁾

قال تعالى : ﴿ بَدِبْ بِدِبْ بِدِبْ ﴾ في الزجائية: ٢٣ ،
وإطلاق « الهوى » على التقليد، مشعر بكونه من أبواب

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى : «والذي عليه جماهير الأمة أن
الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، ولا يوجبون
الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على
كل أحد ويحرمون الاجتهاد» مجموع الفتاوى (204-20/203).

أما حكم التقليد على وجه التفصيل فمنه ما هو جائز، ومنه ما
ليس بجائز.

راجع لهذه التفاصيل المراجع التالية : حكم التقليد وآراء العلماء
فيه مع أدلتهم و مناقشتها : مجموع الفتاوى لابن تيمية (262-19/261 و 262-19/261 و 18-20/15 و 203-204 و 225) وإعلام الموقعين
لابن القيم (188-2/167) و الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (137-2/128) و المستصفى للغزالي (ص 370 و ما بعدها) و
الأحكام للآمدي (290-2/269) وروضة الناظر: (ص 382-385)
والتحبير شرح التحرير للماوردي (4059-8/4011) و شرح
كوكب المنير للفتوحى (557-4/529) و جامع بيان العلم و
فضله لابن عبد البر (2356-2/220) والمسودة لآل تيمية (ص
850 و ما بعدها) و إرشاد الفحول للشوكاني (252-2/239) و
قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني (2/357،
366-363) و أضواء البيان للشنقيطي(143-5/90).

⁽²⁾ قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره (1/135) : « فإن
قيل: فما معنى النون في قوله : { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }
فإن كانت للجمع فالداعي واحد، وإن كانت للتعظيم فلا تناسب
هذا المقام؟ وقد أجيب: بأن المراد من ذلك الإخبار عن جنس
العباد والمصلي فرد منهم، ولا سيما إن كان في جماعة أو
إمامهم، فأخبر عن نفسه وعن إخوانه المؤمنين بالعبادة التي
خلقوا لأجلها ، وتوسط لهم بخير».

الشرك، المخالف للتوحيد، ولهذا جزم ابن حزم ⁽¹⁾ رحمه الله بكون التقليد شركاً، وأنه حرام على الإطلاق . ⁽²⁾

وفي حديث أبي هريرة يرفعه : « يقول الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ، ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل » إلى قوله : فإذا قال : ثرت ث

⁽¹⁾ هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، المعتزلي المفسر النحوي اللغوي المتكلم، صاحب الكشف و المفصل، يلقب بجار الله لأنه جاور بمكة زماناً، وكان متظاهراً بالاعتزال، وقدم بغداد وسمع من أبي الخطاب بن البطر وغيره، ولد في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشري قرية من قرى خوارزم، وتوفي في ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

انظر: سير أعلام النبلاء (151/20-156) و طبقات المفسرين للأندروسي (ص 172) ووفيات الأعيان (5/168) والأعلام (7/178).

⁽²⁾ انظر: الكشف للزمخشري (1/57).

⁽³⁾ انظر: تفسير ابن كثير (1/134) و فتح القدير للشوكاني (1/22) و تفسير السعدي (1/39).

⁽⁴⁾ التقليد العرفي، هو وجوب تقليد إمام بعينه، من غير أن يرد من أقواله شيء، ولا يأخذ من أقوال غيره شيء، ويجعل أقواله عياراً لكتاب الله و سنة رسوله، فما وافق أقواله منهما قبل، وما لم يوافقها منهما ردد، قال العلامة الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان بعد ما ذكر الكلام السابق : « وهذا النوع من التقليد لا شك في بطلانه، وعدم جوازه ». و قال رحمه الله تعالى في موضع آخر في معرض رده على التقليد الأعمى : « وعلى كل حال فكل عاقل لم يعمه التعصب، يعلم أن تقليد إمام واحد بعينه، بحيث لا يترك من أقواله شيء، ولا يؤخذ من أقوال غيره شيء، وجعل أقواله عياراً لكتاب الله، وسنة رسوله، فما وافق أقواله منهما جاز العمل به، وما خالفها منهما وجب إطرأحه، وترك العمل به لا وجه له البتة. وهو مخالف لكتاب الله وسنة رسوله وإجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم وإجماع الأمة الأربعة ». أضواء البيان (5/116-119) باختصار.

⁽¹⁾ انظر: تفسير ابن كثير (7/268).

ثُمَّ ثَرَّ الْفَاتِحَةُ: ٥ قَالَ: « هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي
مَا سَأَلَ » الْحَدِيثَ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . (١)

فهذه الآية الكريمة، كما دلت على التوحيد ونفي
الشرك ، فهكذا دلت بالإشارة إلى نفي التقليد.
ويا لله العجب من أقوام يقرؤون هذه الآية في سورة
الفاتحة، كل يوم خمس مرات فصاعداً، في كل صلاة،

(١) هو الإمام الحافظ الفقيه المجتهد، أبو محمد علي بن أحمد بن
حزم بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن أبي سفيان بن
حرب بن أمية، الفارسي الأصل الأموي اليزيدي القرطبي
الظاهري : ولد بقرطبة سنة 384 هـ. وكان شافعي المذهب،
فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، وكان متفنناً في علوم جمعة،
عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من
قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جمعة، وجمع
من الكتب في علوم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً
كثيراً، من أشهر مصنفاته " الفصل في الملل والأهواء والنحل " و
المحلى " والإحكام لأصول الأحكام، توفي سنة 456 هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (3/227) ووفيان الأعيان (3/325) و معجم
المؤلفين (7/16) والأعلام (4/254).

(٢) لا شك أن تقليد الذي هو حرام على الإطلاق ، هو تقليد الأعمى
الذي سبق بيانه ، و أما تحريم التقليد عموماً - سواء كان على
العامي العاجز عن التعليم ، و غير القادر حقيقة ، أو المجتهد
الذي لم يسعه الوقت في النازلة لاجتهاده أو غير ذلك ممن
يسوغ له التقليد على الصحيح من أقوال أهل العلم ، أو سواء
كان التقليد في أصول الدين أو فروعه - هذا الذي يفهم من
ظاهر كلام المصنف ، فليس حراماً على الإطلاق ، فإن منه ما هو
جائز و منه ما هو غير جائز ، و قد سبق أن بينا ذلك في تعريف
التقليد في أول الباب.

و أما موقف ابن حزم رحمه الله تعالى من التقليد: فهو حرام
مطلقاً في جميع حالاته، فهذا خلاف ما ذهب إليه جمهور
المحققين من الأصوليين و غيرهم من أهل العلم ، حيث قال
رحمه الله : « فالتقليد = كله حرام في جميع الشرائع أولها عن
آخرها، من التوحيد والنبوة والقدر والإيمان والوعيد والإمامة

ويقرون بتخصيص العبادة لله والاستعانة به , ثم يشركون خارج الصلوات، ويقلدون في الشرائع الأموات ⁽¹⁾ ، ولا يخطر ببالهم أن ذلك يقع منهم موقع الكذب بين يدي الله سبحانه، فما أعظم إثم ذلك! أعاذنا الله مما هنالك .

وهذه أول آية في القرآن الشريف ترد الشرك والتقليد .
والثانية : قوله تعالى في هذه السورة : ث ت ث ت ث ت ث ف

والمفاضلة وجميع العبادات والأحكام « الإحكام (295-6/296) وانظر: (274-6/275).

⁽¹⁾ أخرجه مسلم في صحيحه , باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها (ص 167 برقم : 395).

⁽¹⁾ اختلف العلماء في جواز تقليد الأموات إلى أقوال , والصحيح الذي عليه جمهور العلماء جواز تقليد المجتهد والعمل بفتواه وإن كان ميتا , لأن الأقوال لا تموت بموت قائلها , وهذا ما عليه عمل جميع المقلدين في أقطار الأرض , فإن خير ما بأيديهم من التقليد تقليد الأموات . انظر: إعلام الموقعين لابن القيم رحمه الله تعالى (215-4/216 و 260-261).

قال الإمام الزركشي في البحر المحيط في معرض كلامه عن تقليد الأموات (578-4/579) : « ففيه مذاهب : أحدها وهو الأصح و عليه أكثر أصحابنا كما قال الروياني الجواز , وقد قال الشافعي : المذاهب لا تموت بموت أربابها و لا يفقد أصحابها . و أيده الرافعي بموت الشاهد بعد ما يؤدي = = شهادته عند الحاكم , فإن شهادته لا تبطل. واحتج الأصوليون عليه بإنعقاد الإجماع في زماننا على جواز العمل بفتاوى الموتى , والإجماع حجة. والقول الثاني : المنع » وانظر: التعبير شرح التحرير للماوردي (8/3983) وشرح الكوكب المنير (272-2/273 و 513-4/514) و المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد القادر بدران (ص202-203) وآداب الفتوى للشودي(ص 74) و أدب المفتي لابن الصلاح (1/87).

ف ف ق ج ز الفاتحة: ٦ - ٧ .
قال ابن كثير ^(١) : « أجمعت الأمة من أهل التأويل جميعاً ،
على أن الصراط المستقيم ، هو الطريق الواضح ، الذي لا
اعوجاج فيه ، وهو كذلك في لغة العرب جميعاً ^(٢) ، وهي
الملة الحنيفية السمحة المتوسطة بين الإفراط والتفريط
^(٣) » ^(٤) . انتهى .

^(١) هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن درع القرشي
البصري ثم الدمشقي ، أبو الفداء ، عماد الدين : حافظ مفسر
مؤرخ فقيه . ولد في قرية من أعمال بصرى الشام سنة 701 هـ
وتوفي بدمشق سنة 774 هـ . من مؤلفاته : البداية والنهاية ،
وتفسير القرآن العظيم .

انظر : طبقات المفسرين (ص 260) و الدرر الكامنة (1/373 -
374) و الأعلام للزركلي (1/320) و معجم المؤلفين (9/59) .

^(٢) انظر : لسان العرب (3/1993) و الجواب الصحيح لابن تيمية (3/178) .

^(٣) الإفراط : هو تجاوز الحد من جانب الزيادة والكمال ، والتفريط
: هو تجاوز الحد من جانب النقصان والتقصير . انظر : التعريفات
للجرجاني (ص 49) و تاج العروس (19/528 و 533) .

^(٤) نقله الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى ، عن الطبري رحمه الله
تعالى بقوله : « قال الإمام أبو جعفر بن جرير : أجمعت الأمة
من أهل التأويل جميعاً.... الخ » . انظر : تفسير ابن كثير (1/137)
و تفسير الطبري (1/170) والتحرير والتنوير (7/220) و تفسير
القرطبي (1/148) .

والتقليد العرفي ، من وادي الإفراط أو التفريط، على حسب مفاهيمه عند القائلين به . ففيه سؤال لإيثار الحق وترك الباطل . قال ابن مسعود □ : «هو (1) كتاب الله» (2) وقيل : السنة . قلت: ولا مانع من إرادتهما معا (3) . وقال ابن عباس : معناه ألهمنا دينك الحق (4) . انتهى .

⁽¹⁾ أي : الصراط المستقيم .

⁽²⁾ رواه الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره موقوفاً من كلام عبد الله بن مسعود (1/173) □ وقال الشيخ أحمد شاكر - محقق تفسير الطبري - إسناده صحيح ، لا كلام فيه .

⁽³⁾ قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره (1/137) : «اختلفت عبارات المفسرين من السلف والخلف في تفسير الصراط، وإن كان يرجع حاصلها إلى شيء واحد، وهو المتابعة لله وللرسول» .

⁽⁴⁾ انظر أقوال العلماء في معاني قوله تعالى : (إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ تَسْتَعِينُ) (الفاتحة : 5) تفسير الطبري (1/166-176) و تفسير القرطبي (1/147-148) و تفسير ابن كثير (1/137-139) .

وهو إتباع القرآن والحديث، في كل نكير⁽¹⁾ و قطمير⁽²⁾ ،
وحقير وجليل ، وصغير وكبير.

ومن ترك إتباعهما وقلد الناس- أي ناس كانوا-⁽³⁾ فقد
بعد عن الصراط المستقيم ، والتنصيب على أن صراط
المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة والاستواء على
آكد وجه وأبلغه ، بحيث لا يذهب الوهم عند ذكره إلا إليه .

والمراد بالموصول ، هم الأربعة المذكورة في سورة

⁽¹⁾ قال ابن كثير رحمه الله تعالى : « النكير هو النقطة التي في
النواة » (2/336) و قال الإمام الطبري رحمه الله بعد ما ذكر
أقوال العلماء في معنى النكير : « فالذي هو أولى
بمعنى "النكير"، أن يكون أصغر ما يكون من الثُّقَر. وإذا كان ذلك
أولى به، فالنقرة التي في ظهر النواة من صغار الثُّقَر، وقد يدخل
في ذلك كل ما شاكلها من الثُّقَر». (8/475) وانظر: تفسير
البلغوي (2/291) و تاج العروس (14/275) و المعجم الوسيط (2/945).

⁽²⁾ القطمير : هو الفوفة التي في النواة ، وهي القشرة الرقيقة
التي بين النواة والتمرة ، وقيل : هي النكتة البيضاء التي في
ظهر النواة تنبت منها النخلة. انظر: تفسير ابن كثير (2/421) و
مختار الصحاح (ص 560) و معجم مقاييس اللغة (5/119) و تاج
العروس (13/451) و المعجم الوسيط (2/747).

⁽³⁾ حتى وإن كان من أجل العلماء : قال الإمام أحمد بن حنبل : «
عجت لقوم عرفوا الإسناد وصحَّته يذهبون إلى رأي سفيان،
والله تعالى يقول: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ
فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (النور : 63). انظر: الصارم
المسلول لابن تيمية (1/59) و تيسير العزيز الحميد (ص 470 و
ما بعدها). قال العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى معلقا
على الأثر : «إن اجتهادات العلماء يُستفاد منها وتُدْرَس، ولكن إذا
خالف الدليل شيء منها فيجب الأخذ بالدليل، ولا يجوز التعصّب
لقائله، فإن تعصّب أحد لقول يخالف الدليل وقع في هذا
المحذور، وصار من الذين اتَّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من
دون الله». إعانة المستفيد (2/111-112).

388

أخرج أحمد، وعبد بن حميد ⁽¹⁾، والترمذي وحسنه ، وأبو حيان ⁽²⁾ وصححه مرفوعاً
" أن المغضوب عليهم ، هم اليهود ، وأن الضالين
النصارى " ⁽³⁾

⁽¹⁾ هو عبد بن حميد بن نصر الإمام الحافظ أبو محمد الكسي،
مصنف المسند الكبير، والتفسير وغير ذلك؛ اسمه عبد الحميد
فخفف، نسبته إلى كس «من بلاد السند» توفي سنة 249 هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (2/89) و تهذيب الكمال (18/524)
والأعلام (3/269) و معجم المؤلفين (5/66).

⁽²⁾ هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي
الأندلسي الجاني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء
بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى
جهات غرناطة، سنة 654 هـ . رحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن
أقام بالقاهرة. وتوفي فيها سنة 745 هـ ، بعد أن كف
بصره. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه.

من كتبه (البحر المحيط) في تفسير القرآن، و (النهر) اختصر
به البحر المحيط، و (مجاني العصر) في تراجم رجال عصره
وغيره.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي (9/275) والدرر الكامنة (6/58)
والبدر الطالع (2/279) والأعلام (7/152).

⁽³⁾ هذا الحديث قصة مطولة في إسلام عدي بن حاتم ، أخرجه
الإمام أحمد في مسنده مطولاً عن عدي بن حاتم (32/123)-
124 برقم : 19381) ورواه الترمذي في سننه ، باب: من سورة
فاتحة الكتاب (5/201 برقم : 2953) و قال هذا حديث حسن
غريب. و رواه أبي حيان في تفسيره البحر المحيط (1/151).

ورواه أبو الشيخ ⁽¹⁾ عن عبد الله بن شقيق ⁽²⁾ ⁽³⁾ وابن مردويه ⁽⁴⁾ عن أبي ذر ⁽⁵⁾ مثله ⁽⁶⁾ ،

⁽¹⁾ هو أبو الشيخ حافظ أصبهان ومُسند زمانه الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، صاحب المصنفات السائرة، ويعرف بأبي الشيخ، ونسبته إلى جده حيان، ولد سنة 274 هـ و توفي سنة 369 هـ، من مصنفاته : " طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها " و " أخلاق النبي وآدابه " و " العظمة " .

انظر: تذكرة الحفاظ (3/105) والأعلام (4/120) و معجم المؤلفين (6/114).

⁽²⁾ هو عبد الله بن شقيق العقيلي بالضم بصري ثقة فيه نصب من الثالثة مات سنة ثمان ومائة.

انظر: تهذيب الكمال (15/89) و تقريب التهذيب (ص 307 برقم : 3385).

⁽³⁾ بحث في كتب أبي الشيخ رحمه الله تعالى المطبوعة فلم أجده.

⁽⁴⁾ هو ابن مَرْدويه الحافظ الثبت العلامة، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، صاحب التفسير والتاريخ وغير ذلك، ولد سنة 323 هـ و توفي سنة 410 هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (3/169) و الأعلام (1/161).

⁽⁵⁾ هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد، من بني غفار، من كنانة بن خزيمة، أبو ذر □ : صحابي، من كبارهم. قديم الإسلام، يقال أسلم بعد أربعة وكان خامسا. يضرب به المثل في الصدق

وبه قال ربيع بن أنس⁽¹⁾، ومجاهد ، وابن جبير⁽²⁾ ⁽³⁾، و إنما سموها بها لاختصاص كل منهما بما غلب عليه⁽⁴⁾ .

قال أهل العلم : أراد المغضوب عليهم بالبدعة ، والضالين عن السنة ، قاله القرطبي⁽⁵⁾ .⁽⁶⁾

وأي بدعة أعظم من بدعة التقليد؟ !

وكان رأساً في العلم والزهد والجهاد وصدق اللهجة والإخلاص. وهو أول من حيا رسول الله ﷺ بتحية الإسلام توفي سنة 32 هـ .

انظر:

الإصابة (7/125) و تذكرة الحفاظ (1/18) تقريب التهذيب (ص 638 برقم : 8087) الأعلام (2/140).

⁽⁶⁾ روى عن ابن مردويه رحمه الله الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسيره (1/142).

⁽¹⁾ هو الربيع بن أنس بن زياد البكري، الخراساني، المروزي. بصري، سمع أنس بن مالك ﷺ وأبا العالية الرياحي وأكثر عنه، والحسن البصري. يقال: توفي سنة تسع وثلاثين ومائة الهجرية.

انظر: التاريخ الكبير للبخاري (3/271) والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/454) و سير أعلام النبلاء (6/169).

⁽²⁾ هو سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق. وهو حبشي الأصل، من موالى بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر رضي الله عنهما. ولد سنة 45 هـ وتوفي سنة 95 هـ، قتله الحجاج بواسط. قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه. رحمه الله تعالى .

انظر: تذكرة الحفاظ (1/60) وتهذيب الكمال (10/358) وفيات الأعيان (2/371) والأعلام (3/93).

⁽³⁾ انظر لمجموع هذه الروايات ، التفسير الطبري (1/185-190) و تفسير ابن كثير (1/142-143).

بل لم تحدث هذه البدعة في الدنيا إلا من اليهود ، كما حققه الشوكاني في « الفتح الرباني » (1) . (2)

وأي ضلالة أكبر من ترك السنة؟! ولم يأت في العالم إلا من قبيل النصارى ، فصاروا بسبب ذلك مغضوبين ضالين .

⁽⁴⁾ قال الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير قوله تعالى : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (الفاحة : 7) : « فإن طريقة أهل الإيمان مشتملة على العلم بالحق والعمل به، واليهود فقدوا العمل، والنصارى فقدوا العلم؛ ولهذا كان الغضب لليهود، والضلال للنصارى، لأن من علم وترك استحق الغضب، بخلاف من لم يعلم. والنصارى لما كانوا قاصدين شيئاً لكنهم لا يهتدون إلى طريقه، لأنهم لم يأتوا الأمر من بابه، وهو إتباع الرسول الحق، ضلوا، وكل من اليهود والنصارى ضال مغضوب عليه، لكن أخص أوصاف اليهود الغضب كما قال فيهم: { مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ } [المائدة: 60] وأخص أوصاف النصارى الضلال كما قال : ~ ~ { قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ } [المائدة: 77]، وبهذا جاءت الأحاديث والآثار» (1/140).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الجواب الصحيح : «وقد قال النبي ﷺ " اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون " وسبب ذلك : أن اليهود يعرفون الحق ولا يعملون به، والنصارى يعبدون بلا علم، وقد وصف الله اليهود بأعمال، والنصارى بأعمال، فوصف اليهود بالكبر والبخل والجبن والقسوة وكتمان العلم وسلوك سبيل الغي وهو سبيل الشهوات والعدوان، وذكر عن النصارى الغلو والبدع في العبادات والشرك والضلال واستحلال محارم الله ». (167/3-168).

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى " «كان النصارى أخص بالضلال لأنهم أمة جهل، واليهود أخص بالغضب، لأنهم أمة عناد، وهذه الأمة هم المنعم عليهم، ولهذا قال سفيان ابن عيينة: من فسد من عبادنا ففيه شبه من النصارى ومن فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، لأن النصارى عبدوا بغير علم واليهود عرفوا

فمن سلك في الدين مسلکهم هذا ، فهو في حکمهم إلى يوم الدين (1).

وقد حکى الله سبحانه عن هؤلاء المغضوبين الضالين تقليدهم للأخبار والرهبان في كتابه العزيز فقال تعالى : ثُرُوْ وَ وَ وَ وَ وَ ث التوبة: ٣١ الآية وسيأتي تفسيرها في هذا الباب إن شاء الله تعالى .

الحق وعدلوا عنه «إغاثة اللهفان (1/24). راجع للمزيد: جامع الرسائل لابن تيمية (128-2/127) و درء التعارض له (4/137-138) و دقائق التفسير له (2/145) و قاعدة جلية في التوسل والوسيلة له أيضا (82-2/81) وأحكام أهل الذمة لابن القيم (488-1/483) و بدائع الفوائد له (270-2/262) و مدارج السالكين (1/13) و مفتاح دار السعادة (1/37) و كتاب التوحيد لابن خزيمة (1/382).

(5) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي: من كبار المفسرين. صالح متعبد، من أهل قرطبة. رحل إلى الشرق واستقر بمدينة ابن خبيب (في شمالي أسبوط، بمصر) وتوفي فيها سنة 671 هـ. من مصنفاته: "الجامع لأحكام القرآن" و "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی" و "التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة".

انظر: طبقات المفسرين للأندروني (ص 246) و الأعلام (5/322).
(6) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (1/149).

(1) اسم الكتاب كاملا : هو « الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني ». هذا كتاب من كتب المجاميع ، التي تحوي فنونا عديدة ، ورسائل كثيرة ، بلغت في هذا المجموع أكثر من (200) رسالة ، جمع فيه الإمام الشوكاني رحمه الله الرسائل والجوابات التي حررها . وقد تنوعت موضوعات هذه الرسائل ، وذلك مقسمة على النحو التالي :

المسائل المتعلقة بالفقه ، وتجعل على أبوابه المعروفة ثم مسائل التفسير ثم مسائل الحديث ثم مسائل الأصول ثم المسائل المتعلقة بعلم اللغة العربية ، وما يلتحق بها.

(2) انظر الفتح الرباني ، للشوكاني (5/2447 - 2464) .

وإذا عرفت هذا ، فقد تقرر أن التقليد شيء لم يرد كتاب ولا سنة إلا بسؤال تركه ، وطلب الاستقامة على الصراط المنعم على أهله ، وهو إتباعهما والفرار عن خلاف ما فيهما . ومجيئه في فاتحة الكتاب مُؤْذِنٌ ⁽¹⁾ بعظم موقعه في الدين . وإنك إذا تتبعته القرآن والحديث من أولهما إلى آخرهما ، لم تجد فيهما حرفا واحدا يدل على جواز التقليد فضلا عن وجوبه ⁽²⁾ . ⁽³⁾

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : «قال سفيان بن عيينة: كانوا يقولون من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبّادنا ففيه شبه من النصارى. وكان غير واحد من السلف يقول: احذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون. فمن عرف الحق ولم يعمل به أشبه اليهود الذين قال الله فيهم : { أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ } (البقرة : 44).

ومن عبد الله بغير علم بل بالغلو والشرك أشبه النصارى الذين قال الله فيهم : { يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلَحُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ } (المائدة : 77) . «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (82-2/81) ، و مجموع الفتاوى له (198-1/197 و 3/127 و 7/528 و 22/307) .

⁽¹⁾ أي : مُشْعِرٌ .

⁽²⁾ الواجب : هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه . انظر : المستصفى للغزالي (ص 23) و شرح الكوكب المنير (1/349) و التبصرة للشيرازي (ص 37) و كشف الأسرار لعبد العزيز علاء الدين البخاري (1/179) .

⁽³⁾ هذه إشارة لمذهب القائلين بوجوب التقليد مطلقا ، وهم بعض الحشوية ، كما ذكره ذلك الإمام الشوكاني رحمه الله في إرشاد الفحول (2/242) ومذهب الإمامية . انظر : تفسير القرطبي (2/212) و التقليد والإفتاء للراجحي (ص 17) ؟

وهذا كتاب الله بين يديك ، وهذه سنة رسول ﷺ بين ظهرائيك ، راجعهما ، وتفضل علينا بآية واحدة أو حديث واحد يفيد ذلك وإلا فتب إلى الله تعالى من هذه المحدثات والضلالات التي جاءت إليك من أهل الكتاب ، وهم الذين لعنهم الله ، وغضب عليهم ، وأضلهم ⁽¹⁾ ،

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بعدما ذكر حديث عدي بن حاتم الطويل و في آخره وصف لليهود وأنهم مغضوب عليهم ، والنصارى وأنهم ضلال : « وقد دل كتاب الله على معنى هذا الحديث قال الله سبحانه : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنِ لَعَنَهُ اللَّهُ وَعَصَىٰ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ) (المائدة : 60) والضمير عائد إلى اليهود والخطاب معهم كما دل عليه سياق الكلام =

= وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَّا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ) (المجادلة : 14) وهم المنافقون الذين تولوا اليهود باتفاق أهل التفسير وسياق الآية يدل عليه .

وقال تعالى : (صُرِّبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا يَحْبِلُ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِّنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبِ مِّنَ اللَّهِ) (آل عمران : 112) وذكر في البقرة قوله تعالى : (وَبَآؤُوا بِغَضَبِ مِّنَ اللَّهِ) (البقرة : 61) وفيها أيضا : (فَبَآؤُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ) (البقرة : 90) وهذا بيان أن اليهود مغضوب عليهم .

وقال في النصارى : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ) (المائدة : 73) إلى قوله : (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) (المائدة : 77) وهذا خطاب للنصارى كما دل عليه السياق . إقتضاء الصراط المستقيم (ص 4-5) و مجموع الفتاوى (1/46).

[وأرشدنا الاستعانة ^(١) من الكون على دينهم وطريقهم الجالبة للغضب والضلالة . والله أعلم .

وقال تعالى : **ثَوُوْا وَثُوْا** ۝ **ثالبقرة: ٢٢** جمع «ند» وهو «المثل» و«النظير» (٢) .

قال في فتح البيان (٣): « وفي الآية دليل على وجوب استعمال الحج وترك التقليد ». وقال تعالى : ث ر ه ط ن تنزهوا ، وتباعدوا ، ممن اتبعهم على الضلالة عند العرض والمسألة في الآخرة . (٤) (٥)

قال في فتح البيان : « احتج جمع من أهل العلم بهذه الآية على ذم التقليد وهو مذكور [28 / أ] في موطنه . انتهى (6) . »

(¹) هكذا في جميع النسخ , ولعل الأصح : « وأرشدنا إلى الاستعانة ».

(²) تفسير الطبري (369-1/368) و تفسير ابن كثير (1/196) و مجموع الفتاوى لابن تيمية (1/88) و بيان تلبيس الجهمية (1/587) و المصباح المنير (2/597) و تاج العروس (9/216) والمعجم الوسيط (2/910).

⁽³⁾ فتح البيان للمؤلف رحمه الله تعالى , اسمه كاملا : « فتح البيان في مقاصد القرآن » هكذا دأبه في النقل منه أو في الإحالة إليه , يعبر بصيغة الغائب , وهذا أسلوب عربي يدل على تواضع المؤلف رحمه الله تعالى. انظر: (1/105).

⁴ () و في نسخة « ق » - العروض - .

⁵() انظر تفسير القرطبي (2/206).

(⁶) فتح البيان (1/333) و انظر : تفسير الطبري (287-3/288) والبحر المحيط لأبي حيان (646-1/647) و مجموع الفتاوى لابن تيمية (4/198 و 19/262 و 20/115) و الفتح القدير للشوكاني (1/167).

وقال تعالى : ﴿ بَبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ ﴾
ث ث ث ث ت ت ت ط ط ط ز البقرة: ١٧٠ . قال
العلماء : في هذه الآية من الذم (للمقلدين)^(٢) ، والنداء
(^(٣)) بجهلهم الفاحش ، واعتقادهم الفاسد ، ما لا يقادر
قدره ، حيث عارضوا الدلالة بالتقليد.^(٤)

(2) و في نسخة «ق» - المقلدين - .

³() و في نسخة « ق » - وللداء - .

397

تقدير أن (⁽¹⁾) لا يوجد ذلك المتقدم ، ولا مذهبه ، كان لا بد من العدول إلى النظر، فكذا ههنا .

وثالثها : أنك إذا قلدت من قبلك ، فذلك المتقدم كيف عرفت؟ أعرفته بتقليد أم لا؟ فإن عرفته بتقليد لزم ، إما الدور، وإما التسلسل . وإن عرفته لا بتقليد ، بل بدليل . فإذا أوجبت تقليد ذلك المتقدم ، وجب أن تطلب العلم بالدليل لا بالتقليد ، لأنك لو طلبت بالتقليد لا بالدليل ، مع أن ذلك المتقدم طلبه بالدليل لا بالتقليد ، كنت مخالفا له .

فثبت أن القول بالتقليد يفضي ثبوته إلى نفيه فيكون باطلا .

وإنما ذكر تعالى هذه الآية عقيب الزجر عن إتباع خطوات الشيطان ، تنبيها على أنه لا فرق بين متابعة وساوس الشيطان ، وبين [متابعة] ⁽²⁾ التقليد .

وفيه أقوى دليل على وجوب النظر والاستدلال، وترك التعويل على ما يقع في خاطر من غير دليل ، أو على ما يقوله الغير من غير دليل ، انتهى. ⁽³⁾

ومثله في « فتح العزيز » بالفارسية ⁽⁴⁾ ، للشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي رحمه الله . وكم من آية بينة وأثر

⁽¹⁾ و في نسخة « هـ » - فعلى تقديرين - .

⁽²⁾ و في تفسير الفخر الرازي « متابع » بصيغة اسم الفاعل .

⁽³⁾ تفسير الفخر الرازي (5/188) .

⁽⁴⁾ هو كتاب في التفسير ألفه مؤلفه باللغة الفارسية ولم يتمه . لم أعثر على الكتاب .

⁽⁵⁾ هو عبد العزيز بن أحمد (ولي الله) بن عبد الرحيم العمري الفاروقي، الملقب سراج الهند: مفسر عالم بالحديث من أهل " دهلي " بالهند ، ولد سنة 1159 هـ و توفي 1239 هـ . من

جلي ، وخبر صحيح ، تدل على ذم التقليد وأهله ، ولكن مفسد الجهل والتعصب كثيرة لا يأتي عليها الحصر .

هذه فقهاء زماننا منهم من أوجب التقليد ، ومنهم من [28 / ب] قال : مستحب ⁽¹⁾ ، ومنهم من يقول : جائز . وكل في فلك يسبحون .

والقائل منهم بالحق وهو ترك متابعته وإيثار إتباع الكتاب والسنة نادر جدا (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (الشعراء : 227) .

مصنفاته : " بستان المحدثين " و " التحفة الإثنا عشرية " .

انظر: الأعلام (4/14) و معجم المؤلفين (5/243) و فهرس الفهارس (2/874) .

⁽¹⁾ تعريفه : « هو ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه » انظر: شرح الكوكب المنير (1/422) والتحبير شرح التحرير (3/1026) وشرح التلويح للتفتزاني (2/228) والتبصرة للشيرازي (ص 536) .

قال البيضاوي ⁽¹⁾ في تفسير آخر هذه الآية ⁽²⁾ : « هو دليل على المنع من التقليد ، لمن قدر على النظر والاجتهاد » . انتهى ⁽³⁾ .

وعندي أن شرط القدرة عليهما زائد لا يأتي بفائدة ، ولا يعود بعائدة ، لأن من لا يقدر عليهما ، فعليه أن يترك التقليد بسؤال أهل الذكر من الحكم الثابت بالكتاب والسنة ، كما كان يفعل عامة الصحابة ، وكان المسؤولون يتلون آية ، أو يذكرون حديثا للسائل في المسألة .

وهذا القدر كاف في عدم إثارة الرأي على الرواية ، ومن لم يسعه ما وسع سلف هذه الأمة ، فلا وسع الله عليه . قال تعالى : ثُـبِّـثْ قـدْ ثـبـثَـتْ البقرة : ١٧١ أي في إتيانهم آباءهم وتقليدهم ⁽⁴⁾ وفي ذلك نهاية الزجر والردع ، لمن يسمعه عن أن يسلك مثل طريقته في التقليد . وفيه أيضا إشعار بأن التقليد من شعائر أهل الكفر والطغيان ، وليس من آداب أهل الإسلام والإيمان . ثُـبِّـثْ قـدْ ثـبـثَـتْ البقرة : ١٧١ ، ولا تفهم ما يقول .

⁽¹⁾ هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة. كان إماما مبرزاً نظاراً خيراً صالحاً متعبداً، ولد في المدينة البيضاء ، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها سنة 685 هـ . من تصانيفه " أنوار التنزيل وأسرار التأويل " يعرف بتفسير البيضاوي، و " طوابع الأنوار " في التوحيد، و " منهاج الوصول إلى علم الأصول " . انظر: طبقات الشافعية لشهبة (2/172) و طبقات المفسرين للأذنوي (ص 254) و الأعلام (4/110).

⁽²⁾ يشير المؤلف إلى تفسير آخر قوله تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ) (البقرة : 170) . ⁽³⁾ تفسير البيضاوي (1/100).

⁽⁴⁾ انظر : تفسير البحر المحيط (1/656).

قال البيضاوي :« المعنى ، أن الكفرة لإنهماكهم في التقليد لا يلقون أذهانهم إلى ما يتلى عليهم ، فهم في ذلك كالبهائم ، التي ينعق عليها، فتسمع الصوت ولا تعرف مغزاه ، وتحس بالنداء ولا تفهم معناه ». انتهى (1).
ولقد صدق فيما قال ، فإن أهل العلم قد نصوا على أن التقليد ليس من العلم في ورد ولا صدر (2).

وأن لفظ العالم لا يطلق على المقلد ، وإن زعم أنه من العلم في درجة عالية ، صرح بذلك ابن عبد البر (3) رحمه الله كما حكاه عنه الفلاني (4)

¹ () تفسير البيضاوي (101-1/100).

² () انظر: تفسير الطبري (2/212) والقول المفيد في أدلة الإجتهد والتقليد للشوكاني (ص 79-81) والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (4/559) .

³ () هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر: من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب. يقال له حافظ المغرب. ولد بقرطبة سنة 368 هـ. ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة وشنترين . وتوفي بشاطبة سنة 463 هـ. من كتبه : " جامع بيان العلم وفضله " و " بهجة المجالس وأنس المجالس " و " التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد " و " الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار " " الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف " .

انظر: تذكرة الحفاظ (3/217) ووفيات الأعيان (7/66) والأعلام (8/240).

⁴ () هو صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني: عالم بالحديث مجتهد، من فقهاء المالكية، من أهل المدينة ولد سنة 1161 هـ ، نسبته إلى (فلان) أو فلانة من قبائل السودان ، نزلها بعض أسلافه، وولد صالح ونشأ بها، وتنقل في طلب العلم، فقرأ ببلدة القبلة (بشنقيط) ومراكش = وتونس ومصر، ثم استقر في المدينة إلى أن توفي سنة 1218 هـ. من كتبه: قطف الثمر، في أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، و

في « إيقاظ الهمم » ⁽¹⁾ ⁽²⁾، وغيره في غيره ⁽³⁾.
والحاصل : أن المقلدين حكمهم حكم البهائم .

و«النعيق» : زجر الغنم والصياح بها ⁽⁴⁾، والعرب تضرب
المثل براعي الغنم في الجهل، ويقولون : أجهل من راعي
ضأن .

قال ابن عباس : ثُتِّفَ ثُفَّ جُ زالبقرة: ١٧١ أي تقليدا
لمن قبلهم ، مثل البقر والحمار، والشاة ، إن قلت لبعضها
كلما، لم يعلم ما تقول، غير أنه يسمع صوتك ، وكذا
الكافر، إن أمرته بخير، أو نهيته عن شر، أو وعظته لم
يعقل ما تقول، غير أنه يسمع صوتك ونحوه قال مجاهد .
⁽⁵⁾

وهذا شأن المقلدين اليوم ، لو عرضت عليهم ألف دليل
من الكتاب العزيز والسنة المطهرة، في ذم التقليد ،

إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار .
انظر: الأعلام (3/195) و معجم المؤلفين (5/12) و فهرس
الفهارس (2/901). سيأتي مزيدا التعريف به في متن الرسالة
قريبا إن شاء الله.

⁽¹⁾ اسم الكتاب كاملا : هو «إيقاظ همم أولى الأبصار للاقتداء
بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الإبتداع الشائع في
القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين
فقهاء الأعصار » للفلاني رحمه الله تعالى .

⁽²⁾ انظر : إيقاظ الهمم (ص 29 و42 و119) و جامع بيان العلم
لابن عبد البر (2/73).

⁽³⁾ انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (1/7).

⁽⁴⁾ انظر: مختار الصحاح (ص 688) و معجم مقاييس اللغة)
5/445) و تاج العروس (26/427) والمعجم الوسيط (2/934).

⁽⁵⁾ انظر: تفسير الطبري (3/309) و تفسير ابن أبي حاتم)
1/282).

للتحقيق بأساليب من التعبير والتفنن ، هذا ما استحسنه أبو حيان ⁽¹⁾ ، والسمين ⁽²⁾ . ⁽³⁾
والمعنى أن الاقتداء إنما يصح بالعالم المهتدي ، الذي يبني قوله على الحجة والبرهان والدليل ، وأن آباءهم ، ما كانوا كذلك ، فكيف يصح الاقتداء بهم والتقليد لهم ؟ ! قال في فتح القدير ⁽⁴⁾ : « وقد صارت هذه المقالة التي قالها الجاهلية نصب أعين المقلدة ، وعصاهم التي يتوكؤون عليها . إن دعاهم داعي الحق ، وصرخ بهم صارخ الكتاب والسنة ، فاحتجاجهم بمن قلده ، ممن هو مثلهم في التعبد بشرع الله ، مع مخالفة قوله لكتاب الله ، أو لسنة رسوله ، هو كقول هؤلاء ، وليس الفرق إلا في مجرد العبارة اللفظية ، لا في المعنى الذي عليه تدور الإفادة والاستفادة . اللهم غفرا » ⁽⁵⁾ .

« و ⁽⁶⁾ قال تعالى : **ثُمَّ هَدَىٰ لَهُ سُبُلَ الْأَعْرَافِ** : ٢٨ أي ما

⁽¹⁾ انظر : تفسير البحر المحيط (4/39).

⁽²⁾ هو أحمد بن يوسف بن عبد الدايم الحلبي ، أبو العباس ، شهاب الدين المعروف بالسمين : مفسر ، عالم بالعريضة والقراءات . شافعي ، من أهل حلب . استقر واشتهر في القاهرة . توفي سنة 756 هـ .

من كتبه : القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز و الدر المصون في إعراب القرآن ، و عمدة الحفاظ ، في تفسير أشرف الألفاظ في غريب القرآن .

انظر : طبقات المفسرين للأدروني (ص 287) والأعلام (1/274) .
⁽³⁾ الدر المصون للسمين (4/450) .

⁽⁴⁾ للشوكاني .

⁽⁵⁾ فتح القدير (82/2-83) .

⁽⁶⁾ ما زال الكلام للإمام الشوكاني رحمه الله تعالى ، ينقله المؤلف من موضع آخر من فتح القدير .

وكلا العذرين في غاية البطلان ، ونهاية الفساد ، لأن وجود آباءهم على القبيح لا يسوغ لهم فعله ، [بل ذلك محض تقليد باطل لا أصل له] ⁽¹⁾ .

والأمر من الله سبحانه لهم لم يكن بالفحشاء ، بل أمرهم بإتباع الأنبياء والعمل بالكتب المنزلة ، ونهاهم عن مخالفتها .

ومما نهاهم عنه فعل الفواحش ، ولهذا رد الله سبحانه عليهم ، بأن أمر نبيه ﷺ فقال : ثُرُؤٌ وَوِثْرٌ وَوَءٍ وَأَوْءٍ عَلَيْهِمُ الْأَعْرَافُ : ٢٨ ، فكيف تدَّعون ذلك عليه ؟ !
[والحاصل : أن الأمرين المذكورين باطلان، لأن الأول : تقلد للرجال، والثاني : افتراء على ذي الجلال] (٢) .

قال سليمان الجمل ⁽³⁾ : رد عليهم في المقالة الثانية، ولم يتعرض لرد الأولى لوضوح

فسادها، لما هو معلوم أن تقليد مثل الآباء ليس بحجة .⁽⁴⁾

(¹) ما بين المعكوفتين استدراك من المؤلف رحمه الله على كلام الشوكاني ، وليس من كلام الشوكاني رحمه الله .

(²) وهذا أيضا استدراك من المؤلف , وليس من كلام الشوكاني رحمهما الله تعالى . جرى التنبيه لهذا والموضع الذي قبله , لأنه يوهم القارئ على أنه من كلام الشوكاني .

(³) هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الأزهري، المعروف بالجمال: فاضل من أهل منية عجيل (إحدى قرى الغربية بمصر) انتقل إلى القاهرة. توفي سنة 1204 هـ. له مؤلفات، منها: الفتوحات الالهية و حاشية على تفسير الجلالين، و المواهب المحمدية بشرح الشمائل الترمذية.

انظر: الأعلام (3/131) وفهرس الفهارس (1/300) و معجم المؤلفين (4/271).

قال في فتح البيان ⁽²⁾ : « وفي هذه الآية الشريفة لأعظم زاجر، وأبلغ واعظ للمقلدة، الذين يتبعون آباءهم في المذاهب المخالفة للحق، فإن ذلك من الاقتداء بأهل الكفر، لا

فإنهم القائلون : ث ي ث ن ن ت ت ت ت ت ث
الزخرف: ٢٣ , والقائلون ث ـ ـ ـ ـ ـ ك ك ك ي ث
الأعراف: ٢٨.

وهذه الخصلة هي التي بقي بها اليهودي على اليهودية،
والنصراني على النصرانية، والمبتدع على بدعته،
والمشرك على شركه، فما أبقاهم على هذه الضلالات إلا
كونهم وجدوا

⁽⁴⁾ انظر: حاشيته على تفسير الجلالين (3/26) وقول الشيخ سليمان الجمل رحمه الله لم يذكره العلامة الشوكاني رحمه الله ، إنما أدرجه المؤلف في هذا الموضع لمناسبته للموضوع.

(²) فتح البيان في مقاصد القرآن للمؤلف رحمه الله. كما سبق التنبيه على ذلك.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : « فمن اتبع دينَ آبائه وأسلافه لأجل العادة التي تَعَوَّدَهَا وترك اتباعَ الحقِّ الذي يجب اتباعه : فهذا هو المقلد المذموم وهذه حال اليهود

وأحسنوا الظن بهم ، بأن ما هم عليه هو الحق الذي أمر الله به ، ولم ينظروا لأنفسهم ولا طلبوا الحق كما يجب ، ولا بحثوا عن دين الله كما ينبغي .

وهذا هو التقليد البحث ، والقصور الخالص .
فيا من نشأ على مذهب من هذه المذاهب الإسلامية أنا
لك النذير العُريان ^(١)، المبالغ في التحذير من أن تقول
هذه المقالة ، وتستمر على الضلالة ، فقط اختلط الشر
بالخير، والصحيح بالسقيم ، وفاسد الرأي بصحيح الرواية ،
ولم يبعث الله إلى هذه الأمة إلا نبياً واحداً ، أمرهم
بإتباعه ، ونهاهم عن مخالفته ، فقال : ﷺ

ﻭﺍﻟﺤﺸﺮ: ٧ .

ولو كان محض آراء أئمة المذاهب وأتباعهم حجة على العباد ، لكان لهذه الأمة رسل كثيرون متعددون ، بعدد أهل الرأي ، المكلفون للناس بما لم يكلفهم الله به . وإن من أعجب الغفلة ، وأعظم الذهول عن الحق ، اختيار المقلدة لآراء الرجال ، مع وجود كتاب الله ، ووجود سنة

والنصارى ؛ بل أهل البدع والأهواء في هذه الأمة الذين اتَّبَعُوا شِيُوخَهُمْ ورؤسَاءَهُمْ في غير الحقِّ ؛ كما قال تعالى : { يَوْمَ تُقْلَبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ } { وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ } { رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنِيْهُمْ لَعْنَا كَبِيرًا } { وأمثال ذلك مما فيه بيان أن من أطاع مخلوقاً في معصية الله : كان له نصيبٌ من هذا الدَّمِّ والعِقَابِ . والمُطِيعُ للمخلوق في معصية الله ورسوله : إمَّا أن يَتَّبِعَ الظَّنَّ ؛ وإمَّا أن يَتَّبِعَ ما يَهْوَاهُ وكثيرٌ يَتَّبِعُهُمَا . ~ ~ وهذه حال كل من عصى رسول الله : من المشركين وأهل الكتاب ؛ من اليهود والنصارى ومن أهل البدع والفجور من هذه الأمة «مجموع الفتاوى (197/4-198) باختصار يسير .

(¹) النذير العريان : هو كل منذر بحق . كما جاء في الحديث : « إنني أنا النذير العريان » أخرجه البخاري (برقم : 6482) و مسلم (برقم : 2283) . انظر: تاج العروس (14/201) المعجم الوسيط (2/598) .

رسوله بين ظهرانيهم ، ووجود من يأخذونهما عنه بين أيديهم ، ووجود آلات لفهم ما لديهم ، وملكة العقل عندهم». انتهى ⁽¹⁾ .
والاحتجاج بمثل هذه الآية على منع التقليد مع كونها نازلة في الكفار والمشركين ،

⁽¹⁾ انظر: فتح البيان (327-4/328) و فتح القدير للشوكاني (198-2/199).

لما تقرر في الأصول «أن العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب»⁽¹⁾

[معنى الأحبار والرهبان]⁽²⁾

وقال تعالى : ثُوْ وَ وُ وَ وُ وَ وَ ۝ زالتوبة: ٣١ الأحبار، جمع «حبر» بفتح الحاء ، وهو الذي يحسن القول ، ومنه ثوب محبر. وقيل : جمع حبر بكسر الحاء وقال يونس ^(٣) : م أسمعہ إلا بكسر الحاء ، وقال الفراء ^(٤) : الفتح

(¹) راجع لشرح القاعدة : القواعد , للبعلي (ص 240) و المستصفي للغزالي (ص 236) والبحر المحيط للزركشي (2/352) والفروق للقرافي (1/180) وراجع : تيسير العزيز الحميد (ص 416) و تفسير الفخر الرازي (11/354).

(²) ما بين المعكوفتين زيادة للتوضيح.

(³) هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية " جبل " بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد و واسط. أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة. كانت حلقة بالبصرة، يتتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الإعراب ووفود البادية. من كتبه " معاني القرآن " كبير، وصغير، و " اللغات " و " النوادر " و " الأمثال ". ولد سنة 94 هـ و توفي سنة 182 هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (8/191) و وفیات الأعيان (7/244) والأعلام (8/261) و معجم المؤلفين (13/347).

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكريا، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولد بالكوفة سنة 144 هـ، وانتقل إلى بغداد، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوما في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم. وتوفي في طريق مكة سنة 207 هـ. من آثاره: "المصادر في القرآن"، "الوقف والابتداء"، و"المقصود والممدود"، واختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف".

والكسر لغتان . قال الليث ⁽¹⁾ : « الحبر » العالم ، ذميا كان أو مسلما ، بعد أن يكون من أهل الكتاب ⁽²⁾ .
والرهبان جمع « راهب » مأخوذ من الرهبة ، وهم علماء النصارى ، كما أن الأخبار علماء اليهود . وقيل : الرهبان أصحاب الصوامع . وقيل : النساك ⁽³⁾ .

و بالجملة معنى الآية : لما أطاعوهم فيما يأمرونهم به ، وينهونهم عنه ، كانوا بمنزلة المتخذين لهم أربابا ، لأنهم أطاعوهم كما تطاع الأرباب ⁽⁴⁾ .

انظر: سير أعلام النبلاء (10/118) و وفيات الأعيان (6/176) والأعلام (8/145) و معجم المؤلفين (13/198).

⁽¹⁾ هو الليث بن سعد عبد الرحمن الفهمي: بالولاء، أبو الحارث: إمام أهل مصر في عصره، حديثا وفقها. أصله من خراسان، ومولده في قلقشنده - وهي قرية من الوجه البحري من القاهرة، بينها وبين القاهرة مقدار ثلاثة فراسخ - سنة 94 هـ، ووفاته في القاهرة سنة 175). وكان من الكرماء الأجواد. قال الإمام الشافعي : الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به. أخباره كثيرة.

انظر: تذكرة الحفاظ (1/164) و وفيات الأعيان (4/127) و تقريب التهذيب (ص 464 برقم : 5684) والأعلام (5/248).
⁽²⁾ تقدم تعريف الأخبار والرهبان ، أنظر أقوال العلماء في معنى الأخبار : المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المريسي (3/315) والكلبيات لأبي البقاء (ص 642) و كتاب العين للفراهيدي (219-3/218) و تاج العروس (504-10/503).

⁽³⁾ انظر لمعاني الرهبان : المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (4/310) وكتاب العين للفراهيدي (4/47) والمغرب في ترتيب المغرب للمطرزي (1/355) و تاج العروس (2/540) والمعجم الوسيط (1/376) و تفسير الطبري (503-10/502) و تفسير القرطبي (8/120) و تفسير الفخر الرازي (16/30) و تفسير ابن كثير (3/167) و فتح القدير للشوكاني (2/353).

⁽⁴⁾ يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث عدي بن حاتم □ الذي أخرجه الترمذي في سننه ، باب: من سورة التوبة ، قال

قال الربيع : قلت لأبي العالية : كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟

قال : إنهم ربما وجدوا في كتاب الله تعالى ما يخالف أقوال الأخبار والرهبان ، فكانوا يأخذون بأقوالهم ، وما كانوا يقبلون حكم كتاب الله تعالى .⁽¹⁾

قال الرازي في تفسيره : « قال شيخنا □ : قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء ، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله تعالى في بعض المسائل [30 / أ] وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات ، فلم يقبلوا تلك الآيات ، ولم يلتفتوا إليها ، وبقوا ينظرون إلي كالمتعجب ، يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات ، مع أن الرواية عن سلفنا ، وردت على خلافها . ولو تأملت حق التأمل ، وجدت هذا الداء ساريا في عروق الأكثرين من أهل الدنيا .

عدي بن حاتم □ : أتيت النبي □ وفي عنقي صليب من ذهب ، فقال : يا عدي ، اطرح عنك هذا الوثن ، وسمعتة يقرأ في سورة براءة (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ) (التوبة : 31) " قال أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه " . والحديث حسنه الشيخ العلامة الألباني في السلسلة ~ ~ الصحيحة (13/96 برقم : 3095) و في غاية المرام (ص 19) . و سيأتي تخريج الحديث مفصلة إن شاء الله تعالى .

⁽¹⁾ انظر من قول المؤلف رحمه الله تعالى : « قال الربيع : قلت لأبي العالية » تفسير الفخر الرازي (16/30) .

قال : والقول الثاني في تفسير هذه الربوبية : أن الجهال
و الحشوية ⁽¹⁾

⁽¹⁾ الحشوية : فقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أن
هذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع و لا في اللغة ,
ولا في العرف العام , وليس فيه ما يدل على شخص معين , ولا
مقالة معينة , فلا يدري من هم هؤلاء ؟ و يذكر أن أول من تكلم
في الإسلام بهذا اللفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة , فإنه ذكر
له عن ابن عمر شيء يخالف قوله فقال: كان ابن عمر حشويا.
نسبه إلى الحشو و هم العامة والجمهور .

وأصل ذلك أن كل طائفة قالت قولا تخالف به الجمهور والعامة ,
فإنها تنسب قول المخالف لها إلى أنه قول الحشوية . أي : الذين
هم حشو في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم . فمثلا :
المعتزلة , تسمي من أثبت القدر حشويا , والجهمية يسمون
مثبتة الصفات حشوية, والقرامطة يسمون كل من اعتقد صحة
ظاهر الشريعة , و قال بوجوب الصلوات الخمس و الزكاة
المفروضة , حشويا, كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة
مذهب الجمهور . وأهل هذا المصطلح يعنون به حين يطلقونه :
العامة الذين هم حشو. و أما أهل السنة والجماعة لا يستخدمون
هذا المصطلح إلا عند معرض الرد على أهل الأهواء و البدع من
المجسمة , القائلين بأن الله جسم, تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا, والمشبهة , الذين شبهوا الله تعالى بخلقه, والمعتزلة
والجهمية وغيرهم من أهل الأهواء والبدع.

انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (242-1/245) و منهاج
السنة له (2/309) و مجموع الفتاوى (3/185 و 12/176).
وانظر لتعريف المجسمة : الفرق بين الفرق للبغدادى (ص 48

إذا بالغوا في تعظيم شيخهم وقدوتهم , (فقد) ⁽¹⁾ يميل طبعهم إلى الحلول ⁽²⁾ والاتحاد ⁽³⁾.

وذلك الشيخ إذا كان طالبا للدنيا بعيدا عن الدين , كان يأمر أتباعه وأصحابه بأن يسجدوا له , وكان يقول لهم : أنتم عبيدي , فكان يلقي إليهم من حديث الحلول والاتحاد

و (320) و مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (ص 165) و تعريف المشبهة : الفرق بين الفرق (ص 214) والملل والنحل للشهرستاني (1/15 و 100).

⁽¹⁾ وفي نسخة « ه » - وقد - .

⁽²⁾ الحلولية والاتحادية من أبعد المبتدعة من الدين , وأشنعهم بدعة و أفشحهم مقالا - قاتلهم الله- و أما الحلولية , وهم القائلون : بأن الله يصطفي أجساما يحل فيها بمعاني الربوبية , فيزيل عنها معاني البشرية , تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا , وهم فرق كثيرة , منهم: النسطورية من النصارى , و غالية الرافضة , و غلاة الصوفية .

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص 241) والملل والنحل للشهرستاني (1/15).

⁽³⁾ الاتحادية : وهم القائلون , باتحاد الخالق بالمخلوق , و منهم من يذهب إلى القول باتحاد الخالق بجميع المخلوقات , وهو الاتحاد الكلي , والفرق بينه و بين وحدة الوجود , أن الاتحاد يكون بين شيئين , أما وحدة الوجود فليس فيها إلا شيء واحد وهو الله يتجلى في صورته وأسمائه وصفاته في الوجود . تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا. تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فسادة وبطلانه , ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض رده على هذه الطائفة : «ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية, من يخص الحلول والاتحاد ببعض الأشخاص, إما ببعض الأنبياء كالمسيح, أو ببعض الصحابة, كقول الغالية في علي, أو ببعض الشيوخ كالحلاجية

أشياء ، ولو خلا ببعض الحمقاء ⁽¹⁾ من أتباعه فربما ادعى الإلهية . فإذا كان ذلك مشاهدا في هذه الأمة ، فكيف يبعد ثبوته في الأمم السالفة؟ ! .

وحاصل الكلام أن تلك الربوبية ، تحتل أن يكون المراد منها أنهم أطاعوهم فيما كانوا فيه مخالفون لحكم الله . وأن يكون المراد منها أنهم قبلوا أنواع الكفر، فكفروا بالله ، فصار ذلك جاريا مجرى أنهم اتخذوا أربابا من دون الله . ويحتمل أنهم أثبتوا في حقهم الحلول والاتحاد . وكل هذه الوجوه الأربعة مشاهد وواقع في هذه الأمة « . انتهى كلامه ⁽²⁾ .

ونحوهم، أو ببعض الملوك أو ببعض الصور، كصور المرد، ويقول أحدهم: أنا أنظر إلى صفات خالقي وأشهدها في هذه الصورة ، والكفر في هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله ورسوله». الفتاوى الكبرى (1/291-292 و 6/633) و مجموع الفتاوى (2/171-172 و 12/72-73).

راجع أقوال أهل العلم في بيان أقوالهم الفاسدة و عقائدهم الباطلة : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (2/1468) والمعجم الفلسفي للجميل (1/34) و الاستقامة لابن تيمية (1/193) والفتاوى الكبرى له (6/539) والمستدرک على مجموع الفتاوى لابن تيمية (1/37) و بغية المرتاد له (ص 463 و 473) و بيان تلبیس الجهمية له (2/525 و 538) و جامع الرسائل له (2/241) = و مجموع الفتاوى (2/139-141) و الصفدية (2/224) و مدارج السالكين لابن القيم (3/447-449).

⁽¹⁾ الحمقاء جمع حمق : وهو قليل العقل أو فاسد العقل . انظر: المصباح المنير (1/151) والمعجم الوسيط (1/198) , قال صاحب تاج العروس : « حقيقة الحمق : وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه » (25/199).

⁽²⁾ انظر: تفسير الفخر الرازي (30/16-31).

قلت : وهذا يفيدك أن الآية الشريفة رد على المقلدة ، وعلى الوجودية ⁽¹⁾ كليهما ، وفيها صراحة أن تقليدهم هذا للعلماء والمشايخ ، مما لم يأمرهم به الله . وهو المطلوب .

(وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ) (التوبة : 31) الذي اتخذه النصارى ربا معبودا ⁽²⁾ .

قال في فتح البيان : ⁽³⁾ « وفي هذه الآية ما يزجر من كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد ، عن التقليد في دين الله وتأثير ⁽⁴⁾ ما يقوله الأسلاف على ما في الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة .

فإن طاعة المتمدّهب لمن يقتدى بقوله ، ويستن بسنته من علماء هذه الأمة ، مع مخالفته لما جاءت به النصوص ، وقامت به حجج الله وبراهينه ، ونطقت به كتبه

⁽¹⁾ الوجودية : هم القائلون بوحدة الوجود ، أي : أعيان الموجودات من السموات والأرض وما بينهما من الكائنات العلوية والسفلية والأشياء الردية عين الحق ، بناء على القول بالوجود المطلق . انظر: الرد على القائلين بوحدة الوجود للقاري (ص 97 و ما بعدها) والصوفية لمحمد عبده (ص 40-48) والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (2/783) = والفتاوى الكبرى لابن تيمية (3/502) و مجموع الفتاوى له (2/231 و 10/59 و 18/222 و 35/44) و بغية المرتاد له (ص 395-408) مع تعليقات موسى الدويش عليها .

⁽²⁾ قال الإمام الشوكاني رحمه الله في فتح القدير : « قوله : (وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ) (التوبة : 31) معطوف على رهبانهم ، أي : اتخذه النصارى ربا معبودا » . (2/353).

⁽³⁾ هو للمؤلف رحمه الله كما سبقت الإشارة إليه .

⁽⁴⁾ أي : تقديم ، انظر: تاج العروس (10/20).

وأنبياؤه ، هو كاتخاذ اليهود والنصارى للأخبار والرهبان
أربابا من دون الله ، للقطع بأنهم لم يعبدوهم ، بل
أطاعوهم وحرّموا ما حرّموا ، وحلّلوا ما حلّلوا .
وهذا هو صنيع المقلّدين من هذه الأمة ، وهو أشبه به من
شبه البيضة بالبيضة ، والتمرة بالتمرة ، والماء بالماء .

فيا عباد الله ويا أتباع محمد بن عبد الله [صلى الله عليه
وسلم] ⁽¹⁾ ، ما بالكم تركتم الكتاب والسنة جانبا ، وعمدتم
إلى رجال ، هم مثلكم في تعبد الله لهم بهما ، وطلبه
للعلم منهم بما دلا عليه وأفاداه؟ ! فعملتم بما جاءوا به
من الآراء التي لم تعمد بعماد الحق ، ولم تعضد بعضد
الدين ، ونصوص الكتاب والسنة تنادى بأبلغ نداء ، وتصوت
بأعلى صوت بما يخالف ذلك ويباينه ، فأعرتموها آذانا
صما ، وقلوبا غلّفا ، وأفهاما مريضة ، وعقولا [مهیضة] ⁽²⁾
، وأذهانا كليلّة ، وخواطر عليلّة [30 / ب] ؟ !
وأنشدتم بلسان الحال :

وما أنا إلا من غَزِيَّةٍ إن غوثٌ غويثٌ وإن ترشُدُ
غَزِيَّةٌ أرشُدُ ⁽³⁾

⁽¹⁾ زيادة من المحقق.

⁽²⁾ في جميع النسخ « هيضة » لعل الصحيح ما أثبتته كما هو مثبت
في فتح القدير للشوكاني (2/354) .

⁽³⁾ انظر : شرح ديوان الحماسة ، لأبي تمام ، للمرزوقي (1/577)
(و شرح نهج البلاغة (2/205) أما معنى البيت : أي : ما أنا إلا
من غزية في حالتي الغي والرشاد ، فغوايتي ورشادي متعلق
بغوايتهم ورشادهم ، فيعبر بذلك عن انسياجه الكامل في
التعصب وعدم استقلاله بذاتيته حتى مع علمه أن تعصبه بقبيلته
تكون أحيانا على الرشد و أحيانا على الغي وليست راشدة في
جميع أحوالها .

فدعوا - أرشدكم الله وإياي - كتبها كتبها لكم الأموات من أسلافكم , واستبدلوا بها كتاب الله , خالقهم وخالقكم , ومتعبدهم ومتعبدكم , ومعبودهم ومعبودكم , واستبدلوا بأقوال من تدعونهم بأئمتكم , وما جاؤوكم به من الرأي بأقوال إمامكم وإمامهم , وقدوتهم وقدوتكم , وهو الإمام الأول , محمد بن عبد الله :

دعوا كل قولٍ عند قولٍ محمدٍ فما [آمنٌ] (1) في دينه كمُخاطِرٍ (2)

اللهم هادي الضال , مرشد التائه , موضح السبيل , اهدنا إلى الحق , وأرشدنا إلى الصواب , وأوضح لنا منهج الهداية .

ثُمَّ قَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَدْعُونَ فِي الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ الْمُنْزَلَةِ عَلَيْهِمْ عَلَى السَّنَةِ أَنْبِيَائَهُمْ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ .

أو ما أمر الذين اتخذوهم أربابا من الأحرار والرهبان إلا بذلك , فكيف يصلحون لما أهّلوهم له من اتخاذهم أربابا؟ ثُمَّ قَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَدْعُونَ فِي الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ الْمُنْزَلَةِ عَلَيْهِمْ عَلَى السَّنَةِ أَنْبِيَائَهُمْ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ . استئناف مقرر للتوحيد , ثُمَّ قَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَدْعُونَ فِي الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ الْمُنْزَلَةِ عَلَيْهِمْ عَلَى السَّنَةِ أَنْبِيَائَهُمْ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ . أي تنزيها له عن الإشراك في طاعته وعبادته . (3)

قال الشيخ العلامة صالح الفوزان حفظه الله تعالى : « لا يجوز للمسلم أنه يتعصّب لأحد العلماء أو لأحد المذاهب ولا يقبل غير هذا المذهب أو لا يقبل غير هذا الرجل من العلماء، فهذه عصبية جاهلية. أو يتعصّب لقبيلته، والواجب على المسلم: أن يتبع الحق سواء كان مع إمامه أو مع غيره، وسواء كان مع قبيلته أو مع غيرها» إعانة المستفيد (2/84) .

(1) و في فتح القدير (2/354) « آبن » .

(2) لم أجد للبيت نسبة .

(3) انظر :فتح البيان للمؤلف (286-5/287) و فتح القدير للشوكاني (2/353-354) .

وقد أخرج ابن سعد ⁽¹⁾، وعبد بن حميد، والترمذي وحسنه، وابن المنذر ⁽²⁾،

⁽¹⁾ هو محمد بن سعد بن منيع الزهري، مولاهم، أبو عبد الله: مؤرخ ثقة، من حفاظ الحديث. وصحب الواقدي المؤرخ، زمانا، فكتب له وروى عنه، وعرف بكتاب الواقدي. ولد في البصرة سنة 168 هـ، وسكن بغداد، فتوفي فيها سنة 230 هـ. من آثاره: كتاب الطبقات الكبير.

انظر: تهذيب الكمال (25/255) ووفيات الأعيان (4/351) والأعلام (6/136) و معجم المؤلفين (10/21).

⁽²⁾ هو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. وكان غاية في معرفة الاختلاف والدليل وكان مجتهدا لا يقلد أحدا، قال الذهبي: ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها.

منها " المبسوط " في الفقه، و " الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف " و " الأشراف " على مذاهب أهل العلم. توفي رحمه الله بمكة سنة تسع أو عشر وثلاثمائة الهجرية.

انظر: تذكرة الحفاظ (3/5) و طبقات الشافعية لابن شعبة (1/98) ووفيات الأعيان (4/207) والأعلام (5/294).

وابن أبي حاتم ، وأبو الشيخ، وابن مردويه ، والبيهقي ⁽¹⁾ في سننه ، عن عدي بن حاتم ⁽²⁾ ، قال : " أتيت النبي ﷺ وهو يقرأ في سورة براءة : ثُوْثٌ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ وَوُؤُؤُ التوبة: ٣١ فقال : أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه " ⁽³⁾

⁽¹⁾ هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجري الفقيه الشافعي الحافظ الكبير المشهور، وأحد زمانه وفرد أقرانه في الفنون، غلب عليه الحديث، واشتهر به، ورحل في طلبه إلى العراق والجال والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره، وكذلك ببقية البلاد التي انتهى إليها، فصنف كثيراً حتى قيل: تبلغ تصانيفه ألف جزء، وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ومن أشهر مصنفاته: السنن الكبير والصغير ودلائل النبوة، والسنن، والآثار وشعب الإيمان وغيرها. وكان مولده في شعبان سنة 384 هـ، وتوفي في العاشر من جمادى الأولى سنة 458 هـ، بنيسابور، ونقل تابوته إلى بيهق، ودفن بها رحمه الله تعالى.

انظر: تذكرة الحفاظ (3/219) وطبقات الشافعية لابن شعبة (1/220) ووفيات الأعيان (1/75) والأعلام (1/166) ومعجم المؤلفين (1/206).

⁽²⁾ هو عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بفتح المهملة وسكون المعجمة آخره جيم الطائي أبو طريف بفتح المهملة وآخره فاء صحابي شهير، وكان إسلامه سنة 9 هـ. وكان ممن ثبت في الردة، وحضر فتوح العراق وحروب علي ، ومات سنة ثمان وستين وهو بن مائة وعشرين سنة.

انظر: تهذيب الكمال (19/525) و تقريب التهذيب (ص 388 برقم : 4540) والأعلام (4/220).

⁽³⁾ أخرجه ابن سعد في طبقاته (1/645) والترمذي في سننه (برقم : 3095) سبق أن خرجناه منه. وابن أبي حاتم في تفسيره (6/1784) والبيهقي في سننه (10/166) وفي المدخل أيضا (ص 210) وأما عبد بن حميد وأبي الشيخ بحث في كتبهما المطبوعة فلم أجده، وابن عبد بن حميد وابن

وأخرجه أيضا أحمد ⁽¹⁾ ، وابن جرير ⁽²⁾ ⁽³⁾ .
وقال تعالى : (إِذْ قَالَ) (الأنبياء : 52) أي إبراهيم عليه
السلام لأبيه أزر وقومه نمروذ ومن اتبعه (مَا هَذِهِ
الْتَّمَاثِيلُ) (الأنبياء : 52) وهي الصور والأصنام (الَّتِي أَنْتُمْ

المنذر و ابن مردويه كتاب في التفسير ولكن مفقود , لا ذَكَرَ له
في عَالَمِ المخطوطات , لكن ينقل بعض رواياتهم كثير من
المفسرين منهم ابن كثير والسيوطي والشوكاني في تفاسيرهم
رحمهم الله تعالى. ~ ~ والإمام السيوطي أورد أيضا هذا
الحديث في الدر المنثور (7/323) و عزاه لعبد بن حميد وابن
المنذر وابن مردويه و أبي الشيخ . وانظر: تخریج الکشاف
للزيلعي (2/66).

⁽¹⁾ عزاه أيضا ابن كثير لأحمد رحمهما الله في تفسيره , لكنني
بحثت في مسند عدي بن حاتم حديثا حديثا فما وجدته , والله
تعالى أعلم. والحديث حسنه الشيخ الألباني في السلسلة
الصحيحة (13/96) وللشيخ الألباني رحمه الله تعالى بحث نفيس
حول تخریج هذا الحديث , وفيه فوائد جلیلة فليراجع هناك.
⁽²⁾ أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (14/211).

⁽³⁾ قال العلامة محمود الألوسي رحمه الله في تفسير هذه الآية :
« والآية ناعية على كثير من الفرق الضالة الذين تركوا كتاب الله
تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام لكلام علماءهم ورؤسائهم
والحق أحق بالإتباع فمتى ظهر وجب على المسلم إتباعه وان
أخطأه اجتهد مقلده». روح المعاني (10/84). و للعلامة ابن
القيم رحمه الله كلام نفيس في تفسير هذه الآية : « ومثل هذا
في القرآن كثير من ذم تقليد الآباء والرؤساء وقد احتج العلماء
بهذه الآيات في إبطال التقليد ولم يمنعهم كفر أولئك من
الاحتجاج بها, لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان
الآخر, وإنما وقع التشبيه بين المقلدين بغير حجة للمقلد, كما لو
قلد رجلا فكفر, وقلد آخر فأذنب, وقلد آخر في مسألة فأخطأ

, أي في خسران واضح ظاهر، لا يخفى على أحد ولا
يلتبس على ذي عقل.⁽⁵⁾

⁽⁵⁾ انظر: فتح القدير للشوكاني (3/412).
420

قال النسفي ⁽¹⁾: «أراد أن المقلِّدين والمقلَّدين منخرطون في سلك ضلال ظاهر». انتهى ⁽²⁾.

أقول : وهؤلاء المقلدة من أهل الإسلام استبدلوا بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ كتباً قد دُوِّنت فيها اجتهادات عالم من علماء الإسلام ، زعم أنه لم يقف على دليل يخالفها، إما لقصور منه، أو لتقصير في البحث فوجد ذلك الدليل من وجده وأبرزه واضح المنار، كأنه علمٌ في رأسه نار، وقال : هذا كتاب الله، أو هذه سنة رسوله ⁽³⁾ .

فَدَعُ عَنْكَ تَهَبًا صِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ وَهَاتِ حَدِيثًا مَا
حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ ⁽⁴⁾
وما أحسن ما قيل :

⁽¹⁾ هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين: فقيه حنفي، مفسر، متكلم، من أهل إيج (من كور أصبهان) ووفاته فيها سنة 710 هـ. نسبته إلى "نسف" ببلاد السند، بين جيحون وسمرقند. من تصانيفه: عمدة العقائد في الكلام وشرحها وسمها الاعتماد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير، منار الأنوار في أصول الفقه، الكافي في شرح الوافي، وكنز الدقائق وكلاهما في فروع الفقه الحنفي. انظر: طبقات المفسرين للأدري (ص 263) وطبقات الحنفية لابن أبي الوفاء (2/294-295) والدرر الكامنة (3/17) والأعلام (4/67).

⁽²⁾ تفسير النسفي (3/124).

⁽³⁾ انظر أيضا: فتح القدير للشوكاني (3/412).

⁽⁴⁾ من قصائد امرئ القيس . انظر: ديوانه العقد الثمين (ص 100). و معنى القصيدة ، أي دع النهب الذي تُهب من نواحيك ، وحدثنني حديث الرواحل وهي الإبل التي ذهبت بها ما فعلت. انظر: تاج العروس (10/533).

يَا بِي الْفَتَىٰ إِلَّا إِيَّتَابَعِ الْهَوَىٰ وَمِنْهَجُ الْحَقِّ لَهُ

وَاصِحٌ⁽¹⁾

قال البيضاوي: « والتقليد، وإن جاز، فإنما يجوز لمن علم في الجملة أنه على الحق »⁽²⁾.

وقال تعالى: ﴿كَفَّ كُفًّا كَفًا﴾ ثَالِثَةً مِنَ الشُّعْرَاءِ : ٧٠ ، الْقَائِلُ
هُوَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، إِلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ .
كُلٌّ ثَالِثَةُ الشُّعْرَاءِ : ٧٤ فَقَلَدْنَاهُمْ .

قال أبو السعود المفسر الحنفي ⁽³⁾ : هذا الجواب منهم ، « اعتراف بأنها بمعزل عما ذكر من السمع، والمنفعة، والمضرة بالمرء، واضطروا إلى إظهار أن لا مستند لهم سوى التقليد .

أي ما علمنا ، ولا رأينا منهم ما ذكر من الأمور، بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ، [فاقتدينا بهم] ⁽⁴⁾ « . انتهى ⁽⁵⁾ .

^(١) انظر: البيان والتبيين للجاحظ (ص 485).

(²) تفسير البيضاوي (2/72).

³ هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، الحنفي أبو السعود فقيه، أصولي، مفسر، شاعر، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية، من موالى الروم و من علماء الترك المستعربين . وكان حاضر الذهن سريع البديهة، وكان مهيباً. ولد بقرية بالقرب من القسطنطينية سنة 898 هـ ، وتوفي بالقسطنطينية في 5 جمادى الأولى سنة 982 هـ، ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري . من تصانيفه: " إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" في تفسير القرآن و" بضاعة القاضي" في الصكوك و" تهافت الأمجاد " في فروع الفقه الحنفي.

انظر: البدر الطالع (1/182) والأعلام (7/59) و معجم المؤلفين (11/301).

(⁴) في جميع النسخ - فاقتديناهم - لعل الصحيح ما أثبتته من تفسير أبي السعود (6/248).

⁵) تفسير أبي السعود (6/248).

قال الخازن ⁽⁶⁾ : « وفي الآية دليل على إبطال التقليد
في الدين وذمه ،

⁽⁶⁾ هو علي بن محمد بن إبراهيم الشيعي علاء الدين المعروف بالخازن: عالم بالتفسير والحديث، من فقهاء الشافعية. بغدادى الأصل، نسبته إلى " شيحة " بالحاء المهملة، من أعمال حلب. ولد ببغداد سنة 678 هـ ، وسكن دمشق مدة، وكان خازن الكتب بالمدرسة السميساطية فيها. ~
~ وتوفي بحلب سنة 741 هـ. له تصانيف، منها " لباب التأويل في معاني التنزيل " في التفسير، يعرف بتفسير الخازن. انظر: طبقات الشافعية لابن شعبة (3/42) والدرر الكامنة (4/115) والأعلام (5/5).

ومدح الأخذ بالاستدلال «⁽¹⁾ . انتهى

قال في فتح البيان : « وهذا الجواب هو العصا التي يتوكأ عليها كل عاجز ، ويمشي بها كل أعرج ، ويغتر بها كل مغرور ، وينخدع لها كل مخدوع .
فإنك لو سألت الآن [هؤلاء] ⁽²⁾ المقلدة للرجال ، التي طبقت الأرض بطولها والعرض ، وقلت لهم : ما الحجة لكم على تقليد فرد من أفراد العلماء ، والأخذ بكل ما يقوله في الدين ، ويبتدعه من الرأي المخالف للدليل ؟ .

لم يجدوا غير هذا الجواب ، ولا فاهوا بسواه ، وأخذوا يعدون عليك من سبقهم إلى تقليد هذا من سلفهم ، واقتدى بقوله وفعله ، وهم قد ملئوا صدورهم هيبة ، وضائق أذهانهم عن تصورهم ، وظنوا أنهم خير أهل الأرض ، وأعلمهم وأورعهم ، فلم يسمعوا لناصح نصحا ، ولا لداع إلى الحق دعاء ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ تفسير الخازن (5/119).

⁽²⁾ و في جميع النسخ ، « هذه » ولعل الصواب ما أثبتته .

⁽³⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (11/28) : « وَأَمَّا التَّعَصُّبُ لِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ بِلا هُدًى مِنَ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ . (وَمَنْ أَصْلَ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرْ هُدًى مِّنَ اللَّهِ) (القصص : 50) » .

وقال العلامة ابن القيم في معرض حديثه عن ألفاظ التي كان النبي ﷺ يكره أن يقال : « ومنها : الدعاء بدعوى الجاهلية ، والتعزّي بعزائهم ، كاللُّعَاء إلى القبائل والعصبيّة لها وللأنساب ، ومثله التعصب للمذاهب ، والطرائق ، والمشايخ ، وتفضيل بعضها على بعض بالهوى والعصبية ، وكونه ~ ~ منتسباً إليه ، فيدعو إلى ذلك ، ويؤالي عليه ، ويُعادي عليه ، ويَزيّنُ الناس به ، كُلُّ هذا من دعوى الجاهلية » . زاد المعاد (2/471) .

ولو فطنوا لرأوا أنفسهم في غرور⁽¹⁾ عظيم ، وجهل
شنيع ، وأنهم كالبهيمة العمياء ، وأولئك الأسلاف العمى
الذين يقودون البهائم العمى ، كما قال الشاعر: [31 /
ب]

كَبْهِيْمَةٍ عَمِيَاءَ، قَادَ زِمَامَهَا أَعْمَى عَلَى عَوَجِ
الطَّرِيقِ الْحَائِرِ⁽²⁾ ⁽³⁾

فعليك ، أيها العامل، بالكتاب والسنة ، المبرأ من التعصب
والتعسف : أن تورد عليهم حجج الله ، وتقيم عليهم
براهينه ، فإنه ربما انقاد لك منهم ، من لم يستحكم داء
التقليد في قلبه.

وأما من قد استحكم في قلبه هذا الداء العضال، فلو
أوردت عليه كل حجة ، وأقمت عليه كل برهان ، لما
أعارك إلا أذنا صماء ، وعينا عمياء ، ولكنك قد قمت
بواجب البيان ، الذي أوجه عليك القرآن ، والهداية بيد
⁽¹⁾ الغرور هو جهل الأمور والغفلة عنها والإطماع بالباطل . انظر:
المصباح المنير (2/445) والمعجم الوسيط (2/648).

⁽²⁾ لم أعرف هذا الشاعر.

⁽³⁾ قال الحميري رحمه الله صاحب كتاب الحور العين في معرض
ذمه التقليد الأعمى : «قال الشاعر في ذم التقليد:
ما الفرق بين مقلدٍ في دينه ... راضٍ بقائده
الجهول الحائر

وبهيمة عمياء قاد زمامها ... أعمى على عوج
الطريق الجائر

وفي كل أهل مذهب ثقة يسندون إليه، وعالم يعتمدون عليه، وقد
كثر التدليس في الكتب، والزيادة في الأخبار، والتأويل لكتاب الله
عز وجل، على قدر الأهواء والمذاهب والآراء.
فيجب على العاقل التيقظ والتحرز والتحفظ من التقليد، الذي
هلك به الأولون والآخرون، وجار عن قصد السبيل الحائرون،
أعاذنا الله من إتباع الأهواء في الدين، وانقياد الأتباع والمقلدين»
(ص 290) باختصار يسير.

قال أبو السعود : « أي بتقليد آبائهم في الدين ، من غير أن يكون لهم أو لآبائهم شيء يتمسك به أصلاً . ث ر ة □ □
□ □ ز الصافات : ٧٠ أي : من غير أن يدبروا أنهم على الحق أولاً ، مع ظهور كونهم على الباطل بأدنى تأمل »

(١) .

والإهرع : الإسراع الشديد ، وقال الفراء : الإسراع برعدة⁽²⁾.

وقال تعالى : **ثُمَّ لِيُذْخِرِ الْبَشَرِ الْأَكْثَرَ فَسِيحًا** **الزخرف: ٢٢** أي على طريقة ومذهب ^(٣) .

قال أبو عبيدة ^(٤) : هي الطريقة والدين , وبه قال ابن عباس , وقتادة .

⁶) انظر: الفتح القدير للشوكاني (4/398).

¹ () تفسير أبي السعود (194-7/195).

⁽²⁾ انظر: الفتح القدير للشوكاني (4/398) والمصباح المنير (2/637) و تاج العروس (22/391) والمعجم الوسيط (2/982).

³() انظر : تفسير القرطبي (16/74).

(⁴) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري اللغوي النحوي : صاحب التصانيف , وكانت تصانيفه تقارب مائتي مصنف منها: كتاب مجاز القرآن وكتاب غريب القرآن , وكان مع معرفته ربما لم يقم البيت إذا أنشده حتى يكسره، وكان يخطئ إذا قرأ القرآن الكريم نظراً، وكان يبغض العرب، وألف في مثالبها كتباً، وكان يميل إلى مذهب الخوارج , ولد في سنة عشر ومائة، في الليلة التي توفي فيها الحسن البصري، مات سنة ثمان ومائتين وقيل بعد ذلك وقد قارب المائة.

انظر: سير أعلام النبلاء (9/445) وتذكرة الحفاظ (1/272) و
تقريب التهذيب (ص 541 برقم : 6812) و طبقات المفسرين
للأدبري (ص 30) و معجم المؤلفين (12/309).

والمترفون : الأغنياء والرؤساء المتنعمون .⁽⁸⁾ .

قال الكرخي ⁽²⁾ : « هذا تسليية لرسول الله ﷺ ، ودلالة على أن التقليد في نحو ذلك ضلال قديم ، وأن من تقدمهم أيضا لم يكن لهم مستند منظور إليه . وتخصيص المترفين ، للإشعار بأن التنعم هو الذي أوجب البطر، وصرفهم عن النظر إلى التقليد » .⁽³⁾ انتهى .

وقال النسفي : « [هذه] ⁽⁴⁾ تسليية للنبي ﷺ ، وبيان أن تقليد الآباء داء قديم » ⁽⁵⁾ . انتهى .

قال الرازي في تفسيره : « لو لم يكن في كتاب الله إلا هذه الآيات ، لكفت في إبطال القول بالتقليد ، وذلك لأنه - تعالى - بين أن هؤلاء الكفار لم يتمسكوا في إثبات ما ذهبوا إليه ، لا بطريق عقلي ولا بدليل نقلي . ثم بين

⁽⁸⁾ انظر: تفسير الطبري (15/529) و تفسير الفخر الرازي (20/316) و غريب القرآن للسجستاني (ص 444) و تاج العروس (54-23/53) والمعجم الوسيط (1/84).

⁽²⁾ أظنه : عبيدالله بن الحسين الكرخي، أبو الحسن: فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق. مولده في الكرخ سنة 260 هـ ووفاته ببغداد سنة 340 هـ. كان رأسا في الاعتزال مهجورا على قديم الزمان ، أصيب بالفالج في آخر عمره ، من مصنفاته: " رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية " و " شرح الجامع الصغير " و " شرح الجامع الكبير".

انظر: سير أعلام النبلاء (15/436) والأعلام (4/193).

⁽³⁾ لم أجد من عزی هذا الكلام إلى الكرخي غير المؤلف رحمهما الله ، لكن نص الكلام موجود في تفسير البيضاوي (2/371)؟ و تفسير أبي السعود (8/44) و روح البيان للخلوتي (8/349) و روح المعاني للآلوسي (25/75) والبحر المديد لابن المهدي (7/9).

⁽⁴⁾ وفي تفسير النسفي (4/169) « هذا » .

⁽⁵⁾ انظر : المصدر السابق.

فإن قال لهم الداعي إلى الحق : قد جمعنا الملة الإسلامية ، وشملنا هذا الدين المحمدي ، و لم يتعبدنا الله ولا تعبدكم ولا تعبد آباءكم من قبلكم إلا بكتابه الذي أنزله على رسوله ، و بما صح عن رسوله ﷺ ، فإنه المبين لكتاب الله ، الموضح لمعانيه، الفارق بين محكمه ومتشابهه ، فتعالوا نرد ما تنازعنا فيه إلى كتاب الله ، وسنة ورسوله .

كما أمرنا الله بذلك في كتابه بقوله : **ثُمَّ لِيَذَرَ الْكُفَّارَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ

النساء: ٥٩ فإن الرد إليهما أهدى [32 / ب]

لَنَا وَلَكُمْ مِنَ الرَّدِّ إِلَى مَا قَالَهَ أَسْلَافُكُمْ ، وَدَرَجَ عَلَيْهِ

آبَاؤُكُمْ ، نَفَرُوا نَفُورَ الْوَحْشِ ، وَرَمَوْا الدَّاعِيَ لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ

بِكُلِّ حَجَرٍ وَمَدْرٍ ^(١) ، كَانَهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ :

ثُمَّ لِيَذَرَ الْكُفَّارَ ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ

النور: ٥١ ، وَ لَا قَوْلُهُ : ثُمَّ لِيَذَرَ الْكُفَّارَ ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ

يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ **يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْكُفَّارَ لِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﷻ

النساء: ٦٥.

⁽¹⁾ المدر , هو الطين اللزج المتماسك و القطعة منه مدرة . انظر: تاج العروس (14/95) والمعجم الوسيط (2/858).

يحل له أن يتبعه غيره عليها ، ولا يجوز له العمل بها ، وقد وجد الدليل الذي لم يجده ، وها أنا أوجدكموه في كتاب الله ، أو فيما صح من سنة رسوله ﷺ ، وذلك أهدى لكم مما وجدتم عليه آباءكم .

قالوا : لا نعمل بهذا ، ولا سمع لك ولا طاعة . ووجدوا في صدورهم أعظم الحرج من حكم الكتاب والسنة ، ولم يسلموا لذلك ، ولا أذعنوا له .

وقد وهب لهم الشيطان عصا يتوكئون عليها عند أن يسمعوا من يدعوهم إلى الكتاب والسنة ، وهي أنهم يقولون : إن إمامنا الذي قلدناه واقتدينا به ، أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ، وذلك لأن أذهانهم قد تصورت من يقتدون به تصورا عظيما ، بسبب تقدم العصر، وكثرة الأتباع .

وما علموا أن هذا منقوض عليهم ، مدفوع به في وجوههم ، فإنه لو قيل لهم : إن في التابعين من هو أعظم قدرا وأقدم عصرا من صاحبكم .

فإن كان لتقدم العصر وجلالة القدر، مزية توجب الاقتداء ، فتعالوا حتى أريكم من أقدم عصرا وأجل قدرا . فإن أبيتم ذلك ، ففي الصحابة رضي الله عنهم من هو أعظم قدرا من صاحبكم ، علما وفضلا وجلالة .

فإن أبيتم ذلك ، فها أنا أدلكم على من هو أعظم قدرا وأجل خطرا ، وأكثر أتباعا ، وأقدم عصرا ، وهو محمد بن عبد الله نبينا ونبىكم ﷺ ورسول الله إلينا وإليكم .

فتعالوا ، فهذه سنته موجودة في دفاتر الإسلام ودواوينه ،

بعدها (من الموافقات . و انظر أيضا للمزيد : الإحكام للآمدي) 1/175 و ما بعدها (وروضة الناظر لابن قدامة (ص 60) و شرح الكوكب المنير لابن النجار (1/478) و كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (2/434) و التحبير شرح التحرير للمرداوي (3/1117) و القواعد والفوائد الأصولية للبعلي (ص 115) و المدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل لابن بدران (ص 77).

التي تلقتها جميع فحول هذه الأمة ، قرنا بعد قرن ، وعصرًا بعد عصر.
وهذا كتاب ربنا ، خالق الكل، ورازق الكل، وموجد الكل، وإله الكل، بين أظهرنا موجود في كل بيت، ويبد كل مسلم ، لم يلحقه تغيير ولا تبديل، ولا زيادة ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تصحيف ⁽¹⁾ . ونحن وأنتم ممن يفهم ألفاظه ، ويتعقل معانيه .

فتعالوا لناخذ الحق من معدنه ، و نشرب صفو الماء من منبعه ، فهو مما وجدتم عليه آباءكم . قالوا : لا سمع ولا طاعة ، إما بلسان [القول] ⁽²⁾ ، أو بلسان الحال.

فتدبر هذا وتأمله ، إن بقي فيك بقية من إنصاف، وشعبة من خير، و مزعة من حياء ، وحصاة من دين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

⁽¹⁾ كما قال تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر : 9) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : «لأن الله قد صَمِنَ حِفْظَ الذِّكْرِ الذي أنزله على رسوله ولم يضمن حفظ ما يُؤْتَرُ عن غيره . لأن ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة هو هُدَى الله الذي جاء من عند الله وبه يُعَرَفُ سبيله وهو حَجَّتُهُ على عبادِهِ ؛ فلو وَقَعَ فيه ضَلَالٌ لم يُبَيِّنْ لِسَقَطِ حُجَّةِ اللهِ في ذلك وذهب هُداة وغميت سبيله ؛ إذ ليس بعد هذا النبيُّ نبيُّ آخر يُنْتَظَرُ لِيُبَيِّنَ للنَّاس ما اختلفوا فيه ؛ بل هذا الرُّسول آخر الرُّسُل . وأَمُّهُ خَيْرُ الأُمَّم . ولهذا لا يزال فيها طائفة قائمة على الحق بإذن الله . لا يضُرُّها من خالفها ولا من خذلها . حتى تقوم الساعة » مجموع الفتاوى (4/168-169).

⁽²⁾ وفي فتح القدير للشوكاني (4/553) « المقال ».

وقد أوضحت [33 / أ] هذا غاية الإيضاح في كتابي الذي
سميته «أدب الطلب ومنتهى الأرب» ⁽¹⁾ انتهى كلام
الشوكاني ⁽²⁾ .

⁽¹⁾ انظر : أدب الطلب و منتهى الأرب للشوكاني (ص 59-84 و
116-120).

⁽²⁾ الفتح القدير (4/552-553).

وقد شاع ملخص هذا الكتاب بالطبع في هذا العصر، سماه. صاحب التلخيص ⁽¹⁾ بـ «طلب الأدب من أدب الطلب» .

وفي الباب كتب مستقلة كثيرة ممتعة نافعة ⁽²⁾ ، لمن رام أن تنجلي عنه ظلمات التعصب، وتنقشع له سحائب التقليد المشئوم .

وقال تعالى : **ثُجِّيذٌ ثُذُثُ ثُثُثُ** ك ك ك ز الزخرف: ٢٦ - ٢٧ .

قال الرازي في تفسيره : « المقصود من هذه الآية ، ذكر وجه آخر، يدل على فساد القول بالتقليد ، وتقديره من وجهين :

الأول : أنه تعالى حكى عن إبراهيم عليه السلام أنه تبرأ عن دين آبائه ، بناء على الدليل. فنقول : إما أن يكون تقليد الأديان في الآباء محرماً أو جائزاً . فإن كان محرماً ، فقد بطل القول بالتقليد .

وإن كان جائزاً ، فمعلوم أن أشرف آباء العرب ، هو إبراهيم عليه السلام ، وذلك لأنه ليس لهم فخر ولا شرف إلا بأنهم من أولاده ، وإذا كان كذلك فتقليد هذا الأب الذي هو أشرف الآباء أولى من تقليد سائر الآباء .

وإذا ثبت أن تقليده أولى من تقليد غيره ، فنقول : إنه ترك دين الآباء ، وحكم بأن إتباع الدليل أولى من متابعة الآباء .

وإذا كان كذلك ، وجب تقليده في ترك تقليد الآباء ،

⁽¹⁾ صاحب التلخيص : هو محمد عبد الصمد الهندي.

⁽²⁾ منها : القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد و التقليد، لمحمد بن عبد العظيم الموري الحنفي. وعقد الجيد في أحكام الاجتهاد و التقليد ، لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي. و القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكانى رحمهم الله تعالى جميعاً.

ووجب تقليده في ترجيح الدليل على التقليد .
وإذا ثبت هذا فنقول : فقد ظهر أن القول بوجوب التقليد
يوجب المنع من التقليد ، وما أفضى ثبوته إلى نفيه كان
باطلا ، فوجب أن يكون القول بالتقليد باطلا . فهذا طريق
[دقيق] ⁽¹⁾ في إبطال التقليد ، وهو المراد من هذه الآية .

الوجه الثاني : في بيان أن ترك التقليد ، والرجوع إلى متابعة الدليل أولى في الدنيا والدين ، أنه تعالى بين أن إبراهيم عليه السلام ، لما عدل عن طريقة أبيه إلى متابعة الدليل ، لا جرم ، جعل الله دينه ومذهبه باقيا في عقبه إلى يوم القيامة .

وأما أديان آبائه ، فقد اندرست (2) و بطلت ، فثبت أن الرجوع إلى متابعة الدليل يبقى محمود الأثر إلى قيام الساعة ، وأن التقليد والإصرار، ينقطع أثره ، ولا يبقى منه في الدنيا خبر ولا أثر .

فثبت من هذين الوجهين أن متابعة الدليل وترك التقليد أولى ، فهذا بيان المقصود الأصلي من هذه الآية «⁽³⁾ . انتهى .

وقال تعالى : **ثُمَّ جَاءَ بِهِ ذُرِّيُّهُ ذَاتَ لَبِيبٍ ذَا مِرْيَافٍ ذَا ثَلَاثِ مِثَالٍ** ٣٢ قال في فتح البيان : « حذف المتعلق مُشعر بالتعميم ، أي في جميع الأوامر والنواهي .

والمقلد غير مطيع لله وللرسول ، بل مشاقق لهما ، حيث ترك إطاعة الله ورسوله ، وأطاع غيرهما من غير حجة نيرة وبرهان جلي^{٣١}. ث د ت ذ ث ڈ ڈ ژ ژ آل عمران:

٣٢ أي لا يرضى بفعلهم ، ولا يغفر لهم ، ونفي المحبة

(¹) وفي تفسير الفخر الرازي رحمه الله (27/633) « رقيق » بدل « دقيق ».

(2) أي: انطمست , انظر : تاج العروس (16/70).

³⁾ تفسير الفخر الرازي رحمه الله تعالى (27/634).

قال جابر بن عبد الله ، ومجاهد : « إن أولي الأمر هم أهل القرآن والعلم [به] ⁽¹⁾ ، وبه قال مالك والضحاك ⁽²⁾ . وقيل : إنهم أصحاب ⁽³⁾ » .

وعن ابن عباس : هم العلماء الذين يعلمون الناس معالم دينهم ، أي بمقتضى الكتاب والسنة ⁽⁴⁾ .

⁽⁵⁾ روي هذا الحديث بألفاظ وطرق مختلفة , إلا أن مفادها تهدف إلى معنى واحد , وهو تحريم طاعة المخلوق في معصية الله تعالى , منها : ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (34/253 برقم : 20656) عن محمد قال : جاء رجل إلى عمران بن حصين , ونحن عنده فقال استعمل الحكم بن عمرو الغفاري على خراسان فتمناه عمران حتى قال له رجل من القوم : ألا ندعوه لك فقال له لا ثم قام عمران ~ ~ فلقية بين الناس , فقال عمران إنك قد وليت أمرا من أمر المسلمين عظيما ثم أمره ونهاه ووعظه , ثم قال هل تذكر يوم قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لا طاعة لمخلوق في معصية الله تبارك وتعالى , قال الحكم نعم , قال عمران الله أكبر » قال محققه : اسناده صحيح على شرط الشيخين . وصححه العلامة الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (1/178) . حيث قال رحمه الله : « رواه أحمد بألفاظ و في بعض طرقه : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » و رجال أحمد رجال الصحيح .

و منها : ما أخرجه البخاري في صحيحه , باب : مَا جَاءَ فِي إِجَارَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْقَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ (9/88 برقم : 7257) و مسلم في صحيحه , باب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (826 برقم : 1840), و لفظ مسلم : « عن علي ⁽⁶⁾ أن رسول الله ⁽⁷⁾ بعث جيشا وأمر عليهم رجلا , فأوقد نارا , وقال : ادخلوها , فأراد ناس أن يدخلوها , وقال الآخرون : إنا قد فررنا منها , فذكر ذلك لرسول الله ⁽⁸⁾ فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : " لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة " وقال للآخرين قولا حسنا , وقال : " لا طاعة في معصية الله , إنما الطاعة في المعروف » .

قال الشيخ العلامة الألباني رحمه الله تعالى معلقا على هذا الحديث : « و في الحديث فوائد كثيرة أهمها :

والراجع القول الأول ⁽¹⁾ لصحة الإخبار عن رسول الله ﷺ
بالأمر بطاعة الأئمة والولاة ⁽²⁾ ،

فيما كان لله وللمسلمين مصلحة ، فإذا زال عن الكتاب
والسنة ، فلا طاعة له ، وإنما يجب طاعته ، فيما وافق
الحق .

قال في فتح البيان في مقاصد القرآن : « ومن جملة ما

أنه لا يجوز إطاعة أحد في معصية الله تبارك تعالى ، سواء في
ذلك الأمراء والعلماء والمشايخ . و منه يعلم ضلال طوائف من
الناس :

الأولى : بعض المتصوفة الذين يطيعون شيوخهم ولو أمرهم
بمعصية ظاهرة بحجة أنها في الحقيقة ليست بمعصية ، وأن
الشيخ يرى ما لا يرى المريد . ثم ضرب الشيخ لهذا مثلاً واقعياً
عرفه .-

الطائفة الثانية : وهم المقلدة الذين يؤثرون إتباع كلام المذهب
على كلام النبي ﷺ ، مع وضوح ما يؤخذ منه ، فإذا قيل لأحدهم
مثلاً : لا تصل سنة الفجر بعد أن أقيمت الصلاة لنهي النبي ﷺ
عن ذلك صراحة لم يطع وقال المذهب : يجيز ذلك ، وإذا قيل
له : إن نكاح التحليل باطل لأن النبي ﷺ لعن فاعله ، أجابك بقوله
: لا بل هو جائز في المذهب الفلاني ! وهكذا إلى مئات المسائل
، ولهذا ذهب كثير من المحققين إلى أن أمثال هؤلاء المقلدين
ينطبق عليهم قول الله تبارك وتعالى في النصارى (اتَّخَذُوا
أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ) (التوبة : 31) كما بين
ذلك الفخر الرازي في " تفسيره " (16/30 و ما بعدها) .

الطائفة الثالثة : وهم الذين يطيعون ولاة الأمور فيما يشرعونه
للناس من نظم و قرارات مخالفة للشرع كالشيوعية و ما شابهها
و شرهم من يحاول أن يظهر أن ذلك موافق للشرع غير مخالف
له . وهذه مصيبة شملت كثيراً ممن يدعي العلم والإصلاح في
هذا الزمان ، حتى اغتر بذلك كثير من العوام ~ ~ ، فصيح فيهم و
في متبوعهم الآية السابقة (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن
دُونِ اللَّهِ) (التوبة : 31) نسأل الله الحماية والسلامة .
السلسلة الصحيحة (1/180).

⁽¹⁾ هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصحيح حذفها ، كما هي غير
موجودة في فتح القدير (1/481) .

استدل به المقلدة هذه الآية ، قالوا : وأولوا الأمر: هم العلماء .

والجواب : أن للمفسرين في تفسيرها قولين : أحدهما : أنهم الأمراء ، والثاني : أنهم العلماء كما تقدم . ولا يمتنع إرادة الطائفتين من الآية الكريمة ⁽¹⁾ ، ولكن أين هذا من الدلالة على مراد المقلدين ، فإنه لا طاعة لأحدهما إلا إذا أمروا بطاعة الله على وفق سنة رسوله وشريعته .

⁽²⁾ هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، أبو القاسم: مفسر. كان يؤدب الأطفال. ويقال: كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي. كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه، مات بخراسان سنة اثنتين ومائة ، و قيل غير ذلك رحمه الله تعالى .
انظر: سير أعلام النبلاء (4/598) و طبقات المفسرين للأذري (ص 10) و تقريب التهذيب (280 برقم : 2978) و الأعلام (3/215).

⁽³⁾ انظر : فتح القدير للشوكاني (1/481).

⁽⁴⁾ انظر لمجموع هذه الروايات في معنى قوله تعالى « و أولى الأمر منكم » تفسير الطبري (8/469-502) و تفسير ابن كثير (2/342-345).

⁽¹⁾ و ممن رجع هذا أيضا ، الإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره (8/502) و ابن كثير رحمه الله تعالى (2/345).

⁽²⁾ من هذه الإخبار ، ما أخرجه البخاري في صحيحه ، باب: يُقَاتِلُ مِنْ وَرَاءِ الْإِمَامِ وَيَتَّقَى بِهِ (2/50 برقم : 2957) من حديث أبي هريرة . ولفظه: « من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعص الأمير فقد عصاني وإنما الإمام جنة يقاتل من ~ ~ ورائه ويتقى به فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرا وإن قال بغيره فإن عليه منه » و بنحوه أخرجه مسلم في صحيحه ، باب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (824 برقم : 1835).

وأيضاً العلماء إنما أرشدوا غيرهم إلى ترك تقليدهم ،
ونهبهم عن ذلك ،

أخرج مسلم أيضاً في صحيحه ، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة (831 برقم : 1851) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. و لفظه : « من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» و في الباب أحاديث كثيرة تدل على ما نحن في صدده. وأيضاً أخرج الإمام أحمد في مسنده (27/209 برقم : 16649) عن يحيى بن حصين عن أمه قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ يَقُولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ مُجَدَّعٌ مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ». قال محقق المسند : إسناده صحيح . و أخرج نحوه الترمذي في سننه ، باب: ما جاء في طاعة الإمام (4/209 برقم : 1706) و ابن ماجة في سننه ، باب: طاعة الإمام (2/955 برقم : 2761).

¹ () كما سبق قبل قليل في الترجيح.

كما روي عن الأئمة الأربعة ⁽¹⁾ وغيرهم ، فطاعتهم ترك تقليدهم .

ولو فرضنا أن في العلماء من يرشد الناس إلى التقليد ، ويرغبهم فيه ، لكان يرشد إلى معصية الله ، ولا طاعة (له) ⁽²⁾ بنص الحديث عن رسول الله ﷺ . ⁽³⁾

وإنما قلنا أنه يرشد إلى معصية الله ، لأن من أرشد هؤلاء العامة ، الذين لا يعقلون الحجج ، ولا يعرفون الصواب من الخطأ إلى التمسك بالتقليد ، كان هذا الإرشاد منه مستلزما لإرشادهم إلى ترك العمل بالكتاب والسنة إلا بواسطة آراء العلماء الذين يقلدونهم ، فما عملوا به ، عملوا به ، وما لم يعملوا به لم يعملوا به ، ولا يلتفتون إلى كتاب وسنة ، بل من شروط التقليد الذي أصيبوا به ⁽⁴⁾ أن يقبل من إمامه رأيه ، ولا يعول على روايته ، ولا يسأله عن كتاب ولا سنة ، فإن سأله عنهما خرج عن التقليد ، لأنه قد صار مطالبا بالحجة .

ومن جملة ما يجب فيه طاعة أولي الأمر، تدبير [34 / أ] الحروب التي تدهم الناس، والانتفاع بأرائهم فيها وفي غيرها ، من تدبير أمر المعاش، وجلب المصالح ، ودفع

⁽¹⁾ وهم أصحاب المذاهب الأربعة : أبو حنيفة ، مالك ، الشافعي ، وأحمد بن حنبل رحمهم الله تعالى . أقوال الأئمة عن نهى تقليدهم سيورد المؤلف رحمه الله في متن الرسالة إن شاء الله.

⁽²⁾ ما بين القوسين سقطت من الأصل و من «هـ» و «ق» ، المثبت من «ج» .

⁽³⁾ يشير إلى الحديث الذي سبق ذكره قريبا وهو « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

⁽⁴⁾ أي : عند هؤلاء المقلدة الأعمى .

المفاسد الدنيوية . ولا يبعد أن تكون هذه الطاعة في هذه الأمور التي ليست من الشريعة ، هي المرادة بالأمر بطاعتهم ، لأنه لو كان المراد طاعتهم في الأمور التي شرعها الله ورسوله ، لكان ذلك داخلا تحت طاعة الله وطاعة رسوله .

ولا يبعد أيضا أن يكون الطاعة لهم في الأمور الشرعية في مثل الواجبات المخيرة ، وواجبات الكفاية .

فإذا أمروا بواجب من الواجبات المخيرة وألزموا بعض الأشخاص الدخول في واجبات الكفاية ، لزم ذلك، فهذا أمر شرعي وجب فيه الطاعة .

وبالجملة فهذه الطاعة لأولي الأمر المذكورة في الآية ، هي الطاعة التي ثبتت في الأحاديث المتواترة في طاعة الأمراء ما لم يؤمروا بمعصية الله ، أو يرى المأمور كفرا بواحا ⁽¹⁾ .

فهذه الأحاديث مفسرة لما في الكتاب العزيز، وليس ذلك من التقليد في شيء ، بل هو في طاعة الأمراء ، الذين غالبهم الجهل والبعد عن العلم في تدبير المحاربات وسياسة الأجناد، وجلب مصالح العباد .

وأما الأمور الشرعية المحضة ، فقد أغنى عنها كتاب الله العزيز، وسنة رسوله .

⁽¹⁾ كما جاء في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه ، باب : قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَتَرُونَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكَرُوتُهَا » عن جنادة بن أبي أمية قال : دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض ، قلنا أصلحك الله حدث بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان « (4/47 برقم : 7055) . وأخرج نحوه مسلم في صحيحه ، باب : وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ، (ص 827 برقم : 1709) .

وهذا الذي سقناه هو عمدة أدلة المجوزين للتقليد، وقد
أبطلناه كما عرفت ، ولهم شبه غير ما سقناه ، وهي دون
ما حررناه «⁽²⁾ . انتهى .

⁽²⁾ فتح البيان (156/3-158) و فتح الباري لابن حجر (13/111).

ثُمَّ ثَمَّ ثَمَّ ث النساء: ٥٩ المنازعة : المجاذبة , والنزع :
ال جذب ^(١) , كأن كل واحد ينتزع حجة الآخر ويجذبها .
والمراد بها الاختلاف والمجادلة ^(٢) .

[illegible]

والمعنى في شيء غير منصوص نصا صريحا من الأمور
المختلف فيها ، كندب الوتر، وضمان العارية (4) ونحوهما .

¹) انظر: المصباح المنير (2/600) و تاج العروس، (22/246) - (247) و المعجم الوسيط (2/914).

⁽²⁾ انظر: تفسير القرطبي (5/261) و تفسير الخازن (1/552) و فتح القدير للشوكاني (1/481).

⁽³⁾ تفسير أبي السعود (2/193).

(4) العارية : الْعَارِيَّةُ فِي اللَّعَةِ : مِنَ التَّعَاوُرِ وَهُوَ التَّدَاوُلُ ، وَتُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ وَعَلَى الشَّيْءِ الْمُعَارِ . انظر : المصباح المنير (2/437) و تاج العروس (13/164) .

وَاصْطِلَاحًا : هِيَ الْعَيْنُ الْمَأْخُودَةُ مِنْ مَالِكٍ لِلإِنْتِفَاعِ بِهَا بِلَا عِوَضٍ ،
أَوْ هِيَ إِبَاحَةُ الإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ . وَالصَّلََةُ
بَيْنَ الْهَدِيَّةِ وَالْعَارِيَةِ : أَنَّ الْهَدِيَّةَ تَمْلِكُ عَيْنَ بِلَا عِوَضٍ ، وَالْعَارِيَةُ
تَمْلِكُ مَنَفَعَةَ بِلَا عِوَضٍ . انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية (42/254 و 44/110) و المغني لابن قدامة (5/354) أسنى
المطالب في شرح روض الطالب لذكريا الأنصاري (2/324)

والرد إلى الله ، هو الرد إلى كتابه العزيز، والرد إلى الرسول ، هو الرد إلى سنته المطهرة بعد موته ، وأما في حياته فالرد إليه سؤاله ، هذا معنى الرد إليهما .

وقيل : معنى الرد أن يقول لما لا يعلم : الله ورسوله أعلم ، وهو قول ساقط ، وتفسير بارد0
و ليس الرد في هذه الآية، إلا الرد المذكور فى قوله تعالى : **ثَكَّ كَ كَ كَ كَ كَ كَ كَ كَ كَ كَ هـ**
النساء: ٨٣ » (١) « والرد إلى كتاب الله ، وسنة رسوله واجب فإن وجد ذلك الحكم في كتاب الله أخذ به، فإن لم يوجد فيه ففي سنة رسوله ﷺ ، فإن لم يوجد [34 / ب] فيها، فسيبيله الاجتهاد، ولا يلتفت عند وجود الحكم فيهما، أو في أحدهما إلى غيرهما من آراء الرجال وغيرهم، فإنه مشاقة لله ولرسوله، من بعد ما تبين له الهدى .

وفي قوله : ث [] [] [] ث النساء: ٥٩ دليل على أن هذا الرد متحتم على المتنازعين ، وأنه شأن من يؤمن ث [] [] [] ث النساء: ٥٩ .

وفي الآية دليل على أن من لا يعتقد وجوب متابعة الكتاب والسنة، والحكم بالنصوص القرآنية ، والأدلة الحديثة الواردة عن النبي [] ، لا يكون مؤمنا بالله ولا باليوم الآخر » (٢) .

ومن لم يكن مؤمنا بهما، فليس من المسلمين، بل من
المشركين الكافرين الضالين ، وإن زعم أنه مسلم ، أو
زعمه الناس مسلما.

ثُمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ ثَمَّ
~ ~ و المجموع شرح المذهب للنووي (14/199) و المبسوط
للسرخسي (11/113) والسير الجرار ، للشوكاني (ص 622).

⁽¹⁾ انظر لما بين الشرطتين : فتح القدير للشوكاني (1/481).

(²) انظر : تفسير الخازن (1/552).

النساء: ٥٩ أي خير مرجعا، وأحمد عاقبة من الأول. يقال :
آل يئول إلى كذا، أي صار إليه .

« والمعنى : أن ذلك الرد، خير لكم - في حد ذاته - من
غير اعتبار فضله على شيء يشاركه في أصل الخيرية ،
من التنازع ، والقول بالرأي، وأحسن ما [لا] ^(١) ترجعون
إليه » ^(٢) .

« ويجوز أن يكون المعنى : أن الرد أحسن تأويلا من
تأويلكم الذي صرتم إليه عند التنازع » ^(٣) .

وقال قتادة ^(٤) : « ذلك أحسن ثوبا، وخير عاقبة.

^(١) « لا » موجود في جميع النسخ ، ولعل الصحيح حذفه.

^(٢) انظر : تفسير أبي السعود (2/194) .

^(٣) انظر : فتح القدير للشوكاني (1/481).

^(٤) هو قتادة بن دعامة بن قنادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر حافظ ضريز أكمه. كان تابعيا، قال الإمام أحمد ابن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث، رأسا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر، وقد يدلّس في الحديث. ولد سنة 61 هـ و توفي بواسط في الطاعون سنة 118 هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (1/92) و تقريب التهذيب (ص 452 برقم : 5518) و وفيات الأعيان (4/85) والأعلام (5/189).

وقال مجاهد : أحسن جزاء » ⁽¹⁾.
قال في فتح البيان : « وقد وردت أحاديث كثيرة في طاعة
الأمراء، ثابتة في الصحيحين وغيرهما ⁽²⁾ ، مقيدة بأن يكون
ذلك في المعروف، وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله
« ⁽³⁾ انتهى.

وقد استدل بهذه الآية على أن أصول الشرع أربعة :
الكتاب . والسنة . والإجماع ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ انظر : تفسير الطبري (8/506) و تفسير ابن أبي حاتم (3/990) والدر المنثور للسيوطي (4/514).

⁽²⁾ سبق قبل قليل ذكر بعض الأحاديث من ذلك فليراجع هناك.

⁽³⁾ فتح البيان (3/156).

⁽⁴⁾ الإجماع في اللغة يطلق على معنيين : أحدهما؛ العزم على
الشيء والإمضاء ، و منه يقال : أجمع فلان على كذا إذا عزم
عليه ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ) (يونس :
71) أي: اعزموا ، ويقول له □ « من لم يجمع الصيام قبل الفجر
فلا صيام له » رواه أبو داود (برقم : 2456) والترمذي (برقم :
730) وأحمد في مسنده (برقم : 26457) وصححه الشيخ
الألباني رحمهم الله في السلسلة الصحيحة (6/123). و على
هذا فيصح إطلاق اسم الإجماع على عزم الواحد.

وثانيهما : الاتفاق ، ومنه يقال : أجمع القوم على كذا إذا اتفقوا
عليه . انظر: تاج العروس (20/463) والمعجم الوسيط (1/135).

أما في الاصطلاح عند الأصوليين : فهو اتفاق مجتهدي عصر من
العصور من أمة محمد □ بعد وفاته على أمر ديني .

وقد اشتمل هذا التعريف على خمسة قيود :

الأول: أن يصدر الاتفاق عن كل العلماء المجتهدين، فلا يصح
اتفاق بعض المجتهدين، وكذلك اتفاق غير المجتهدين كالعامة
ومن لم تكتمل فيه شروط الاجتهاد. ~

والقياس⁽¹⁾.

و تقرير ذلك مرقوم في الفتح و غيره⁽²⁾ , و فيه نظر, لأن
الثابت المتقرر في موضعه أن أصول الدين اثنان لا ثالث
لهما ولا رابع , وهما القرآن و الحديث.⁽³⁾

~ الثاني: المراد بالمجتهدين من كان موجودًا منهم دون من مات
أو لم يولد بعد, وهذا هو المقصود بقيد "عصر من العصور".
الثالث: لا بد أن يكون المجمعون من المسلمين, ولا عبرة بإجماع
الأمم الأخرى غير المسلمة.
الرابع: الإجماع إنما يكون حجة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم
- , ولا يقع في حياته.
الخامس: أن تكون المسألة المجمع عليها من الأمور الدينية,
ويخرج بذلك الأمور الدنيوية والعقلية وغيرها.

انظر : معالم أصول الفقه (ص 106) والإحكام للآمدي (1/261-
263) والمحصول للرازي (4/19-30) و قواطع الأدلة لأبي
المظفر السمعاني (1/461-463) و مجموع الفتاوى لابن تيمية (19/176
والتحبير شرح التحرير للمرداوي (4/1521-1522)
والبحر المحيط للزركشي (3/486-487) والإبهاج في شرح
المنهاج للسبكي (2/349-350) وإرشاد الفحول للشوكاني (194-1/193)
و كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (3/337) و
ما بعدها).

⁽¹⁾ القياس في اللغة : التقدير , ومنه قست الأرض بالخشبة أي:
قدرتها بها . و يأتي بمعنى المساواة , يقال: فلان لا يقاس بفلان ,
أي لا يساويه . انظر: المصباح المنير (2/521) و تاج العروس (422-16/421)
والمعجم الوسيط (2/766 و 770).

و في اصطلاح الأصوليين يمكن تعريفه بأنه : حمل فرع على
أصل في حكم بجامع بينهما .

وبهذا التعريف يتضح أن للقياس أربعة أركان:
الركن الأول: الأصل، وهو المقيس عليه.

وأما الإجماع ، ففي إمكانه ، ثم في ثبوته ، ثم في حجته
اختلاف بين أهل العلم ⁽¹⁾.

والراجح إمكانه في نفسه ، وعدم ثبوته في الخارج ،
وعدم حجته لذلك ،

الركن الثاني: الفرع، وهو المراد إلحاقه بالأصل المقيس عليه
وحمله عليه.
الركن الثالث: حكم الأصل، وهو الوصف المقصود حمل الفرع
عليه.
الركن الرابع: الوصف الجامع، وهو العلة الجامعة بين الأصل
والفرع المقتضية للحمل.~

~ انظر: معالم أصول الفقه (ص 180) وروضة الناظر لابن
قدامة (ص 275) والتحبير شرح التحرير للمرداوي (7/3118) و
إرشاد الفحول للشوكاني (2/89 و ما بعدها). ومذكرة
الشنقيطي (ص 421-426).

⁽²⁾ انظر : فتح الباري لابن حجر (4/366) و مجموع الفتاوى لابن
تيمية (19/271 و ما بعدها).

⁽³⁾ اتفق أهل السنة على أن الأدلة المعتبرة شرعًا أربعة وهي:
الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وذلك من حيث الجملة.

قال الشافعي رحمه الله : ".....وجهة العلم الخبر في الكتاب، أو
السنة، أو الإجماع، أو القياس" انظر : الرسالة له (ص 39).

واتفقوا أيضًا على أن هذه الأدلة الأربعة ترجع إلى أصل واحد، هو
الكتاب والسنة، إذ هما ملاك الدين وقوام الإسلام .

قال الشافعي رحمه الله : ".....وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا
بكتاب الله، أو سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ، وأن ما
سواهما تبع لهما" جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (ص 3).
وهذه الأدلة الأربعة متفقة لا تختلف، إذ يوافق بعضها بعضًا
ويصدق بعضها بعضًا؛ لأن الجميع حق والحق لا يتناقض، وهي

و به قال إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل ،
ومن تبعه ⁽¹⁾ ، وهو الحق .

وأما القياس ، فهو من وادي الاعتبار ، لا من باب الاحتجاج
إن كان جلياً واضحاً . والنزاع في تعديد هذه الأصول ،
وبيان أدلتها يطول جداً ، وموضعه كتب علم « أصول
الفقه » وقد قضى الوطر العلامة الشوكاني في « إرشاد

كذلك متلازمة لا تفترق ، فجميع هذه الأدلة يرجع إلى الكتاب ،
والكتاب قد دل على حجية السنة ، والكتاب والسنة دلا على حجية
الإجماع ، وهذه الأدلة الثلاثة دلت على حجية القياس . لذلك صح
أن يقال : مصدر هذه الأدلة هو القرآن ، باعتبار أنه الأصل ، وأن ما
عداه بيان له ، وفرع عنه ، ومستند إليه .

ويصح أيضاً أن يقال : مصدر هذه الأدلة هو الرسول ﷺ ؛ لأن
الكتاب إنما سمع منه تبليغاً ، والسنة تصدر عنه تبييناً ، والإجماع
والقياس مستندان في إثباتهما إلى الكتاب والسنة .

قال ابن تيمية رحمه الله : " وكذلك إذا قلنا : الكتاب
والسنة والإجماع ، فمدلول الثلاثة واحد ؛ فإن كل ما في الكتاب
فالرسول موافق له ، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة ، ~
فليس في المؤمنين إلا من يوجب إتباع الكتاب ، وكذلك كل ما
سنه الرسول ﷺ فالقرآن يأمر بإتباعه فيه ، والمؤمنون مجمعون
على ذلك .

وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً
لما في الكتاب والسنة . انظر : مجموع الفتاوى (7/40) .
ومما مضى يتبين أن الكتاب والسنة هما أصل الأدلة الأربعة
المتفق عليها ، وهذا الأصل قد يسمى بالنقل ، أو الوحي ، أو
السمع ، أو الشرع ، أو النص ، أو الخبر ، أو الأثر ، يقابله العقل ، أو
الرأي ، أو النظر ، أو الاجتهاد ، أو الاستنباط .

راجع لتفصيل المسألة : معالم أصول الفقه (ص 68-69) والبحر
المحيط للزركشي (1/12 وما بعدها) والتحبير شرح التحرير
للمرداوي (3/1229 وما بعدها) والإبهاج للسبكي (41-1/40)
وقواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (1/28 وما بعدها) و
جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (2/59) و مجموع الفتاوى
لابن تيمية (19/195-200 و 7/40) و إعلام الموقعين لابن

الفحول»⁽¹⁾ وغيره : وغيره في «حصول المأمول»⁽²⁾ و «الطريقة المثلى»⁽³⁾ و «الإقليد»⁽⁴⁾ ونحوها مما ألف في هذا الباب⁽⁵⁾ , فراجعها تجدها شافية كافية وافية إن شاء الله تعالى , إن كنت من المتلبسين بالإنصاف , الناكبين عن الاعتساف , وإلا فكفى بالله حسيبا .

القيم (1/331) وفتح البيان للمؤلف (3 / 159-162).

⁽¹⁾ انظر لتفصيل هذا الاختلاف في مباحث الإجماع : البحر المحيط للزركشي (560-3/488) ومجموع الفتاوى لابن تيمية (11/341) و 19/271 وما بعدها و 20/10) و قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (489-1/462) والإحكام للآمدي (298-1/263) والإبهاج للسبكي (394-2/351) و إرشاد الفحول للشوكاني (238-1/193).

⁽¹⁾ يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى قول الإمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله المشهور : « من ادعى الإجماع فهو كاذب » هذا القول المشهور عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى , فقد حملها أهل العلم على عدة أوجه , لكونه رحمه الله يحتج بالإجماع و يستدل به في كثير من الأحيان , مع أن ظاهر هذه المقالة منع وقوع الإجماع , و من هذه الأوجه :

أنه قال ذلك من باب الورع لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغه , أو أنه قال ذلك في حق من ليس له معرفة بخلاف السلف , ويدل على ذلك تنمة كلامه , إذ يقول: "من ادعى الإجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا, هذه دعوى بشر المريسي والأصم, ولكن يقول: "لا نعلم الناس اختلفوا" إذا هو لم يبلغه.

ونقل عنه أيضًا أنه قال: "هذا كذب ما أعلمه أن الناس مجمعون؟" ولكن يقول: "لا أعلم فيه اختلافًا" فهو أحسن من قوله: "إجماع الناس".

فعلم بالنقل عن هذا الإمام أن الواجب الاحتياط في نقل الإجماع والتثبت في ادعائه, فإن الجزم باتفاق العلماء وإجماعهم من قبيل عدم العلم وليس من قبيل العلم بالعدم, لاسيما وأن أقوال العلماء كثيرة لا يحصيها إلا رب العالمين, وعدم العلم لا حجة فيه, فلذلك كانت العبارة المختارة في نقل الإجمال أن

وما أحسنَ تحريرَ القاضي ، الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابه «شرح الصدور في تحريم رفع القبور» المتعلق بهذا المقام ⁽¹⁾ ، قال □ : « اعلم إذا وقع الخلاف بين المسلمين في كون هذا الشيء بدعة أو غير بدعة ، أو مكروها ⁽²⁾ ،

يقال: لا نعلم نزاعًا، أما أن يقال: "الناس مجمعون" فهذا إنما يصح فيما عُلم واشتهر ضرورة الاتفاق عليه. قال ابن القيم رحمه الله تعالى : « و ليس مراده - أي: الإمام أحمد رحمه الله - بهذا استبعاد وجود الإجماع، ولكن أحمد وأئمة الحديث بُلُوا بمن كان يرد عليهم السنة الصحيحة بإجماع الناس على خلافها، فبين الشافعي وأحمد أن هذه الدعوى كذب، وأنه لا يجوز رد السنن بمثله» مختصر الصواعق (ص 611-612).

و نقل صاحب التحبير عن ابن رجب رحمهما الله قال : « وأما ما روي من قول الإمام أحمد : " من ادعى الإجماع فقد كذب " فهو إنما قاله إنكاراً على فقهاء المعتزلة الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه ، وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين ». راجع لتفصيل المسألة : مجموع الفتاوى لابن تيمية (19/271) والمستدرک على مجموع الفتاوى له (2/114) والفتاوى الكبرى له أيضا (6/286) و إعلام الموقعين لابن القيم (1/30) والتحبير شرح التحرير للمرداوي (4/1526-1530) والبحر المحيط للزركشي (3/489).

⁽¹⁾ اسم الكتاب كاملا : هو " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول " للعلامة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى .

انظر من إرشاد الفحول : (1/193-238 و 2/98-108).

⁽²⁾ هذا الكتاب للمؤلف رحمه الله ، اسمه كاملا : هو " حصول المأمول من علم الأصول " .

⁽³⁾ و هذا أيضا للمؤلف رحمه الله ، اسمه كاملا : هو " الطريقة المثلى في الإرشاد إلى ترك التقليد و إتباع ما هو الهوى " .

⁽⁴⁾ و هذا أيضا للمؤلف رحمه الله ، اسمه كاملا : هو " الإقليد لأدلة الاجتهاد والتقليد " .

أو غير مكروه⁽¹⁾ , أو محرما⁽²⁾ , أو غير محرم , [35 / أ]
أو غير ذلك , فقد اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم , من
عصر الصحابة إلى عصرنا هذا - وهو القرن الثالث عشر
منذ البعثة المحمدية - أن الواجب عند الاختلاف في أي
أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين , هو الرد إلى
كتاب الله سبحانه , وسنة رسوله ﷺ , الناطق بذلك الكتاب

⁽⁵⁾ سبق أن ذكرت بعض المراجع مما ألفت في هذا الباب, عند
تعريفي للإجماع والقياس.

⁽¹⁾ أي: إرجاع الحكم عند الاختلاف والتنازع إلى الكتاب والسنة.
⁽²⁾ المكروه في اللغة : اسم مفعول كرهه , إذا أبغضه ولم يحبه ,
فكل بغض إلى النفوس فهو مكروه . انظر: المصباح المنير (2/532)
و تاج العروس (486/36-487) والمعجم الوسيط (2/785).

و في اصطلاح الأصوليين والفقهاء , يطلقه الجمهور على : " ما
نهى عنه الشرع نهيا غير جازم " أو " ما يثاب تاركه امتثالا و لا
يعاقب فاعله " .~

~ انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (1/413) وروضة
الناظر لابن قدامة (ص 41) والإحكام للآمدي (1/164) والبحر
المحيط للزركشي (1/239) والتعاريف للمناوي (ص 673)
والتعريفات للجرحاني (ص 293) و مذكره الشنقيطي (ص
26).

⁽¹⁾ فائدة : و قد يطلق كلمة المكروه , - خاصة في كلام السلف -
و يراد بها المحرم . قال ابن القيم رحمه الله تعالى : «وقد غلط
كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك ,
حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم وأطلقوا لفظ الكراهة ,
فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة , ثم سهل عليهم
لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله بعضهم على
التنزيه فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى
الأئمة» إعلام الموقعين (1/39-40). وراجع أيضا : البحر المحيط
للزركشي (1/239) والتحبير شرح التحرير للمرداوي (3/1008)

[illegible]

فإذا قال مجتهد من المجتهدين : هذا حلال ، وقال الآخر : هذا حرام ، فليس أحدهما أولى بالحق من الآخر وإن كان أكثر منه علماً ، أو أكبر منه سناً ، أو أقدم منه عصرًا ، لأن كل واحد منهما فرد من أفراد عباد الله ، متعبدٌ بما في الشريعة المطهرة في كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ ، ومطلوب منه ، ما طلب الله من غيره من العباد .

وكثرة علمه ، وبلوغه درجة الاجتهاد ، أو مجاوزته لها ⁽¹⁾ ، لا يسقط عنه شيئاً من الشرائع ، التي شرعها لعباده ، ولا يخرج من جملة المكلفين من العباد .

بل العالم , كلما ازداد علما , كان تكليفه زائدا على تكليف غيره , ولو لم يكن من ذلك إلا ما أوجبه الله عليه في البيان للناس , كما كلفه به من الصدع بالحق وإيضاح ما

و مذكرة الشنقيطي (ص 27).

²⁾ المحرم في اللغة : الممنوع والمحذور . انظر: التعاريف للمناوي (ص 163) والمصباح المنير (1/131) والمعجم الوسيط (1/169).

و أما في الاصطلاح : هو ما نهى عنه الشارع على وجه الإلزام ,
أو هو ما يثاب تاركة امثالاً و يستحق العقاب فاعله .

انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (1/386 و 418) والإحكام للآمدي (1/153) و قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني (1/24) والبحر المحيط للرزكشي (1/204).

(¹) لعل الإمام الشوكاني رحمه الله يقصد بهذه العبارة ، بلوغه إلى درجة الاجتهاد المطلق.

[illegible]

فلو لم يكن لمن رزقه الله طرفا من العلم إلا كونه مكلفا بالبيان للناس ، لكان كافيا فيما ذكرناه (3) ، من كون

⁽¹⁾ قال ابن كثير رحمه الله في تفسير هذه الآية : « وفي هذا تَحْذِيرٌ للعلماء أن يسلكوا مسلكهم فيصيبهم ما أصابهم، وَيُسْلِكَ بهم مَسْلُكُهم، فعلى العلماء أن يبذلوا ما بأيديهم من العلم النافع، الدال على العمل الصالح، ولا يكتموا منه شيئاً» انظر تفسيره (2/181).

(²) قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في تفسيره : « أخبر الله تعالى أن الذي يكتم ما أنزل من البينات والهدى ملعون. فهي عامة في كل من كتم علما من دين الله يحتاج إلى بثه » (2/184). ~

~ وقال ابن كثير رحمه الله تعالى : «هذا وعيد شديد لمن كتم ما جاءت به الرسلُ من الدلالات البينة على المقاصد الصحيحة والهدى النافع للقلوب، من بعد ما بينه الله تعالى لعباده في كتبه، التي أنزلها على رسله». تفسير ابن كثير (1/472).

وقال السعدي رحمه الله في تفسيره : « فَإِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، بِأَنْ يَبِينُوا النَّاسَ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ وَلَا يَكْتُمُوهُ ، فَمَنْ نَبَذَ ذَلِكَ وَجَمَعَ بَيْنَ الْمُفْسِدَتَيْنِ ، كَتَمَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَالْغَشَّ لِعِبَادِ اللَّهِ ، فَأُولَئِكَ { يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ } أَي : يَبْعِدُهُمْ وَيَطْرُدُهُمْ عَنْ قُرْبِهِ وَرَحْمَتِهِ .

{ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ } وهم جميع الخليقة، فتقع عليهم اللعنة من جميع الخليقة، لسعيهم في غش الخلق وفساد أديانهم، وإبعادهم من رحمة الله، فجوزوا من جنس عملهم، كما أن معلم الناس الخير، يصلي الله عليه وملائكته، حتى الحوت في جوف الماء، لسعيه في مصلحة الخلق، وإصلاح أديانهم، وقربهم من رحمة الله، فجوزي من جنس عمله، فالكاتم لما أنزل الله، مضاد لأمر

العلماء لا يخرجون عن دائرة التكليف ، بل يزيدون بما علموه تكليفا .

و إذا أذنبوا ، كان ذنبهم أشد من ذنب الجاهل ، وأكثر عقابا كما حكا الله سبحانه عن عمل سوء بجهالة ⁽¹⁾ ، ومن عمله بعلم ، وكما حكاه في كثير من الآيات عن علماء اليهود، حيث أقدموا على مخالفة ما شرعه الله لهم ، مع

الله، مشاق لله، يبين الله الآيات للناس ويوضحها، وهذا يطمسها فهذا عليه هذا الوعيد الشديد»(ص 77).

⁽³⁾ كما قال النبي ﷺ : « من سئل عن علم، فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» أخرجه أبو داود في سننه ، باب: كراهية منع العلم (3/360 برقم : 3660) وابن ماجه في سننه ، باب: من سئل عن علم فكتمه (1/98 برقم : 266) و أحمد في مسنده (13/17 برقم : 7571) كلهم من حديث أبي هريرة .
والحديث صححه الألباني رحمه الله في سنن ابن ماجه (ص 64 برقم :266).

⁽¹⁾ كما قال تعالى : (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (النساء : 17) و كما قال سبحانه : ~ ~ (أَنَّهُ مَنِ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (الأنعام : 54) و كما قال جل و علا : (ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) (النحل : 119) .

كونهم يعلمون الكتاب ، ويدرسونه (2) ونعى ذلك عليهم في مواضع متعددة ، وبكثمتهم أشد تبكيت .

وكما ورد في الحديث الصحيح أن أول ما تسعر به جهنم ، العالم الذي يأمر الناس ولا ياتمر، وينهاهم ولا ينتهي (1) .

وبالجملة فهذا أمر معلوم ، أن العلم وكثرته ، وبلوغ حامله إلى أعلى درجات العرفان ، لا يسقط عنه شيء

(2) كما قال تعالى : (أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (البقرة : 75) و قوله : (مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيْئَالٍ بِالْسِيَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمِعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) (النساء : 46) و قوله : (قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُوبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا قَوْلُ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلُ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) (البقرة : 79) و قوله : (وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (النساء : 161) و قوله : (وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة : 109) .

(1) يشير المؤلف رحمه الله تعالى إلى حديث أبي هريرة ؓ الذي أخرجه مسلم في صحيحه ، باب: من قاتل للرياء والسمعة استحق النار (ص 852 برقم : 1905). وفيه «....ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فأُتِيَ به فعرفه نعمه فعرفها، قال فما عملت فيها، قال: تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقل: عالم وقرأت القرآن ليقل: هو قارئ فقد قيل، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار». والعياذ بالله. ~

من التكاليف الشرعية ، بل يزيد لها عليه شدة ، ويخاطب بأمور لا يخاطب بها الجاهل ، ويكلف بتكاليف غير تكاليف الجاهل ، ويكون ذنبه أشد ، وعقوبته أعظم ، وهذا لا ينكره أحد ممن له أدنى تمييز بعلم الشريعة ⁽¹⁾ .

والآيات والأحاديث الواردة في هذا المعنى لو جمعت، لكانت مؤلفا مستقلا ، ومصنفا حافلا، وليس ذلك من غرضنا في [35 / ب] هذا البحث، بل غاية الغرض من هذا ونهاية القصد ، هو بيان أن العالم كالجاهل في التكاليف الشرعية ، والتعبد بما في الكتاب والسنة ، مع ما أوضحناه لك من التفاوت بين الرتبتين - رتبة العالم ورتبة الجاهل - في كثير من التكاليف واختصاص العالم منهما بما لا يجب على الجاهل .

وبهذا يتقرر لك أن ليس لأحد من العلماء المختلفين ، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول : الحق ما قاله ~ و جاء عند سنن الترمذي ، باب: ما جاء في الرياء والسمعة (4/591 برقم : 2382) عن أبي هريرة ؓ قال: حدثني رسول الله ؐ أن الله تبارك وتعالى إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد ليقضي بينهم ، وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن ، ورجل يقتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقارئ : ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي ؟ قال: بلى يا رب، قال: فماذا عملت فيما علمت ؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة كذبت، ويقول الله بل أردت أن يقال: إن فلانا قارئ فقد قيل ذاك - إلى أن قال - ثم ضرب رسول الله ؐ على ركبتي فقال: يا أبا هريرة ، أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة». وقال الترمذي حديث حسن غريب ، و صححه الشيخ الألباني رحمه الله في الجامع الصغير وزياداته (ص 260 برقم : 2593).

⁽¹⁾ و في هذا المعنى يقول الشاعر :

إذا كنت لا تَدْرِي فِتْلِكَ مُصِيبُهُ وَإِنْ كُنْتَ تَدْرِي فَاَلْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ.

فلان دون فلان ، أو فلان أولى بالحق من فلان ، بل الواجب عليه -إن كان ممن له فهم ، وعلم ، وتمييز - أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ . فمن كان دليل الكتاب والسنة معه ، فهو الْمُحِقُّ ، وهو الأولى بالحق ⁽¹⁾ . ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له ، كان هو المخطئ ، ولا ذنب عليه في هذا الخطأ . [و] ⁽²⁾ إن كان قد وفى الاجتهاد حقه ، بل هو معذور، بل مأجور كما ثبت في الحديث الصحيح أنه «إذا اجتهد فأصاب ، فله أجران ، وإن اجتهد فأخطأ ، فله أجر» ⁽³⁾ ، فناهيك بخطأ يؤجر عليه ، ولا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه ، ولا يعذر كعذره ، ولا يؤجر كأجره ، بل واجب على من عداه من

⁽¹⁾ قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : « أجمع الناس على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ص - لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس » ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين (2/282) وانظر: كتاب الروح (ص 264) و مدارج السالكين (2/335).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في زاد المهاجر (ص 37) : « وقد حكى الشافعي رضي الله تعالى عنه إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد، ولم يسترب أحد من أئمة الإسلام في صحة ما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه. فإن الحجة الواجب إتباعها على الخلق كافة إنما هو قول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، و أما أقوال غيره، فغايتها أن تكون سائغة الإتياع فضلا عن أن يعارض بها النصوص، وتقدم عليها عياذا بالله من الخذلان ».

⁽²⁾ هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب بحذف الواو.

⁽³⁾ أخرجه البخاري في صحيحه ، باب : أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فَأَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ (4/108 برقم : 7352). و مسلم في صحيحه ، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (ص 761 برقم : 1716).

المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ، ويرجع إلى الحق الذي دل عليه دليل الكتاب والسنة ⁽¹⁾ .

وإذا وقع الردّ لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة ، كان من معه دليل الكتاب والسنة ، هو الذي أصاب الحق ووافقه ، وإن كان واحدا ، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة ، هو الذي لم يصب الحق ، بل أخطأه وإن كان عددا كثيرا .

فليس لعالم ولا متعلم ، ولا لمن يفهم وإن كان مقصرا أن يقول : إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيرهم ، فإن ذلك جهل عظيم ،

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض حديثه عن تحريم طاعة العلماء في الخطأ : «... قد يكون متأولا في هذا الشرع فيغفر له لأجل تأويله، إذا كان مجتهدا؛ الاجتهاد الذي يعفي فيه عن المخطئ، ويثاب أيضا على اجتهداده، لكن لا يجوز إتباعه في ذلك، كما لا يجوز إتباع سائر من قال أو عمل قولا أو عملا قد علم الصواب في خلافه وإن كان القائل أو الفاعل مأجورا أو معذورا». الإقتضاء (ص 268) وانظر : مجموع الفتاوى له (4/195).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين (3/283) : « أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح ، وآثار حسنة ، وهو من الإسلام وأهله بمكان ، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور ، بل ومأجور لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع فيها ».

وتعصب شديد، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة (1) ، لأن الحق لا يعرف بالرجال ، بل الرجال يعرفون بالحق (2) .

وليس أحد من العلماء المجتهدين ، والأئمة المحققين بمعصوم ، ومن لم يكن معصوماً ، فهو يجوز عليه الخطأ ، كما يجوز عليه الصواب ، فيصيب تارة ، ويخطئ أخرى (3) .

(1) قال ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المستقيم (ص 8) بعد ذكر ترك اليهود إتباع الحق الذي جاء من غير طائفتهم : « وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم ، أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم ، أو إلى رئيس معظم عندهم في الدين غير النبي ﷺ ، فإنهم لا يقبلون من الدين لا فقها ولا رواية ، إلا ما جاءت به طائفتهم ، ثم إنهم لا يعلمون ما توجبه طائفتهم مع أن دين الإسلام يوجب إتباع الحق مطلقاً ، رواية وفقها من غير تعيين شخص أو طائفة غير الرسول ﷺ » .

(2) كما قال علي رضي الله عنه: للحرث بن حوط، وقد قال له: أتظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على باطل ؟ وأنت على الصواب؟ فقال له: يا حارث، إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يعرف بالرجال اعرف الحق تعرف أهله « ذكره ابن الجوزي في تليس إبليس (1/74) وانظر :التحبير شرح التحرير للمرداوي (8/4112).

(3) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن الإمام مالك رحمه الله تعالى قوله المشهور : « كل يؤخذ من قوله ويرد إلا الرسول ﷺ » . مجموع الفتاوى (11/208) والفتاوى الكبرى (3/475).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (35/69) : « فَأَمَّا الصَّادِقُونَ ، وَالشُّهَدَاءُ ؛ وَالصَّالِحُونَ : فليسوا بمعصومين . وهذا في الذنوب المحققة . وأما ما اجتهدوا فيه : فتارة يُصيبون ، وتارة يُخطئون . فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران ، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر على اجتهدهم ، وخطئهم مغفور لهم . وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم مُتلازمين : فتارة

ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة ، فإن وافقهما ، فهو مصيب ، وإن خالفهما فهو مخطئ (4) .

ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم ، سابقهم ولاحقهم ، كبيرهم وصغيرهم ، جليلهم وحقيرهم .

وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم ، وأحقر نصيب من العرفان .

يَعْلُونَ فِيهِمْ ؛ وَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ مَعْصُومُونَ . وَتَارَةً يَخْفُونَ عَنْهُمْ ؛ وَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ بَاغُونَ بِالْخَطَا . وَأَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ لَا يَعْصُمُونَ ، وَلَا يُؤْتَمُونَ . وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تُولَدُ كَثِيرٌ مِنْ فِرْقِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ .~

~ وقال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في إعلام الموقعين (3/283) في سياق كلامه عمن أخطأ من الأئمة : «وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول ﷺ ، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقعية فيهم فهذان طرفان جائران عن القصد وقصد السبيل بينهما فلا نؤثم ولا نعصمومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وأثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده فلا يجوز أن يتبع فيها ولا يجوز أن تهدر مكاتته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».

(4) قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الروح (ص 264) : « فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها ، وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم ، بل اقتدى بهم ، فإنهم كلهم أمروا بذلك ، فمتبعهم حقا من امثال ما أوصوا به لا من خالفهم ، فخالفتهم في القول الذي جاء النص بخلافه أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم ، ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في كل ما قال ، وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه».

ومن لم يفهم هذا و يعترف به ، فليتَّهم نفسه ، ويعلم أنه قد جنى على نفسه بالخوض فيما ليس من شأنه ، والدخول في ما لا تبلغ إليه قدرته ولا ينقذ فيه فهمه . وعليه أن يمسك قلمه ولسانه ، ويشغل بطلب العلم ، ويفرغ نفسه لطلب علوم الاجتهاد، التي يتوصل بها إلى معرفة الكتاب والسنة ، وفهم [36 / أ] معانيهما ، والتمييز بين دلائلهما ، ويجتهد عن البحث في السنة وعلومها ، حتى يتميز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها، وينظر في كلام الأئمة الكبار، من سلف هذه الأمة وخلفها ، حتى يهتدي بكلامهم إلى الوصول إلى مطلوبه (1).

فإنه إن فعل هذا ، تقدم الاشتغال بما قدمنا ، ندم على ما فرط منه قبل أن يتعلم هذه العلوم غاية الندم ، وتمنى أنه أمسك عن التكلم بما لا يعنيه ، وسكت عن الخوض فيما لا يدره (2) .

(1) أوضح ابن القيم رحمه الله في كتاب الروح (ص 264) أنه يرجع إلى كلام العلماء للاستعانة بذلك للوصول إلى الدليل ، فإذا وصل إليه استغنى به عن غيره ، وضرب لذلك مثلا بالنجم الذي يستدل به على جهة القبلة ، فإذا وصل إليها لم يبق لاستدلاله بالنجم معنى.

(2) قال النبي ﷺ " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " أخرجه الترمذي في سننه (برقم : 2318) وأحمد في مسنده (برقم : 1737) كلاهما من حديث علي بن حسين . و قال محقق المسند : حسن لشواهده .

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى معلقا على هذا الحديث : « فهذا يعم الترك لما لا يعني : من الكلام والنظر والاستماع والبطش والمشى والفكر وسائر الحركات الظاهرة والباطنة » مدارج السالكين (2/21).

وما أحسن ما أدبنا به رسول الله ﷺ فيما صح عنه من قوله : "رحم الله امرأ قال خيراً أو صمت" ⁽¹⁾ وهذا في الذي تكلم في العلم قبل أن يفتح الله عليه بما لا بد منه ، وشغل نفسه بالتعصب للعلماء ، وتصدر للتصويب والتخطئة ، في شيء لم يعلمه ولا يفهمه حق فهمه ، لم يقل خيراً ولا صمت : فلم يتأدب بالأدب الذي أرشد إليه رسول الله ﷺ .

وإذا قد تقرر لك من مجموع ما ذكرناه ، وجوب الرد إلى كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ بنص الكتاب العزيز، وإجماع المسلمين أجمعين، عرفت أن من زعم من الناس أنه ممكن معرفة المخطئ، من العلماء من غير [هذا] ⁽²⁾ الطريق ، عند اختلافهم في مسألة من المسائل فهو مخالف لما في كتاب الله ، ومخالف لإجماع المسلمين أجمعين .

فانظر- أرشدك الله - إلى جناية من جنى على نفسه بهذا الزعم الباطل ، وأي مصيبة وقع فيها بهذا الخطأ الفاحش، وأي بلية جذبها عليه القصور، وأي محنة شديدة ساقها إليه التكلم فيما ليس من شأنه « ⁽³⁾ ! ! انتهى كلامه رحمه الله .

⁽¹⁾ لم أقف عليه بهذا اللفظ ، ورواه البخاري في صحيحه ، باب : حفظ اللسان (4/100 برقم : 6475) و مسلم في صحيحه ، باب: الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان. (ص 41 برقم : 47) و لفظه : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ».

⁽²⁾ في جميع النسخ « هذه ».

⁽³⁾ شرح الصدور في تحريم رفع القبور للشوكاني (ص 3-7).

وقال تعالى : ثُمَّ لَوْ أَنَّهُمْ إِذَا هُمْ يَخْلُفُونَ ۖ وَالَّذِينَ هُمْ يَأْتُوا بِهِمْ لَبِئْسَ مَا يَكْتُمُونَ ۚ أَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْبِيَآءِنَا قَبْلِهِمْ ۖ فَيَسْتَمِيعُونَ الْقُرْآنَ وَيُتْرَكُونَ ۚ غَيْرِهِ ^(١) .

وقيل : هو الرجل يسمع الحسن والقيح ، فيتحدث بالحسن ، ينكف^٤ عن القبيح ، وقيل غير ذلك^(٢) ، والأول أولى .

ويدخل في هذه الآية ، كل قول سوى القرآن والحديث ،
سراء كان من إمام أو مقتد ، أو مقلد ، أو مجتهد ، أو
صوفي ، أو متكلم ، أو عالم .
فالسامع له يتبع أحسن هذه الأقوال ، وهو القول الذي
وافق الكتاب والسنة ، ويذر ما ليس منه بأحسن .
وقد أثنى الله تعالى على هؤلاء المستمعين فقال : ﴿ ثَلَاثٌ
﴿ ثَلَاثٌ ﴾ وَ ﴿ الزمر: ١٨ ﴾ أي المتبعون لأحسن القول
مهديون ، » وهم الذين أوصلهم الله إلى الحق والصواب ث
﴿ كَذُّوا ﴾ وَ ﴿ الزمر: ١٨ ﴾ أي أصحاب العقول الصحيحة ،
لأنهم انتفعوا بعقولهم ، ولم ينتفع من عداهم بعقولهم » (٣)

قال في فتح البيان : « و في هذه الآية إشارة إلى إثارة الإتياع ، وترك التقليد ، لأن الله قد أثنى على المتبعين بكونهم مهديين ، وسماهم أولى الألباب ، ولم يثن على التقليد ، ولا على أهله في موضع من القرآن الكريم ، بل ذمه وذمهم في غير موضع كما تقدم مرارا » (4) . انتهى .

⁽¹⁾ انظر : تفسير القرطبي (15/244) و تفسير الخازن (6/71).

(²) انظر: تفسير القرطبي (15/244) و فتح القدير للشوكاني (4/456).

³) فتح القدير للشوكاني (4/456).

⁴ () فتح البيان (12/98).

والظاهر أن هذا شامل لكل فرد ، في كل حكم ، كما يؤيد ذلك قوله : **ثُمَّ تُنَادَى السَّاعَةُ لِلنِّسَاءِ** وَ **ثُمَّ لِلرِّجَالِ** وَ **ثُمَّ لِلنِّسَاءِ** : ٦٤ فلا يختص بالمقصودين بقوله : **ثُمَّ لِلنِّسَاءِ** ، وهذا في حياته .

وأما بعد موته فتحكيم الكتاب والسنة ، تحكيم الحاكم بما فيهما من الأئمة والقضاة ، إذا كان لا يحكم بالرأي المجرد والتقليد المحض ، مع وجود الدليل في الكتاب والسنة أو في أحدهما ، وكان يعقل ما يرد عليه من حجج الكتاب والسنة ، بأن يكون عالما باللغة العربية وما يتعلق بها ، من نحو ، وتصريف ، ومعان ، وبيان . عارفا بما يحتاج إليه من علم الأصول ، بصيرا بالسنة المطهرة ، مميزا بين الصحيح وما يلحق به ، والضعيف وما يلحق به ، منصفا غير متعصب لمذهب من المذاهب ، ولا لنحلة من النحل ، ولا لملة من الملل ، ولا لمشرب من المشارب ، ورعا لا يحيف ولا يميل في حكمه .

⁽³⁾ راجع : الصارم المسلول لابن تيمية (43-1/42) و تفسير ابن كثير (2/349).

فمن كان هكذا ، فهو قائم في مقام خلافة النبوة مترجم عنها ، حاكم بأحكامها .

وفي هذه الآية الشريفة من الوعيد الشديد، ما تقشعر منه الجلود ، وترجف له الأفئدة . فإنه - أولا - أقسم سبحانه بنفسه مؤكدا لهذا القسم بحرف النفي ، بأنهم لا يؤمنون ، نفى عنهم الإيمان ، الذي هو رأس مال صالحي عباد الله ، حتى تحصل لهم غاية ، هي تحكيم رسول الله □ (1)

ثم لم يكتف بذلك ، حتى قال : ثُمَّ يَكْتَفُ بِهِذَا كُلُّهُ ، ثم يُذَعِّنُوا وَيُنَادُوا ظَاهِرًا ، وهو عدم وجود حرج ، أي حرج في صدورهم ، فلا يكون مجرد التحكيم والإذعان ⁽²⁾ كافيا ، حتى يكون من صميم القلب عن رضا واطمئنان وانتلاج قلب، وطيب نفس .

ثم لم يكتف بهذا كله ، بل ضم إليه قوله : (وَيُسَلِّمُوا) (النساء : 65) أي: يذعنوا وينقادوا ظاهرا وباطنا .
ثم لم يكتف بذلك ، بل ضم إليه المصدر المؤكد فقال : (تَسْلِيْمًا) (النساء : 65)

⁽¹⁾ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية في جامع الرسائل (2/379) : « فأقسم بنفسه على أنه نفى إيمان من لم يجمع أمرين : تحكيمه فيما شجر بينهم، ثم أن لا يجد في نفسه حرجا ، وهذا يوجب أنه ليس في أمره ونهيه ما يوجب الحرج لمن امثل ذلك ». وانظر: مجموع الفتاوى له (7/37 و 35/363) و منهاج السنة له أيضا (5/84).

⁽²⁾ الإذعان ، مصدر أذعن يذعن ، و هو الانقياد والخضوع . انظر: المصباح المنير (1/208) و تاج العروس (35/62) و المعجم الوسيط (1/312).

فلا يثبت الإيمان لعبد حتى يقع منه هذا التحكيم ، ثم لا يجد الحرج في صدره بما قضى عليه ، وسلم لحكمه وشرعه ، تسليماً لا يخالطه رد ولا تشوبه مخالفة » (1) . (2)

قال الرازي : « ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص بالقياس ، لأنه يدل على أنه يجب متابعة قوله وحكمه على الإطلاق ، وأنه لا يجوز العدول منه إلى غيره

⁽¹⁾ فتح القدير للشوكاني (1/483-484).

⁽²⁾ قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى مؤكداً هذا الأمر : « وقد أقسم سبحانه بنفسه المقدسة ، أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم ، ولا يكفي ذلك في حصول الإيمان ، حتى يزول الحرج من نفوسهم بما حكم به في ذلك ، أيضاً حتى يحصل منهم الرضا والتسليم ، فقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (النساء : 65) فأكّد ذلك بضروب من التأكيد : ~

~ أحدها : تصدير الجملة المقسم عليها بحرف النفي المتضمن لتأكيد النفي المقسم عليه وهو في ذلك كتصدير الجملة المثبتة بـ «إن» .

الثاني : القسم بنفسه سبحانه .

الثالث : أنه أتى بالمقسم عليه بصيغة الفعل الدالة على الحدوث ، أي : لا يقع منهم إيمان ما حتى يحكموا .

الرابع : أنه أتى في الغاية بحتى دون إلا المشعرة بأنه لا يوجد الإيمان إلا بعد حصول التحكيم لأن ما بعد حتى يدخل فيما قبلها .

الخامس : أنه أتى المحكم فيه بصيغة الموصول الدالة على العموم وهو قوله « فيما شجر بينهم » أي : في جميع ما تنازعوا فيه من الدقيقة والجليلة .

السادس : أنه ضم إلى ذلك انتفاء الحرج ، وهو الضيق من حكمه . السابع : أنه أتى به نكرة في سياق النفي ، أي : لا يجدون نوعاً من أنواع الحرج البتة .

الثامن : أنه أتى بذكر ما قضى به بصيغة العموم فإنها إما مصدرية ، أي : من قضائك ، أو موصولة ، أي : من الذي قضيته وهذا يتناول كل فرد من أفراد قضائه .

التاسع : أنه لم يكتف منهم بذلك حتى يضيفوا إليه التسليم ، وهو قدر زائد على التحكيم وانتفاء الحرج ، فما كل من حكم انتفى

ومثل هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية ، قلما يوجد في شيء من التكاليف ، وذلك يوجب تقديم عموم القرآن والخبر على حكم القياس . وقوله : (ثُمَّ لَا يَجِدُوا) (النساء : 65) إلخ . مشعر بذلك ، لأنه متى خطر بباله قياس يفضي إلى نقض مدلول النص [37 / أ] فهناك يحصل الحرج في النفس ، فبين تعالى أنه لا يكمل إيمانه إلا بعد أن لا يلتفت إلى ذلك الحرج ويسلم النص تسليماً كلياً . وهذا الكلام قوي حسن ، لمن أنصف ⁽¹⁾ . انتهى .

وبالجملة الأمر بالتحكيم يرد الأمر بالتقليد ، وينعي عليه أعظم نعي . فإما خسران من تمسك وترك هذا التحكيم عند اختلاف العلماء في شيء ونزاعهم فيه . وقد وردت هذه الآية بعد الآية المتقدمة ، التي فيها الأمر بالرد إلى الله ورسوله .

فإذا جمعت بين هاتين الآيتين ، وتأملت في مبانيهما ومعانيهما ، عرفت أن المطلوب للشارع منا : الاعتصام ، والتمسك بالقرآن والحديث ، وترك ما سواهما رأساً ، وأن الإيمان هو هذا ، لا غير ، وبالله التوفيق . وقال تعالى : **ثُمَّ يَدْعُوا إِلَى دَعْوَتِهِمْ الَّذِينَ كَانُوا يَمْتَثِلُونَ أَمْرَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَيَقْلُدُونَهُمْ فِي الدِّينِ** ⁽²⁾ .

عنه الحرج ولا كل من انتفى عنه الحرج يكون مسلماً منقاداً ، فإن التسليم يتضمن الرضا بحكمه والانقياد له . « الصواعق المرسلة (1520-4/1521) . وانظر : زاد المهاجر (24-25) .

⁽¹⁾ تفسير الفخر الرازي (10/127) .

⁽²⁾ انظر : فتح القدير للشوكاني (4/306) .

قال في فتح البيان: « [و في هذا زجر عن تقليد شديد]^(١) وكم في الكتاب العزيز من التنبيه على هذا ، والتحذير منه والتنفير عنه ، ولكن لمن يفهم معنى كلام الله تعالى ، ويقتدى به ، وينصف من نفسه ، لا لمن هو من جنس الأنعام ، ونوع البهائم ، وفصل الحشرات في سوء الفهم ، وكثرة البلادة^(٢) ، وقلة الشعور، وشدة الغضب المشهود من الحيوانات المائلة.

ثُثْثُ ثُثْثُ الأحزاب: ٦٧ ، أي عن السبيل ، بما زينوا لنا من الكفر بالله وبرسوله ، ومن التقليد لهم . والسبيل : هو التوحيد و الإتياع »^(٣) .

وهذا حال جماعة من الفقهاء وأهل الرأي ومن نحاه نحوهم ، فإنهم دعوا الناس إلى ترك الاعتصام بالكتاب والسنة ، وحثوهم على التقليد ، وصرحوا بوجوبه على خاصة الخلق وعامتهم ، ونصوا على ذلك في كتب الأصول والفروع ، وتبعهم في هذا الآخر الأول ، فضلوا وأضلوا ، وكان وزر الجميع على أعناق هؤلاء الدعاة مع أنه ليس في يد أحد من [هؤلاء]^(٤) المقلدين والمقلدين _ بالكسر والفتح _ دليل يدل على جواز التقليد فضلا عن الاستحباب ، فضلا عن الوجوب ، ولكن هذا شأن المتأخرين من مقلدة الأئمة .

^(١) قوله : « و في هذا زجر عن تقليد شديد » هكذا في جميع النسخ ، وفي فتح البيان « و في هذا زجر عن التقليد شديد » و لعل الصواب : « و في هذا زجر شديد عن التقليد ».

^(٢) البلادة : غير ذكي و لا فطن ، انظر: المصباح المنير (1/60) و تاج العروس (7/447) والمعجم الوسيط (1/68).

^(٣) فتح البيان (11/150) و انظر : فتح القدير للشوكاني (4/306).

^(٤) في جميع النسخ « هذه » و لعل المثبت هو الصواب.

وأما المجتهدون الأربعة ⁽¹⁾ فقد نهوا عن تقليدهم ،
وتقليد غيرهم ⁽²⁾ ،

⁽¹⁾ أي : أصحاب المذاهب الأربعة ، وهم: الإمام أبي حنيفة و مالك
والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله جميعا.

⁽²⁾ سيورد المؤلف رحمه الله أقوالهم في ذلك إن شاء الله.

وَصَرَحُوا بِهِ عَلَى مَا نَقَلَ ذَلِكَ مُقَلِّدُوهُمْ عَنْهُمْ فِي كُتُبِهِمْ⁽¹⁾ ، وَهَكَذَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ نَقَلُوا الدِّينَ إِلَيْنَا ، وَالْمُتَفَضِّلُونَ بِإِبْلَاجِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيْنَا .

وقال تعالى : ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْلَا فِي شَيْءٍ ۚ لَقَدْ كَفَرَ يَكْفُرًا عَظِيمًا
الشورى: ٢١،
هذه الآية - بعمومها - شمل كل شيء لم يأمر به الله سبحانه ، ورسوله ، فيدخل فيه التقليد لأنه مما لم يأذن به الله في موضع من مواضع كتابه ، ولا على لسان رسوله ، في حديث من أحاديثه ، التي هي في حكم الوحي ، بل ذمه سبحانه في كتابه في غير موضع ، وحكاه عن المشركين [37 / ب] والكفار، ومخالف الرسل الأبرار، ولم يحكه عن أحد من الأنبياء ، ولا من أتباعهم

١) قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى : « إن أئمتهم نهوهم عن تقليدهم، فعصوهم وخالفوهم، وقالوا: نحن على مذاهبهم، وقد دانوا بخلافهم في أصول المذهب الذي بنوا عليه، فإنهم بنوا على الحجة ونهوا عن التقليد، وأوصوهم إذا ظهر الدليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوه، فخالفوهم في ذلك كله وقالوا: نحن من أتباعهم، تلك أمانيتهم وما أتباعهم إلا من سلك سبيلهم واقتفى آثارهم في أصولهم وفروعهم .

وأعجب من هذا أنهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه وأنه لا يحل القول به في دين الله، ولو اشترط الإمام على الحاكم أن يحكم بمذهب معين لم يصح شرطه ولا توليته، ومنهم من صحح التولية وأبطل الشرط، وكذلك المفتي يحرم عليه الإفتاء بما لا يعلم صحته باتفاق الناس. والمقلد لا علم له بصحة القول وفساده إذ طريق ذلك مسدودة عليه، ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لمتبوعه لا يفارق قوله ويترك له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره وهذا من أعجب العجب ». إلام الموقعين (208-2/207).

(المحققين) (²) الأخيار، بل الذين حكى عنهم الجمود على ذلك ، هم البهائم والحشرات في نظر الاعتبار.

وكذلك لم يأذن به رسوله ﷺ ، ولا إمام من أئمة الدين ولا مجتهد من المجتهدين ، ولا أحد من سلف الأمة وساداتها وقاداتها ، بل نهى عنه المجتهدون الأربعة ، ومن كان بعدهم من أهل العلم والحق برك الإيمان وتبعة السنة المطهرة (¹) ، وإنما أحدثه من أحدث من الكسالى والجهلاء ، والعامّة السفهاء، بعد القرون المشهود لها

(²) و في الأصل « المحقون » المثبت من باقي النسخ .

(¹) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في معرض حديثه عن شعار أهل البدع ، من إحداث قول أو فعل و إلزام الناس به ، وإكراههم عليه : « ولهذا كان أئمة أهل السنة والجماعة ، لا يلزمون الناس بما يقولونه من موارد الاجتهاد ، ولا يُكرهون أحدا عليه ، ولهذا لما إستشار هارون الرشيد مالك بن أنس في حمل الناس على موطئه ، قال له : لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في الأمصار ، فأخذ كل قوم عمن كان عندهم ، وإنما جمعت علم أهل بلدي ، أو كما قال : وقال مالك أيضا : إنما أنا بشر أصيب وأخطئ ، فاعرضوا قولتي على الكتاب والسنة . قال أبو حنيفة : هذا رأي ، فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه ، وقال الشافعي : إذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط . وقال : إذا رأيت الحجة موضوعة على الطريق فإني أقول بها ، وقال المزني في أول مختصره ، هذا كتاب اختصرته من علم أبي عبد الله الشافعي ، لمن أراد معرفة مذهبه . مع إعلامية تهيه عن تقليده وتقليد غيره من العلماء . وقال الإمام أحمد : ما ينبغي للفقهاء أن يحمل الناس على مذهبه ، ولا يُشدد عليهم قال : لا تقلد ديتك الرجال ، فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا . فإذا كان هذا قولهم في الأصول العلمية وفروع الدين لا يستجيزون إلزام الناس بمذاهبهم مع استدلالهم عليها بالأدلة الشرعية ، فكيف بإلزام الناس وإكراههم على أقوال لا توجد في كتاب الله ، ولا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تُؤثر عن الصحابة والتابعين ، ولا عن أحد من أئمة المسلمين . « . الفتاوى الكبرى (339/6-340) .

بالخير، حين فشا الكذب ، وعمت البلوى، ورفع الفلاسفة
(¹) رؤوسهم ،

(¹) الفلاسفة ، هم المنتسبون إلى الفلسفة ، وهي كلمة يونانية معناها : محبة الحكمة ، وليس للفلاسفة عقائد معينة و مقالات مختصة تجمعهم، إذ لكل فيلسوف مذهبه المعين وآرائه الخاص ، وأكثرهم لا يقرون بالخالق ، ولا بالنبوات ، ولا بالبعث ، ويقولون بقدوم العالم ، و أول من قال بقدوم العالم من الفلاسفة : هو أرسطو ، و منهم من يقر ببعضها . يقول العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى : « والمقصود أن الفلاسفة اسم جنس لمن يجب الحكمة ويؤثرها . ~
~ وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصا بمن خرج عن ديانات الأنبياء ، ولم يذهب إلا إلى ما يقتضيه العقل في زعمه » إغاثة اللهفان (2/257). و قال رحمه الله : « وهؤلاء الفلاسفة هم أهل المعقولات ، وهم من أكثر الناس جحدا للضروريات » شفاء العليل (ص 159).

و من أشهر فلاسفة اليونان : سقراطس ، ثم تلميذه أفلاطون ، ثم تلميذه أرسطاطوليوس ، و من أشهر الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام : الكندي ، و الفارابي ، و ابن سينا .

انظر: الملل والنحل للشهرستاني (2/57) و اعتقادات فرق المسلمين و المشركين لفخر الدين الرازي (ص 91) و المعجم الفلسفي لجميل صليبا (2/160) والجواب الصحيح لابن تيمية (5/36) و الرد على المنطقيين له (ص 337) و مجموع الفتاوى (17/351).

و قال الحسن (4) : يا ابن آدم ، أمرت بإتباع كتاب الله ،
وسنة محمد ﷺ « (5) .

« وقيل : هو خطاب للكفار ، أي اتبعوا أيها المشركون ما
أنزل إليكم من ربكم ،

(4) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري؛ كان من
سادات التابعين وكبرائهم، وجمع كل فن من علم وزهد وورع
وعبادة، وأمه خيرة مولاة أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وربما غابت
في حاجة فيبكي فتعطيه أم سلمة، رضي الله عنها، ثديها تعلله
به إلى أن تجيء أمه، فدر عليه ثديها فشربه ،نشأ بالمدينة وحفظ
كتاب الله في خلافة عثمان ﷺ وسمعه يخطب مرات، ثم كبر
ولازم الجهاد ولازم العلم والعمل كان جامعا عالما رفيعا ثقة حجة
مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحاً ،ولد لستين بقيتا من خلافة
عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالمدينة، وتوفي بالبصرة
مستهل رجب سنة عشر ومائة، رحمه الله، وكانت جنازته
مشهودة.

انظر: تذكرة الحفاظ (1/57) و تهذيب الكمال (6/96) و تقريب
التهذيب (1/ص 160 برقم : 1227) ووفيات الأعيان (2/69).

(5) تفسير الفخر الرازي (14/196) و انظر: الكشف
للزمخشري (2/83).

واتركوا ما أنتم عليه من الكفر والشرك , ويدل عليه قوله : ثَبُتْ طُتْ قُثَقُثَ ثَالِثُ

قال الزمخشري: « لا تتولوا أحدا من شياطين الإنس والجن ، ليحملوكم على الأهواء والبدع » (2) . « ويجوز أن يكون المعنى : لا تتبعوا من دون كتاب الله وسنة رسوله □ أولياء ، تقلدوهم في دينكم ، كما يفعل أهل الجاهلة ، من طاعة الرؤساء فيما يحلونه لهم ، ويحرمونه عليهم » (3) .

قال الرازي : « هذه الآية تدل على أن تخصيص عموم القرآن بالقياس لا يجوز، لأن عموم القرآن منزل من عند الله تعالى ، والله تعالى أوجب متابعتة ، فوجب العلم بعموم القرآن . ولما وجب العلم به امتنع بالقياس، وإلا لزم التناقض »⁽⁴⁾ . انتهى .

قلت : وهذا المقال يجري أيضا في عموم السنة ، فإنها أيضا منزلة من الله تعالى ، بدليل قوله سبحانه **ثِيَابُكَ** ، فوجب العمل بعمومها.

ولما وجب بها العمل امتنع بالأقيسة المعتلة ، والآراء المختلة ، وإلا لزم النقص ، وسقط العمل بهما . وإذا سقط العمل بالقرآن والحديث ، لم تبق الشريعة في يد أحد من الناس وصاروا مشركين كافرين بلا ريب ولا شبهة ، وصارت ديانتهم هي ديانة غير ملة الإسلام من الفرق الباطلة ، المغضوب عليها أو الضالة عن الهدى .]

¹ () تفسير الخازن (2/209).

(²) الكشاف للزمخشري (2/83) و انظر : تفسير النسفي (2/65).

³) انظر: فتح القدير للشوكاني (2/188).

⁴() تفسیر الفخر الرازی (14/196).

. [1 / 38

وقال تعالى : ﴿ تَجِدُ فِيهِ مَثَلاً لِّمَنْ هُوَ عَلَيْكَ ذِكْرًا وَمُنْذِرًا ﴾^(١)

۶۴. قال في فتح البيان : « وإزاء على من قلد الرجال
في دين الله ، فحلل ما حلوه ، وحرم ما حرموه عليه ،
فإن من فعل ذلك فقد اتخذ من قلده ربا . ومنه : ﴿ تَوَّابٌ ﴾

ويقال: «إن تلك الربوبية أن يطيع الناس سادتهم وقادتهم، في غير عبادة وإن لم يصلوا لهم. وقال عكرمة: (2) سجد بعضهم بعضاً» (3) « (4).

¹() فتح البيان (2/260).

(²) هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس: تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي.

طاف البلدان، حدث عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري والحسن بن علي بن وعائشة، رضي الله عنهم؛ وهو أحد فقهاء مكة، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، منهم أكثر من سبعين تابعياً. قال الإمام الذهبي: لا ريب إن هذا الإمام من بحور العلم وقد تكلم فيه بأنه على رأى الخوارج ومن ثم اعرض عنه مالك الإمام ومسلم. ولد سنة 25 هـ و مات سنة 105 هـ، بالمدينة، و قيل غير ذلك، رحمه الله.

انظر: تذكرة الحفاظ (1/73) ووفيات الأعيان (3/265) والأعلام (4/244).

(³) هكذا في جميع النسخ , ولعل الصواب « سجود بعضهم لبعض ».

⁴() انظر : تفسير الطبري (489-6/488) و تفسير ابن أبي حاتم (2/670).

[illegible]

² () انظر: تفسير القرطبي (417-5/418).